

عُلُومُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ
فَنَّةُ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي غَيْرِ الْعُلُومِ
الشَّرْعِيَّةِ

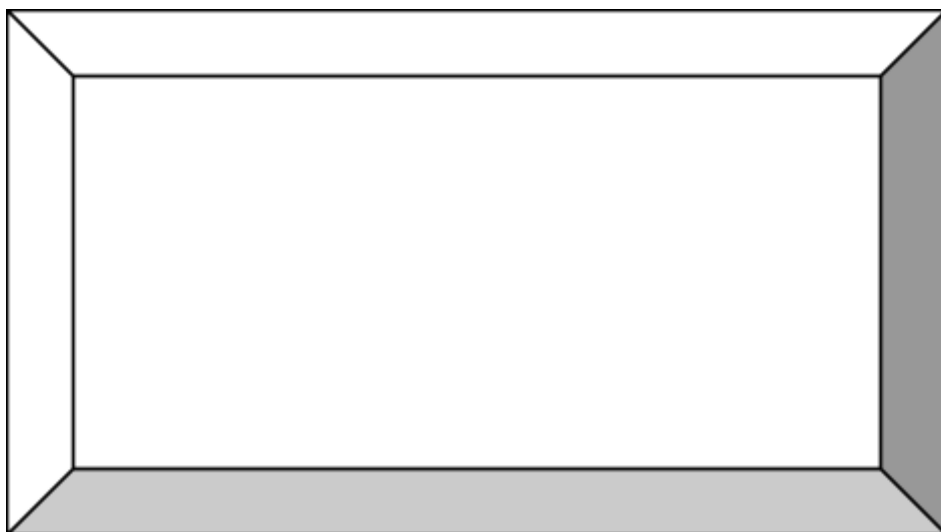
عُلُومُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ

فِئَةُ الْمُتَخَصِّصِينَ فِي غَيْرِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ

تأليف

أ.د. فالح بن محمد بن فالح الصغير

د. محمد بن يحيى اليحاوي





تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فاستشعارًا لواجب الدعوة إلى الله تعالى المستوجبة لحمل رسالة

الإسلام الخيرة، ونشر العلم الشرعي، والإسهام في خدمة المسلمين؛

دأبت كثير من المؤسسات الرسمية والخيرية في المملكة العربية

السعودية – مشكورة – على إقامة دورات علمية داخل المملكة

وخارجها.

وقد برزت خلال تلك الدورات الحاجة إلى مناهج وكتب تُدرّس



فيها؛ لذلك عازمت «دار إشبيليا للنشر والتوزيع في الرياض» بالتعاون مع بعض المهتمين على وضع مناهج وتأليف كتب خاصة بالدورات بأنواعها.

فبادرت إلى العمل على تحقيق ذلك الهدف المنشود، بتكوين لجنة علمية متخصصة لإنجاز ما يلي:

أولاً: وضع تصور عن دورات العلوم الشرعية من حيث:

تعريفها، وأهدافها، ومدّتها، وفئات الدارسين فيها، وأسماء المقررات الدراسية فيها.

ثانياً: وضع الخطط الدراسية لفئات الدارسين.

ثالثاً: وضع المناهج الدراسية من حيث: أهدافها، ووجهتها، ومفرداتها.

رابعاً: صياغة ضوابط التأليف.



ثم عهد بتأليف المقررات إلى متخصصين في كل فن من العلوم

الشرعية.

على أن تعرض هذه المؤلفات على فاحصين متخصصين لتدارك

ما قد يكون فيها من ملحوظات تستوجب التعديل.

ورغبة في الإفادة من هذه المقررات، فقد بادرت الدار إلى

طباعة جملة منها في طبعة تجريبية محدودة، دون عرضها على

الفحص، على أن يتم ذلك الأمر – بمشيئة الله- في وقت لاحق، ومن ثمّ

طباعتها في صورتها النهائية.

لذلك، فإن ما نأمله من كل من يطلع على هذه المقررات، موافاتنا

بما يمكن أن يقف عليه من ملحوظات، من شأنها أن تسد العمل،

وتساعد على إشاعة النفع به.

ونُشير هنا بأن مقرر علوم القرآن قد كتبه د. محمد بن يحيى

اليحياوي في حين كتب مقرر علوم السنة أ.د. فالح بن محمد الصغير.



نسأل الله ﷻ التوفيق والسداد وعظم الأجر والمثوبة للقائمين بهذا

العمل وللمساهمين فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا

محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً.

الناشر



مقرر علوم القرآن والسنة لفئة المتخصصين في غير علوم الشريعة

عدد ساعاته: 14 ساعة نسبته: 20%

أهداف المقرر:

يهدف هذا المقرر إلى ما يلي:

- 1- إدراك أهمية هذين العلمين، ومعرفة بعض ما أُلّف فيهما.
- 2- معرفة بعض القواعد المهمة التي يكثر استعمالها وتداولها بين أهل العلم في هذين العلمين.

وجهة المقرر:

يتناول المقرر لهذه الفئة ما يلي:

أولاً: علوم القرآن:

- 1- مقدمة موجزة في: التعريف بعلوم القرآن، وأهميتها،



وأبرز ما أُلف فيها.

2- الوحي: أنواعه، وأدلة ثبوته، الردّ على منكري الوحي من خلال أدلة الشرع وأدلة إمكانه واقعياً.

3- جمع القرآن الكريم، ومراحله التي مرّ بها، وخصائص كلّ مرحلة.

4- التعريف بالمصطلحات التي يكثر استعمالها في علوم القرآن، مثل: المكي، والمدني، وأسباب النزول، والأحرف السبعة، والقراءات السبع... ونحو ذلك.

5- أقسام التفسير، وتعريف موجز ببعض كتب التفسير المشهورة.

ثانياً: علوم السنة:

1- مقدمة موجزة في التعريف بعلوم السنة، وأبرز ما أُلف

فيها.



2- نبذة موجزة في تاريخ تدوين السنّة مع التعريف بالكتب

التسعة، والتعريف بالجهود الحديثة لخدمة السنّة بالحاسب الآلي.

3- الاحتجاج بالسنّة، وبيان أدلّته، ومناقشة بعض الشبه

المثارة حوله.

4- التعريف ببعض المصطلحات التي يكثر استعمالها عند

علماء الحديث في الحكم على الحديث، مثل: الصحيح، الحسن،

الضعيف، المنكر...إلخ.

الخطة الدراسية لفئة المتخصصين في غير علوم الشرعية:

النسبة	عدد الساعات	المقرر
20%	14	العقيدة
20%	14	علوم القرآن والسنة
20%	14	الفقه
15%	10	أصول الفقه
10%	7	الدعوة
15%	11	الثقافة الإسلامية
100%	70	المجموع

القسم الأول

علوم القرآن

ويتضمن ستة مباحث، هي:

المبحث الأول: التعريف بعلوم القرآن.

المبحث الثاني: الوحي.

المبحث الثالث: نزول القرآن.

المبحث الرابع: جمع القرآن.



المبحث الخامس: تفسير القرآن.

المبحث السادس: مباحث أخرى في علوم القرآن.

المبحث الأول التعريف بعلوم القرآن

□ أولاً: التعريف بعلوم القرآن:

أ - تعريف العلوم⁽¹⁾:

العلوم جمع علم، وهو نقيض الجهل، ومعناه: الفهم، واليقين،
والمعرفة، وإدراك الشيء على ما هو عليه.

ويُطلق على مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة،
كعلم النحو، وعلم الأرض..

وهو بوجه خاص: دراسة ذات موضوع محدّد، وطريقة ثابتة،
توصل إلى طائفة من المبادئ والقوانين، وينصب على القضايا الكلية
والحقائق العامة المستمدة من الوقائع والجزئيات.

⁽¹⁾ () معجم مقاييس اللغة (4/110)، المعجم الوسيط، ص(624)، المعجم الفلسفي،
ص(123).



ب - تعريف القرآن⁽²⁾:

القرآن: مصدر قرأ قراءة وقرأنا.

قال تعالى: (يُجِئُحُ ثَمَّ نِيَّيْ بِجْ بِخْ) [القيامة: 17 - 18]، أي:

قراءته.

وبهذا فالقرآن: مصدر على وزن فعلان، كغفران ورُجحان

وشُكران، وسُمِّيَ به الكتاب المقروءُ تسمية اسم المفعول بالمصدر.

وقيل في تعريف القرآن⁽³⁾:

1- هو اسم جامد، غير مأخوذ من شيء، كالتوراة والإنجيل.

2- هو اسم مشتق من قرَنَ، بمعنى ضمَّ، سُمِّيَ بذلك لانضمام

⁽²⁾ (معجم مقاييس اللغة (5/76، 79)، المحرر الوجيز (1/56، 5/404)، البرهان (1/273)، الإتيان (1/186)، المناهل (1/15).

⁽³⁾ (معجم مقاييس اللغة (5/76، 79)، المحرر الوجيز (5/404)، النهاية في غريب الحديث (4/30)، البرهان (1/278)، الإتيان (1/188)، المناهل (1/15).



آياته وحروفه بعضها لبعض، ومنه القرآن، أو لأن آياته يُشبه بعضها بعضاً، أو يُصدّق بعضها بعضاً، فهي قرائن.

3- هو اسم مشتق من قرى أو قرأ بمعنى جمع، سُمي بذلك لجمعه الآيات والسور، أو الأحكام والقصص وغير ذلك، بعضها إلى بعض.

والقرآن- في كل الأحوال - عَلَّمَ مخصوص على: «كلام الله تعالى، المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، المتعبد بتلاوته».

شرح التعريف:

• كلام الله: كلامه تعالى المخصوص، لا كلام غيره من إنسٍ وجنٍّ وملائكة.

• المنزل: من عند الله تعالى، لا ما استأثر سبحانه به، إذ كلماته جل وعلا لا تنقد.

قال تعالى: (تَوَوَّنُوْا نُوْمُوْا بَئِيْ بُيُوْتِكُمْ يَدْخُلْ عَلَيْكُمْ الْمَلٰٓئِكَةُ) (توَوَّنُوْا نُوْمُوْا بَئِيْ بُيُوْتِكُمْ يَدْخُلْ عَلَيْكُمْ الْمَلٰٓئِكَةُ)

[الكهف: 109].

• **على محمد صلى الله عليه وسلم : فهو عليه الصلاة والسلام المخصوص**

بهذا التنزيل، لا التنزيل الذي كان على غيره من الأنبياء قبله، الذين

نَزَلَ عَلَيْهِمْ مَا نَزَلَ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِمْ تَعَالَى.

● المتعبّد بتلاوته: أي المأمور بتلاوته بلفظه على وجه

التعبد

وذلك كما في الصلاة، إذ لا تصحّ إلا به، قال صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة

لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» (4).

وكما في قراءته في سائر الأحوال قُرْبَةً لِّلَّهِ تَعَالَى، وَطَلَبًا لِّعَظِيمِ

الثواب الذي لا يعدله ثوابُ قراءةٍ غيره. قال تعالى: (رُسُلًا ذُرِّيَّةً)

⁴() رواه البخاري في صحيحه، ص(123)، ح(756)، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام.



[القمر: 17] (5). وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ

وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا لَا أَقُولُ الْم حَرْفٌ وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ وَلَا م حَرْفٌ

وَمِيمٌ حَرْفٌ» (6).

ويُطْلَقُ الْقُرْآنُ بِالِاشْتِرَاكِ اللفظي على مجموع كلام الله تعالى،

وعلى بعضه، وعلى كُلِّ آية من آياته؛ وتعارف الناس على إطلاقه

على المصحف، والمقصود: القرآن المكتوب في الصّحف المجموعة

في المجلّد وهو المصحف.

أَمَّا أَسْمَاءُ الْقُرْآنِ فَكَثِيرَةٌ، أَشْهَرُهَا:

• الْقُرْآنُ: قَالَ تَعَالَى: (بِجْ بِحْ بِخْ بِمْ بِى بِى) [الإنسان: 23].

• الْكِتَابُ: قَالَ تَعَالَى: (قَفْ قُجْ جُجْ) [النحل: 89].

⁵() ومعناها: استدعاءٌ وحضٌّ على ذكره وحفظه، المحرر الوجيز (5/215).

⁶() رواه الترمذي في جامعه، ص(654)، ح(2910)، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنَ الْقُرْآنِ... وقال: «حسن صحيح غريب».



(ككك) [فصلت: 41].

(ژژژ) [الطارق: 13].

ج – تعريف علوم القرآن⁽⁷⁾:

علوم القرآن: مُركَّب إضافي، توسَّع عدد من العلماء – كابن العربي والسيوطي – في بيان مشمولاته، فذكروا منها جميع ما يدلّ عليه القرآن من المعارف تصرّيحاً أو تلميحاً، كعلم الطب والهندسة ونحوهما، فبلغوا بعددها أكثر من سبعين ألف علم، بل قال ابن العربي بأنّها مما لا يُحصى، ولا يعلمه إلا الله تعالى.

لكن الذي جرى به عُرف التدوين العام، هو قَصْر علوم القرآن على الأبحاث والموضوعات المتعلّقة بالقرآن الكريم، من ناحية من نواحيه، كأسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والقراءات والتفسير، ونحو ذلك من المباحث التي لها صلة مباشرة

⁽⁷⁾ (البرهان (1/16)، الإتيان (2/258)، المناهل (1/23، 27).



وقريبة بالقرآن الكريم؛ فعلم القرآن هي — إذن — ذلك: الفنّ المدوّن
عن القرآن الكريم، المعلوم في مصادره.

ثانيًا: موضوع علوم القرآن وفائدة دراستها⁽⁸⁾:

موضوع علوم القرآن هو القرآن الكريم، من حيث المباحث
المتعلّقة بجانب من جوانبه، حتى تحيط به، وتُشكّل بمجموعها علومه
المخصصة به.

فعلم القراءات — مثلاً — موضوعه القرآن الكريم من ناحية لفظه
وأدائه، وعلم التفسير موضوعه القرآن الكريم من ناحية شرحه
ومعانيه، وهكذا بقية علوم: رَسْمِهِ، وإِعْجَازِهِ، وإِعْرَابِهِ، وغريبه،
وأسباب نزوله.. إلى غير ذلك من علومه المتخصّصة في ناحية من
نواحيه، والراجعة إليه، والمنضوية تحت لوائه.

ومعرفة تلك العلوم غزيرة الفوائد، عظيمة الثمار، وبخاصة

⁽⁸⁾ (البرهان (1/16)، المناهل (1/27)).



للمتخصّصين في علوم الشريعة، إذ هي:

- 1- مفتاح تفسير القرآن الكريم لمن يروم خوض غماره، وبدونها لا يمكنه ذلك، حيث يتوجّب عليه معرفتها، ليُحسّن التعامل مع في آيات الكتاب العزيز من عام وخاص، ومُطلق ومُقَيّد، ومُحكّم ومُتشابه، ونحوها.
- 2- زادٌ معرفي ثريّ راق قيّم للدارسين، بما تُميّطه من اللثام عن حقائق التنزيل، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، وسائر المعارف واللطائف القرآنية.
- 3- سلاحٌ قويّ لبيان منزلة القرآن وفضله وحقائقه ورسالاته، والدفاع عن حمّاه، ونُصرة مبادئه وقيمه ونُظمه في الحكم والاجتماع والمال والحرب والسلم.. وردّ شبه المناوئين له، الذين يُروّجون حوله الأباطيل، بقصد تغييره وتبديله وترك العمل به.
- 4- بيانٌ لجهود أئمة الإسلام وعُلمائه، في العناية بالكتاب



العزيزة، وفيما خصّوه به من الاحتفاء بدراسته والتأليف في علومه.

ثالثاً: تاريخ علوم القرآن وأبرز ما أُلّف فيها⁽⁹⁾:

لقد قام رسول الله ﷺ بتبليغ القرآن الكريم، الذي أوحى إليه من ربه سبحانه، فعلمه أصحابه، وبيّن لهم ما أُشكِلَ عليهم منه، كما أمره ربّه جلّ وعلا بقوله: (تَتْلُو تَنْتَفِقُفَق) [النحل: 44].

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «لما نزلت (أَبْـبِـبْ) [الأنعام: 82] شقّ ذلك على المسلمين، فقالوا: يا رسول الله، أيّنا لا يظلم نفسه؟ قال: ليسَ ذلك إنّما هو الشُّركُ أَلَمْ تسمعوا ما قال لُقْمَانُ لابْنِهِ وهو يَعْظُهُ: (فَقْفَقْ) [ج] [لقمان: 13]»⁽¹⁰⁾.

⁹ () البرهان (1/8)، الإتيان (1/5)، مقدمة التحقيق، المناهل (1/29)، لمحات في علوم القرآن، ص(141).

¹⁰ () رواه البخاري في صحيحه، ص(577)، ح(3429)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: (أَبْ بَبْ).



وأوقفهم صلى الله عليه وسلم على مواضع الآي في السور⁽¹¹⁾، واتخذ منهم

كتبة للوحي⁽¹²⁾.

وقد ظهرت آثار تلك العناية النبوية بالقرآن الكريم في الصحابة

- على تفاوتٍ بينهم - فقد عَلموا الكثير من تفسير القرآن، وأحكامه،
وأسباب النزول، والإعجاز؛ إلى جانب ما حازوه بالسليقة من معرفة
معانيه، وأساليبه، وغريبه، وإعرابه، حتى اشتهر منهم:

1- ابن عباس ؓ، الذي دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: «اللهم

عَلِّمُهُ الكتاب»⁽¹³⁾، وفي رواية: «اللهم فَهِّمُهُ في الدِّين وعَلِّمُهُ

¹¹ () جامع الترمذي، ص(695)، ح(3086)، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة.

¹² () صحيح البخاري، ص(895)، ح(4990)، كتاب فضائل القرآن، باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم.

¹³ () رواه البخاري في صحيحه، ص(18)، ح(75)، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم عَلِّمَهُ الكتاب».



التَّأْوِيلُ» (14).

2- أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ رضي الله عنه، الذي شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله:

«أَقْرَأُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ» (15).

3- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، الذي قال صلى الله عليه وسلم عن قراءته: «مَنْ

أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ

عَبْدٍ» (16)، وقال عليه الصلاة والسلام: «اسْتَقْرِئُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَبَدَأَ بِهِ وَسَلِّمَ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَمُعَاذُ

بْنُ جَبَلٍ» (17).

¹⁴ () رواه أحمد في مسنده (1/391)، ح (2879)، مسند عبد الله بن عباس ٩.

¹⁵ () رواه الترمذي في جامعه، ص (760)، ح (3791)، كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل.. وقال: «حديث حسن صحيح».

¹⁶ () رواه ابن ماجه في سننه، ص (21) ح (138)، كتاب المقدمة، باب فضل عبد الله بن مسعود.

¹⁷ () رواه البخاري في صحيحه، ص (632)، ح (3760)، كتاب فضائل أصحاب النبي



وغير هؤلاء من الصحابة ممن اشتهر بمعرفة أسباب النزول،
واستخراج الأحكام، والتفسير، والناسخ والمنسوخ، دون أن يُدَوَّنوا
جميعهم من ذلك شيئاً.

لقد استمر التأخير في التأليف في الموضوعات المتصلة بالقرآن
الكريم، ولم يظهر إلا مع نهايات القرن الهجري الأول، ثم تتابع بإقلالٍ
حتى انتشر في عصر التدوين في القرن الثالث الهجري وما بعده،
حيث يذكر أصحاب المعاجم والموسوعات في سردهم لأقدم المؤلفين:

- أن لسعيد بن جبير (ت 95هـ) كتاباً في التفسير.
- وللحسن البصري (ت 110هـ) كتاباً في القراءة.
- ولعطاء بن أبي رباح (ت 114هـ) كتاباً في غريب القرآن.
- ولقتادة بن دعامة السدوسي (ت 117هـ) كتاباً في الناسخ
والمنسوخ.

- ولشعبة بن الحجاج (ت 160هـ) كتاباً مثله.



- وليحيى بن سلام (ت200هـ) كتابًا في التفسير.
- وللإمام الشافعي (ت204هـ) كتابًا في أحكام القرآن.
- ولأبي عبيدة (ت209هـ) كتابًا في غريب القرآن.
- وللأصمعي (ت214هـ) كتابًا في لغات القرآن.
- ولأبي عبيد (ت224هـ) كتابًا في ناسخ القرآن ومنسوخه.
- وللبزار (ت229هـ) كتابًا في القراءات.
- ولابن المديني (ت234هـ) شيخ البخاري كتابًا في أسباب النزول.
- ولأبي حاتم (ت248هـ) كتابًا في رسم القرآن، وكتابًا في نقط القرآن وشكله.
- ولابن قتيبة (ت276هـ) كتاب «تأويل مشكل القرآن» وكتاب «تفسير غريب القرآن».
- ولابن جرير الطبري (ت310هـ) مقدمة في طرفٍ من



علوم القرآن لكتابه الشهير في التفسير بالمأثور، مع توجيه الأقوال والترجيح بينها، والتعرض للإعراب والاستنباط.

- ثم تتابع التأليف في القرون التالية في تلك الموضوعات وغيرها، مثل: أمثال القرآن، وتشبيهات القرآن، والقراءات السبع، ومبهمات القرآن، ومجاز القرآن، وأسئلة القرآن وأجوبتها، وأقسام القرآن، والمناسبات بين الآيات، والفواصل ورؤوس الآي، ورسم القرآن، ولُغاته، وفضائله، وقواعد تفسيره... حتى يكاد لم يُترك علم من علوم القرآن أو فرع من فروعها، إلا وأُلِّفَتْ فيه الكُتُبُ استقلاًّ.

- لكن لا يُذكر على وجه التحديد أوّل تأليف جمع علوم القرآن كلّها أو أغلبها، وإن كانت تلك العلوم - بلا ريب - معلومة للمُبرِّزين من العلماء، حتى وإن لم يُدَوِّنوها في كتاب، ولم يُفردوها باسم، إذ يَبْعُدُ أن يخوضوا في التفسير والأحكام - مثلاً - بدون أن تكون عندهم أدوات مقصديهم، وهي علوم القرآن.



— وتُشير المصادر إلى القرن الرابع الهجري في هذا المجال، وتذكر:

— أن لأبي الحسن الأشعري (ت324هـ) كتابًا في علوم القرآن، سمّاه «المختزن في علوم القرآن».

— ولعبيد الله الأسدي (ت387هـ) كتابًا سمّاه «الأمد في علوم القرآن».

— ولمحمد بن علي الأدفوي (ت388هـ) كتابًا سمّاه «الاستغناء في علوم القرآن».

— ثم تتابع التأليف في هذا الفن، وأشهر ما عُرف من ذلك:

— كتاب «فنون الأفنان في علوم القرآن» لابن الجوزي (ت597هـ).

— وكتابه الآخران: «المجتبى في علوم تتعلق بالقرآن» و«المجتبى من المجتبى».



– كتاب «الجامع الحريز الحاوي لعلوم كتاب الله العزيز»

للقزويني (ت625هـ).

– كتاب «المُرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز»

لأبي شامة (ت665هـ).

– كتاب «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (ت784هـ)،

وهو كتاب جمع فيه سبعة وأربعين نوعًا من علوم القرآن، وضَمَّنَها ما

اتصل بها من أقوال المفسّرين والمحدّثين، ومباحث الفقهاء

والأصوليين، وقضايا أصحاب الجدل، ومسائل العربية، وآراء أرباب

الفصاحة والبيان، وقال: «ما من نوع من هذه الأنواع إلّا ولو أراد

الإنسان استقصاءه، لاستفرغ عُمره، ثم لم يُحكَمْ أمره؛ ولكن اقتصرنا

من كُلّ نوع على أصوله، والرمز إلى بعض فصوله»⁽¹⁸⁾، فجاء –

رغم ذلك – كتابًا جامعًا زاحرًا بالفوائد، غزيرًا بالمباحث.

¹⁸ () البرهان (1/12).

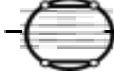


— كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (ت911هـ)،
جمع فيه أشتات ما تقدّمه، وأضاف فيه قواعد وفوائد وتفصيل
وشواهد كثيرة.

— وقد ذكر فيه السيوطي ثمانين نوعًا من أنواع علوم
القرآن، ثم قال بعد أن سردها في المقدمة نوعًا نوعًا: «ولو نوّعتُ
باعتبار ما أدمجته فيها، لزادت على الثلاثمائة».

— أما المعاصرون فلهم كُتب كثيرة في علوم القرآن، صنفوا
أغلبها لطلابهم في كليات الدراسات القرآنية والأدبية وأقسام القرآن في
الجامعات بعد ظهورها.

— وأشهر تلك الكتب وأوسعها كتاب: «مناهل العرفان في
علوم القرآن» لمحمد عبد العظيم الزرقاني أحد علماء الأزهر، الذي
تناول فيه تاريخ علوم القرآن، ثم بسط تلك العلوم بتوسّع وإجادة،
وبخاصة في ردّه شبه المناوئين.



— مناهج دورات العلوم الشرعية | علوم القرآن والسنة —

المبحث الثاني الوحي

□ أولاً: تعريف الوحي:

أ – في اللغة⁽¹⁹⁾:

يُطلق الوحي على: الإشارة، والكتابة، والمكتوب، والرسالة، والإلهام، والكلام الخفي، وكل ما ألقته إلى غيرك، والصوت يكون في الناس وغيرهم.

قال ابن فارس: «الواو والحاء والحرف المعتل: أصلٌ يدلّ على إلقاء علم في إخفاء إلى غيرك، فالوحي: الإشارة، والوحي: الكتاب والرسالة، وكل ما ألقته إلى غيرك حتى علمه، فهو وحي كيف كان». فالوحي هو: الإعلام الخفي السريع، بأيّ وجهٍ كان، والخاص

¹⁹() معجم مقاييس اللغة (1/93)، النهاية (5/163)، القاموس المحيط، ص(1342).



بمن يُوجَّهُ إليه، بحيث يخفى عن غيره.

ب - في الاصطلاح⁽²⁰⁾:

الوحي في الشرع: إعلام الله تعالى من اصطفاه من عباده بما أراد وكما أراد.

وقد بيّن الله ﷻ ذلك فقال جلّ ثناؤه: (نِئْمَى نَدَى يِيئُجْ نَحْ نَم نِئِئِ بَحْ بَخْ بَمْ بِي بِي تَجْ تَحْ تَخْ تَمْ تِي) [الشورى: 51].

قال ابن كثير: «هذه مقامات الوحي بالنسبة إلى جناب الله

ﷻ»⁽²¹⁾، والمعنى: أنه «ما ينبغي لبشرٍ من بني آدم أن يكلمه ربُّه إلا

وحيًا، يُوحى الله إليه كيف شاء»⁽²²⁾.

²⁰() المناهل (1/55)، لمحات في علوم القرآن، ص(45)، دراسات في علوم القرآن، ص(176).

²¹() تفسير القرآن العظيم (4/155).

²²() جامع البيان (25/54).



□ ثانيًا: أنواع الوحي:

أ – في اللغة:

1- الإلهام الفطري، أو الخاطر، يقذفه الله تعالى في النفس:

وذلك كما قال تعالى: (ثُ ثُ ثُ) [القصص: 7]، والمعنى «قذف ذلك في

قلوبها، وليس بوحى نبوة» (23).

وكما قال تعالى: (ثُ ثُ ثُ) [النحل: 68]، والمعنى: «الهمها إلهامًا،

وقذف في أنفسها» (24).

2- أمرُ الله تعالى وإذنه: للملائكة، كما في قوله تعالى: (تُرْزِ

رُزْرُكِكِكِك) [الأنفال: 12]، أي: «ثبّتوا أنتم المؤمنين، وقوّوا أنفسهم

على أعدائهم عن أمري لكم بذلك» (25).

²³ (المصدر نفسه (20/37)).

²⁴ (المصدر نفسه (14/166)).

²⁵ (المصدر نفسه (9/233)، تفسير القرآن العظيم (2/338)).

أي: «أن تتكلّم فتقول: إن الله أمرني بهذا، وأوحى إليّ به، وأذن لي فيه» (26)

فی قصّة زکریا (وؤؤی ی پد) [مریم: 11].

تعالیٰ: (ژرژرک ی) [الأنعام: 121].

ب - فی الاصطلاح (29):

1- الرؤيا الصادقة في النوم، تجيء حقيقة واضحة، كما

²⁶() جامع البيان (30/322).

²⁷() المصدر نفسه (16/64).

²⁸() المحرر الوجيز (2/340)، تفسير القرآن العظيم (2/225).

²⁹ () الإتقان (1/168)، المناهل (1/55).



يجيء فَلَقَ الصَّحِيحَ فِي تَبْلُجِهِ وَظُهُورِهِ، كَمَا حَدِيثُ لِإِبْرَاهِيمَ  (30)،

حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «يُيْتِجُ نَحْمُ نِيَّيْ» [الصَّافَاتِ: 102]، قَالَ

عُبَيْدُ بْنُ عَمِيرٍ : «رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ» (31).

وَكَمَا حَدَّثَ لَنْبِيِّنَا مُحَمَّدٍ  ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} (32)، حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: (عُ

عُ لَثَاثَاكَ) [الْفَتْحُ: 27].

وَقَالَتْ عَائِشَةُ  فِي قِصَّةِ بَدْءِ الْوَحْيِ إِلَيْهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}: «أَوَّلُ مَا بَدَى

بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةَ فِي النَّوْمِ فَكَانَ لَا يَرَى

رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَاقِ الصُّبْحِ...» (33)، وَفِي رَوَايَةٍ بَلْفَظٍ: «الرُّؤْيَا

³⁰ () جَامِعُ الْبَيَانِ (23/92).

³¹ () رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، ص (29)، ح (138)، كِتَابُ الْوُضُوءِ، بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ.

³² () جَامِعُ الْبَيَانِ (26/123).

³³ () رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (1)، ح (3)، كِتَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ، بَابُ كَيْفِ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ.



الصادقة في النوم»⁽³⁴⁾.

وفي ذلك تهيئة له صلى الله عليه وسلم لتلقي الوحي في اليقظة، كما قال علقمة

بن قيس – صاحب ابن مسعود رضي الله عنه - : «إن أول ما يُؤتى به الأنبياء في

المنام، حتى تهدأ قلوبهم، ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة»⁽³⁵⁾.

2- الإلهام في القلب، من غير أن يرى النبي الملك، فيجد في

نفسه علمًا ضروريًا لا يشك فيه ولا يستطيع دفعه، ولا يتمارى فيه أنه

من الله ﷻ⁽³⁶⁾، كما وصف ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «إنَّ روح

الْقُدْس نَفَثَ في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستكمل رزقها، فاتقوا

الله وأجملوا في الطلب»⁽³⁷⁾.

³⁴ () رواه مسلم في صحيحه، ص(80)، ح(403)، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي.

³⁵ () فتح الباري (1/10).

³⁶ () تفسير القرآن العظيم (4/155).

³⁷ () أورده الشافعي في الرسالة، ص(93)، والمنذري في الترغيب (3/7)، وقال:

«رواته ثقات، إلا قدامة بن زائدة، فإنه لا يحضرني فيه جرح ولا تعديل»، ورجَّح

أحمد شاكر صحته في تحقيقه للرسالة، ص(97)، وصححه الألباني في صحيح



3- الكلام من وراء حجاب، وذلك بأن يسمع النبي كلام ربه

تعالى ولا يراه⁽³⁸⁾.

كما كلم الله تعالى موسى ﷺ، قال سبحانه: (چچ چچ چچ چچ)

[القصص: 30]، وقال: (ےےےےےےےےےےےےےےےے) [الأعراف: 143].

وكما كلم نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، قال عليه الصلاة والسلام في قصة

المعراج: «فَفَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى أَمَرَ

بِمُوسَى فَقَالَ مُوسَى مَا الَّذِي فَرَضَ...» الحديث⁽³⁹⁾.

4- الكلام بوساطة الملك جبريل ﷺ، لما يتمثل له رجلاً

فيخاطبه، كما قال صلى الله عليه وسلم: «وَأحياناً يتمثلُ في الملك رجلاً فيكلمُنِي

فَأَعِي ما يقول»⁽⁴⁰⁾.

الجامع (2/209)، وفي تخريج أحاديث فقه السيرة للغزالي، ص(137).

³⁸() تفسير القرآن العظيم (4/155).

³⁹() رواه مسلم في صحيحه، ص(83)، ح(411)، كتاب الإيمان، باب الإسراء.

⁴⁰() رواه البخاري في صحيحه، ص(1)، ح(2)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء



5- الكلام بوساطة الملك جبريل، دون أن يُرى، ولكن يظهر

أثر التنزيل على النبي ﷺ؛ وذلك بأن يأتيه الملك بالوحي، يقرع سمعه في مثل صلصلة الجرس، وتأخذه البرحاء، ويحمر وجهه، ويُسمع عنده دويٌّ كدوي النحل، بدون أن يفهم الحاضرون شيئاً، ويعرق، ويثقل جسمه، من شدة الوحي وثقله، ثم يُسرّى عنه ﷺ، فيجد ما أُوحى إليه حاضراً في ذاكرته، مُنتقشاً في حافظته، كأنما كُتب في قلبه كتابة.

والشواهد النقلية الصحيحة على ذلك كثيرة، منها:

قوله ﷺ عن نفسه: «أحياناً يأتني مثل صلصلة الجرس» (41)

الوحي.

⁴¹() الصلصلة: صوت الحديد إذا حرك، النهاية (3/46).

وهو أشده على فيفصم عني (42) وقد وعيت عنه ما قال (43).

وقول عائشة **ع**: «لَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ

البرد فيفصمُ عنه وإنَّ جبينَهُ لَيَتَفَصَّدُ» (44)(45).

وهذه الصورة الأخيرة هي الوحي الجليّ التي نزل القرآن الكريم

جميعه على وفقها، فلم ينزل منه شيء منامًا أو إلهامًا أو بلا وساطة،

کما شہد بذاک المولیٰ ﴿۱﴾ **فقال:** (گ گ گ گ ب ب گ گ گ گ گ گ ر ر ٹ ٹ)

[الشعراء: 192 – 194].

والمعنى: أن هذا القرآن نزل به جبريل، فتلاه عليك يا محمد،

حَتَّىٰ وَعَيْتَهُ بِقَلْبِكَ، لَتَكُونَ مِنَ رُسُلِ اللَّهِ الَّذِينَ كَانُوا يُنْذِرُونَ مَنْ أُرْسِلُوا

⁴² () أي: يُقْلَع عَنِّي، النهاية (3/452).

⁴³() رواه البخاري في صحيحه، ص(1)، ح(2)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي.

⁴⁴() أي: يسيل عرقاً، النهاية (3/450).

⁴⁵() رواه البخاري في صحيحه، ص(1)، ح(2)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي.

□ ثالثاً: شُبُهَات مُنْكَرِي الْوَحْيِ وَأَدَلَّةُ ثَبُوتِهِ:

⁴⁷ () المصدر نفسه (14/211)، المحرر الوجيز (3/421).



فلم يُنقل بسندٍ تاريخي صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يُؤلف القرآن من عند نفسه، أو أنه تلقى شيئاً من الدين قبل أن يُوحى إليه.

ولو حدث ذلك لما تغاضى الناس عن روايته باستفاضة، وبخاصة منهم خُصومه صلى الله عليه وسلم وخصوم دعوته.

ولكن الذي نُقل فحسب هو البشارة بنبوته عليه الصلاة والسلام أو الاعتراف بها، سواء من بحيرى – الراهب النصراني الذي لقيه صلى الله عليه وسلم في طفولته في سوق بُصرى بالشام -، أو من ورقة بن نوفل الذي كان قد تنصّر في الجاهلية، ولقيه صلى الله عليه وسلم في مكة إثر مجيء الوحي، وذلك دون أن يجلس لواحدٍ من هذين، أو يتردد عليه بغية تعليمه صلى الله عليه وسلم الآيات والأحاديث.

فقد قال بحيرى لعمّه أبي طالب – وكان معه يومئذ - : «إنّه كائن لابن أخيك هذا شأنٌ عظيم...» (48)، وقال ورقة له صلى الله عليه وسلم لما أخبره

⁴⁸() السيرة النبوية (1/220).



خبر الوحي: «هذا الناموس الذي نَزَّلَ الله على موسى...» (49).

فالصحيح من التاريخ أنه صلى الله عليه وسلم جاء بما جاء به من عند ربه تعالى، وليس من مصدر إنساني مُطلقاً، وإنما هو تنزيل من عزيز حكيم.

ب - أدلة ثبوت الوحي (50):

أدلة ثبوت الوحي وصدقه كثيرة، وهي واضحة صريحة، لا يُكذَّب بها إلا فاسد الاعتقاد، ولا يماري فيها إلا جاهل، ومنها:

1- قول الله تعالى: (يُؤَيِّنُ تَنَزُّلَهُ) [النجم: 3 - 4]،

وتلك أعظم شهادة من أصدق القائلين بأن النبي صلى الله عليه وسلم ما ينطق بهذا

القرآن عن هواه وغرضه، وإنما يقول ما أُمر به يبلغه للناس كاملاً

⁴⁹() رواه البخاري في صحيحه، ص(2)، ح(3)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي.

⁵⁰() المناهل (1/56)، لمحات في علوم القرآن، ص(51)، دراسات في علوم القرآن، ص(189).



موفورًا من غير زيادة ولا نقصان⁽⁵¹⁾.

وقد وردت آيات كثيرة – على غرار آية النجم المتقدمة – في إثبات وقوع الوحي، والإفادة بيقينية رَبَّانِيَّتِهِ، ونزوله على محمد صلى الله عليه وسلم أسوة ببقية الرسل من قبله، ومن ذلك:

قوله تعالى: (ب ب ب ب ب ب ب ب ب) [النساء: 163].

وقوله تعالى: (أ ب ب ب ب ب ب ب ب) [الأنبياء: 25].

2- قوله تعالى في قصّة زواج النبي صلى الله عليه وسلم من زينب بنت

جحش ؑ: (ج ج ج ج ج ج ج ج ج) [الأحزاب: 37]. قالت عائشة ؑ: «لو

كُتِم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئًا ممّا أُوحي إليه من كتاب الله لكتم (ج ج ج ج

ج ج)»⁽⁵²⁾.

وذلك يدلّ على أنّ وحي الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم ثابت يقينًا، ولو

⁵¹ () جامع البيان (27/52)، تفسير القرآن العظيم (4/315).

⁵² () جامع البيان (22/19).

⁵³ () المصدر نفسه (30/66).

وَعَلَى غَرَارٍ عَتَابَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ ﷺ فِي إِذْنِهِ لِمَنْ أُذِنَ لَهُ فِي

التخلّف عنه حين شخص إلى تبوك لغزو الروم⁽⁵⁴⁾، كما في قوله

تعالیٰ: (پچ پچ پچ چیدیت دتڈ) [التوبة: 43].

فدلّ كل ذلك بلا خفاء على ثبوت الوحي من الله تعالى، وأنه لا

يخضع لرغبة نبيّ ولا هواه ولا غرضه، ولو كان أحبّ خلق الله إلى

يخضع لرغبة نبيّ ولا هواه ولا غرضه، ولو كان أحبّ خلق الله إلى

اللہ تعالیٰ،

3- قصة الإفك الذي وُجّه إلى زوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة ؓ،

3- قصة الإفك الذي وُجّه إلى زوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة ؓ،

وخاض فيه من خاض بالأذى له عليه الصلاة والسلام ولعرضه

وخاض فيه من خاض بالأذى له عليه الصلاة والسلام ولعرضه

وَحَرَمَهُ، حَتَّى كَانَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَلَمٍ شَدِيدٍ مِنْ ذَلِكَ الْإِرْجَافِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

وَحَرَمَهُ، حَتَّى كَانَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَلَمٍ شَدِيدٍ مِنْ ذَلِكَ الْإِرْجَافِ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

براءة أهل⁽⁵⁵⁾، ورغم ذلك لم يزد أن قال لها: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ

براءة أهل⁽⁵⁵⁾، ورغم ذلك لم يزد أن قال لها: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ

حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ بَرِيئَةَ فسيبُ رُكَّ اللهُ، وَإِنْ أَلَمَّتْ بِذَنْبٍ

⁵⁴ () المصدر نفسه (10/161).

⁵⁵() جامع البيان (18/105).

فاستغفرني الله وتوبني إليه» (56).

فلو كان الوحي مُتَكَلِّفًا لَدَبَّ صلّى الله عليه وسلم عن نفسه وأهله فور سماعه الخبر، وبادر بتأليف ما يُبْرِئُ به زوجته، ونَسَبَهُ إلى الله تعالى، لِيَسْلَمَ من خَوْضِ الخائضين، ولما انتظر وُروُد الوحي إليه شهرًا كاملاً هو يُعاني أ لم هذه النازلة ومَرارتها.

لقد صبر ﷺ حتى جاءه حُكم الله تعالى بالبراءة من فوق سبع
سماوات، فتهلل وجهه عليه الصلاة والسلام وقال: «يا عائشة، احمدي
الله، فقد برأك الله»(57)، وقرأ قول الله تعالى: (أَبْ يٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّمَنِ
يَعْبُدُونَ) وفيها: (إِنَّمَا يَعْبُدُونَنِي وَلَوِ اتَّخَذَ كُلُّ شَيْءٍ حُسْنًا لَهُ عَيْنٌ رَّاكُنَّ تَعْبُدُونَ فَمَنْ يُدْعُوا لِلْحَمْدِ مِن دُونِي فَإِن يَدْعَوْهُ فَاتَّبِعُوهُمْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَلِي الْحُكْمُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) [النور: 16].

⁵⁶() رواه البخاري في صحيحه، ص(431 - 433)، ح(2661)، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً.

⁵⁷ () المصدر نفسه.



4- جواب الله تعالى عن أسئلة السائلين للنبي صلى الله عليه وسلم (58)، فقد

كان عليه الصلاة والسلام يتلقى السؤال ولا يعلم له جوابًا حتى يأتيه

الوحي بالقول الفصل.

وقد وَعَدَ صلى الله عليه وسلم مَرَّةً الذين سألوه أن يُجيبهم عن مسائلهم غَدَ

يومهم ولم يَسْتَنْتِ، فتخلف عنه الوحي، ولم يَأْتِهِ المَلَكُ في الوقت الذي

يشتَهِيه؛ لأن الوحي إنما هو تنزيل من ربِّ العالمين، متى شاء سبحانه

أنزله، ومتى شاء سبحانه حَبَسَه، وقد حَبَسَه عنه صلى الله عليه وسلم، فلم يُعْطِ جوابًا

لسائله كما وعدهم، ثم لَمَّا جاءه الوحي — بعد تلك الفترة — جاءه

بتأديبٍ له صلى الله عليه وسلم حتى لا يجزم على ما يحدث من الأمور أنه كائن لا

محالة، إلا أن يصله بمشيئة الله، لأنَّه لا يكون شيء إلا بمشيئة الله

﴿٥٩﴾، قال تعالى له صلى الله عليه وسلم: (كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْكِبْرَ) [الكهف: 23 – 24].

⁵⁸ (نُقل عن ابن عباس ؓ أنه قال: «سألوه عن أربعة عشر حرفًا فأجيبوا»، البرهان

(4/52).

⁵⁹ (جامع البيان (15/264)).



5- حديث عائشة ؓ أن الحارث بن هشام ؓ سأل رسول الله

فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ عليه وسلم:

«أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَاسَةِ الْجَرَسِ وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ فَيُقْصِمُ عَنِّي وَقَدْ

وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ وَأَحْيَانًا يَتِمَّتْ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِي مَا

يَقُولُ».

قالت عائشة ؓ: «ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد

البرد، فَيُقْصِمُ عَنْهُ، وَإِنْ جَبِينَهُ لَيَنْفَصِّدُ عَرَقًا» (60).

وغيره من الأحاديث في نزول الوحي، ومن الوقائع والشواهد

الدالة على أن النبي ﷺ إنما كان يتلقى الوحي من ربه تعالى تلقياً،

ولم يصنعه بنفسه، ولم يتعلمه من جنّ ولا إنس.

أما من ناحية دلالات العقول على ثبوت الوحي وصدقه، فليست

⁶⁰() رواه البخاري في صحيحه، ص(1)، ح(2)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي.



بتلك المنزلة من الأدلة، لوجود النصوص النقلية الصحيحة الصحيحة،
إذ فيها غُنية وشفاء، فقد كفت بالجواب، ووقّرت العناء والمشقة، ولم
تُكلّف المكلفين بالبحث والاستدلال عن وقوع هذا الأمر الغيبي العظيم.
ولعلّ الأحسن أن يُقال في هذا السياق إن الله تعالى لمّا خلق
الخلق بقُدْرته، لم يشأ أن يتركهم سُدًى، بل شاء أن يرحمهم ويهديهم
ويُبين لهم، واختار لذلك الوحي إلى واحدٍ منهم، ليُبين لهم الأمر والنهي
وما تحصل به المصالح وتُدفع به المفسدات، وفق ما يُحبّ ويرضى، مِنَّةً
منه وتفضلاً جلّ شأنه، فهو سبحانه القادرُ على الخلق، قادرٌ على
الوحي، قادرٌ على كُل شيء.

وقد أخبر جلّ وعلا عن وقوع الوحي، قادرٌ على كُل شيء.

وقد أخبرَ جلّ وعلا عن وقوع الوحي، وأخبر الرسول ﷺ
بذلك هو الصادق المصدوق، وشاهد الصحابةُ آثار نزوله على
الرسول عليه الصلاة والسلام في وجهه وبدنه، ورأوا الملك في

ولمن مارى في ذلك، فيُمكن أن يقال له على وجه المماحكة عن لزوم الأمر:

ليس كُلُّ ما هو معلوم مُشاهد محسوس، فأين العقل وكيف يعقل،
بالرغم من الفرق بين العاقل وغير العاقل؟
وأين الروح وكيف تسري، بالرغم من الفرق بين الحيّ والميّت؟



وماذا عن توارد الخواطر⁽⁶¹⁾، كما في قول عُمر رضي الله عنه وهو على

المنبر بالمدينة: «يا سارية، الجبل»، فسمع سارية الدّلي رضي الله عنه - وهو

قائد الجيش يومئذ - والمسلمون معه صوته بفارس، فانحازوا إلى

الجبل... (62).

وكيف يعمل السّحر؟

بل كيف ينتقل الصوتُ في عصرنا، بدون تّراءٍ، مع بُعد

المسافات؟

فإذا كان ذلك وأضرابه في عالم الشهادة - بما فيه من قُصور

ونقص - مُمكنًا، ويثير النظر والتكفير والبحث والاستدلال الموصِل

⁶¹() وهو ما يعرف اليوم بمصطلح: التلبائي Telepathie: وهو «تلاقي الخواطر

والوجدانات لدى شخصين، برغم ما بينهما من مسافة، وذلك بوسائل لا تمت إلى

الحواس بصيلة». المعجم الفلسفي، ص(56).

⁶²() الإصابة (3/5)، وقال ابن حجر في إحدى طرق روايته: «إسناده حسن».

[يونس: 2]، فإن ما يكون في عالم الغيب لأعظم شأنًا، وأوسع علمًا، وأكبر تأثيرًا، حيث استأثر الله تعالى واختص بعلم كُنه الوحي وكيفيته، ولم يكشف عنه لعبادة لعدم حاجتهم إلى معرفته في عبادتهم، شأن ذلك شأن الروح التي قال الله تعالى عنها: (يُؤْتُوا نُورًا يَبْهِي بِنُورِهَا) (الأنعام: 110)، فإذا ما عُلِمَ ذلك – وهو معلوم مشهود – كان حَرِيًّا بالناس

المبحث الثالث نُزول القرآن

□ أولاً: نُزُولُ الْقُرْآنِ مُنْجَمًا (64):

نزل القرآن الكريم على محمد ﷺ في مدة ثلاث وعشرين

⁶³() تفسير القرآن العظيم (2/534).

⁶⁴ (البرهان (1/228)، الإتيقان (1/145، 161)، المناهل (1/37).

سنة مُنْجَمًا – أي مُفَرَّقًا على دفعات – فأحيانًا كانت تنزل الآية أو بعض آية، وأحيانًا تنزل الآيتان والخمس والعشر، وأحيانًا تنزل السورة جُملة واحدة: كالفاتحة، والإخلاص، والكوثر، والنصر، ونحوها.

وأضاف العلماء حِكْمًا أُخرى استنبطوها من تنجيم القرآن،
أبرزها:

⁶⁵ () جامع البيان (15/19 - 16).

⁶⁶() جامع البيان (28/106 – 107).

2- التدرّج في تعليم المسلمين الأحكام الشرعية، حيث كانوا أهل جاهلية وشرك وظلم، وتحريرهم من ذلك وأخذهم إلى التوحيد والاستقامة، كان يتطلب الرفق بهم مرحلة مرحلة، حتى لا يجفلوا، وإنما يعتادوا على الحياة الجديدة وأحكامها، قالت عائشة رضي الله عنها: «وَلَوْ نَزَلَ أَوَّلَ شَيْءٍ لَا تَشْرَبُوا الْخَمْرَ لَقَالُوا لَا نَدْعُ الْخَمْرَ أَبَدًا وَلَوْ نَزَلَ لَا تَزْنُوا لَقَالُوا لَا نَدْعُ الزِّنَا...» (67).

3- موالاة تقريع الكفار بالحجة بعد الحجة، وفضح المنافقين،
وردّ كيدهم، وتجديد تذكيرهم بانحرافهم⁽⁶⁸⁾، كما قال تعالى: (فَقَدْ جِئْتُمْ بِهِمْ بِالْحُجَّةِ الَّتِي كَانُوا يَكْفُرُونَ) [التوبة: 64].

⁶⁷() رواه البخاري في صحيحه، ص(896)، ح(4993)، كتاب فضائل القرآن، باب تأليف القرآن.

⁶⁸ () جامع البيان (10/194).

7

چچی چیدی تڈ تڈ تڈ تڈ تڈ رٹر ٹکی کیگ [العلق: 1 - 5].

والخلف» (70).

يَرْجِعُ إِلَى خَدِجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارٍ حَرَاءٍ

⁶⁹() البرهان (1/206)، الإتيان (1/106)، المناهل (1/77).

70 () المنهاج (2/375).

وهناك قولان آخران في أول ما نزل، أُجيب عنهما بأجوبة تُثبت القول السابق وتؤكدّه، والقولان هما:

71() رواه البخاري في صحيحه، ص(1)، ح(3)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ..



1 — أول ما نزل سورة المُدَّثِّر:

قال أبو سلمة: «سألتُ جابر بنَ عبد الله: أيُّ القرآن أنزلَ أول؟

فقال: (هـ)»⁽⁷²⁾.

والمُرَاد من قول جابر ﷺ أن ذلك كان بعد فترة الوحي، وليس

أول الوحي مُطلقاً⁽⁷³⁾، فقد حدّث جابر — نفسه — فقال: «سمعتُ النبيّ

صلّى الله عليه وسلم وهو يُحدّث عن فترة الوحي، فقال في حديثه: فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي

سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ النِّسَاءِ فَرَفَعْتُ بَصْرِي قِبَلَ السَّمَاءِ فَإِذَا الْمَلِكُ الَّذِي

جاءني بحراءٍ... فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: (هـ) إِلَى (وَو)»⁽⁷⁴⁾، وفي رواية

قال صلّى الله عليه وسلم: «ثُمَّ فَتَرَ عَنِّي الْوَحْيُ فَتَرَةً فَبَيْنَا أَنَا أَمْشِي»، ثم ذكر مثل

⁷² () رواه البخاري في صحيحه، ص(877)، ح(4924)، كتاب التفسير، باب (ك) ث.

⁷³ () فتح الباري (8/665).

⁷⁴ () رواه البخاري في صحيحه، ص(877)، ح(4925)، كتاب التفسير، باب (ك) و.



الحديث السابق بلفظ مقارب⁽⁷⁵⁾.

2 - أوّل ما نزل سورة الفاتحة:

ودليله ما رواه أبو ميسرة عمرو بن شرحبيل في قصة نزول

الوحي، قالت خديجة عليها السلام: «فلما خلا ناداه: يا محمد، قل: بسم الله

الرحمن الرحيم، (پپپ) حتى بلغ (چچ)»⁽⁷⁶⁾.

وهذا حديث ضعيف: قال ابن العربي: «منقطع». وقال ابن كثير:

«مُرسل، وفيه غرابة». وقال النووي: «أما قول من قال من

المفسرين: أول ما نزل الفاتحة، فبطلانه أظهر من أن يُذكر»⁽⁷⁷⁾.

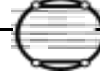
والذي يتمحّض من كل ذلك، أوّلية نزول صدر سورة العلق، عمّا

سواها من سائر القرآن كما تقدّم.

⁷⁵ () رواه مسلم في صحيحه، ص(81)، ح(407)، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي.

⁷⁶ () رواه البيهقي في دلائل النبوة (2/157).

⁷⁷ () المنهاج (2/382).



□ ثالثاً: آخر ما نزل من القرآن (78):

لا يُوجد نصٌّ مرفوع إلى النبي ﷺ يُثبت على وجه اليقين آخر ما نزل من القرآن الكريم على الإطلاق، وإنما توجد أقوال للصحابة رضي الله عنهم، قالوها بناء على آخر ما سمعوه من النبي ﷺ، أو على ما أخبروا به من غيره عليه وسلم، أو أنهم أرادوا الآيات التي من أواخر ما نزل، ونحو ذلك من ضروب الاجتهاد وغلبة الظن.

والأقوال هي:

1- آخر ما نزل قوله تعالى: (أَبْـبَـبْ) [النساء: 176]. قال

البراء بن عازب رضي الله عنه: «آخرُ آية نزلت (أ)» (79).

وأجيب عن ذلك، بأن المراد: آخر آية نزلت في المواريث، وليس

آخر آية بإطلاق.

⁷⁸() البرهان (1/209، الإتيان (1/114)، المناهل (1/80).

⁷⁹() رواه البخاري في صحيحه، ص(786)، ح(4605)، كتاب التفسير، باب (أ) الآية.



2- آخر ما نزل قوله تعالى: (كَلَّا كَلَّا) [النساء: 93]. قال ابن

عباس ٩: «هي آخر ما نزل، وما نَسَخَهَا شيء»⁽⁸⁰⁾.

وأجيب عن ذلك، بأنها آخر ما نزل في حُكْم قَتْل النفس، لا آخر

ما نزل بإطلاق، بدليل قول ابن عباس في الحديث نفسه: «ما نَسَخَهَا

شيء».

3- آخر ما نزل الآيات من سورة البقرة، وهي قوله تعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّبَعُوا) [البقرة: 278 - 283].

قال ابن عباس ٩: «آخر آية نزلت على النبي ﷺ: آيةُ

الربا»⁽⁸¹⁾، وفي رواية عنه، قال: «آخر آية نزلت على النبي ﷺ

⁸⁰() رواه البخاري في صحيحه، ص(784)، ح(4590)، كتاب التفسير، باب (كَلَّا كَلَّا) الآية.

⁸¹() رواه البخاري في صحيحه، ص(772)، ح(4544)، كتاب التفسير، باب (تَوَنُّؤُ) الآية.

(82) (نُؤِوُ)

وعن سعيد بن المسيّب: «أنه بلغه أن أحدث القرآن بالعرش آية

الدِّين» (83).

وتلك الآيات المذكورة مُتتَابِعَةٌ في سورة البقرة، وفي قصة

واحدة، والذي يظهر أنها نزلت دفعة واحدة، فأخبر كُلُّ عن بعض ما

نزل منها، بأنه آخر.

4- آخر ما نزل الآيتان الأخيرتان من سورة التوبة، وأولهما

قوله تعالى: (ههے هے لٹاں ککڑوؤ ووووؤ وووو و ہی پیدائنا)

([التوبة: 128-129].)

قال أبي بن كعب ؓ: «آخر آية نزلت من القرآن: (ههههه)»

⁸²() جامع البيان (3/136).

⁸³() المصدر نفسه (3/137).

إلى آخر الآية» (84).

ويُجاب عن ذلك، بأن المراد: آخر ما نزل من سورة التوبة، لا آخر ما نزل من القرآن بإطلاق.

5- آخر ما نزل قوله تعالى: (تِيْجٌ ثَمَّ ثِيٌّ جِجٌ جَمَّ حَجٌّ) [الكهف: 110].

قال معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: «إنها آخر آية أنزلت من القرآن» (85).

وأجيب عن ذلك، بأن المراد: آخر ما نزل من سورة الكهف،
حيث إن الكهف كلّها مكية، والقرآن نزل بعها كثير.

6- آخر ما نزل قوله تعالى: (أَبْ بَبِبْ بَبِبْ بَبِبْ بَبِبْ نُنْ) آل

⁸⁴() جامع البيان (11/92)، ورواه الحاكم في المستدرك (2/338)، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه»، ووافقه الذهبي.

⁸⁵ () جامع البيان (16/49).



عمران: 195].

قالت أم سلمة رضي الله عنها: «يا رسول الله، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة، فأنزل الله تبارك وتعالى: (بِپپپپ) الآية⁽⁸⁶⁾.

ويجابُ عن ذلك بأن المراد: آخر ما نزل من الآيات التي ذُكرت النساء.

7- آخر ما نزل سورة المائدة: قال عبد الله بن عمرو رضي الله عنه: «آخر سورة أنزلت المائدة...»⁽⁸⁷⁾.

وأُجيب، بأن المراد: آخر سورة نزلت في الحلال والحرام، فلم تُنسخ فيها أحكام.

8- آخر ما نزل سورة: (قُجججج).

⁸⁶() جامع البيان (4/266)، وجامع الترمذي، ص(679)، ح(3023)، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة النساء.

⁸⁷() رواه الترمذي في جامعه، ص(690)، ح(3063)، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة المائدة.



قاله ابن عباس ؓ (88).

وأجيب: بأنها آخر ما نزل من السُّور، أو بأنها آخر ما نزل

مُشعراً بوفاة النبي ﷺ، كما فهم بعض الصحابة.

وبذلك يُعلم أنه ليس آخر ما نزل من القرآن بإطلاقٍ قوله تعالى:

(يُحْجِجُ) [المائدة: 3]، لأنها نزلت والرسول ﷺ يخطب يوم عرفة في

حجة الوداع⁽⁸⁹⁾، أي قبل وفاته عليه الصلاة والسلام بعدة شهور وقد

نزل بعدها قرآن بالمدينة، ومنه قوله تعالى: (بُنِيَ لِيْ يَاسِيَةَ) [البقرة:

285]، قال ابن جريج: «يقولون: إن النبي ﷺ مكث بعدها تسع

ليالٍ»⁽⁹⁰⁾، يعني ثم توفي عليه الصلاة والسلام.

فليس معنى آية المائدة إكمال نزول القرآن، وإنما إكمال الدين،

⁸⁸() رواه مسلم في صحيحه، ص(1308)، ح(7536)، كتاب التفسير، باب في تفسير آيات متفرقة.

⁸⁹() صحيح البخاري، ص(787)، ح(4606)، كتاب التفسير، باب قوله: (يُحْجِجُ يَاسِيَةَ).

⁹⁰() جامع البيان (3/137).



بإعلاء كلمته، وظهوره على ما سواه، وتمكين المسلمين وحدهم من
البلد الحرام.

قال الطبري: «إن الله ﷻ أخبر نبيّه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين به، أنه
أكمل لهم – يوم أنزل هذه الآية على نبيّه – دينهم، بإفرادهم بالبلد
الحرام، وإجلائه عنه المشركين، حتى حَجَّ المسلمون دونهم، لا
يُخالطهم المشركون»⁽⁹¹⁾.

□ رابعًا: أوائل وأواخر مخصوصة⁽⁹²⁾.

ذكر أهل العلم أوائل وأواخر ما نزل من القرآن الكريم في
موضوعات خاصة، ومن ذلك:

أ – في الأطعمة:

أول ما نزل قوله تعالى: (بِكُلِّ مَثْوًى طَيِّبٍ) [الأنعام: 145].

⁹¹ (المصدر نفسه (6/97).

⁹² (الإتقان (1/112)، المناهل (1/112)، دراسات في علوم القرآن، ص(243).



أول ما نزل آيات مكية كثيرة، فيها الأمر بالصفح والصبر والكف، منها قوله تعالى: (هُدًى مِّنْهُ) [البقرة: 109]، وقوله تعالى: (ثُمَّ نُنِىْ بَعْج) [الزخرف: 89]، وذلك جواباً عن دُعائه صلى الله عليه وآله إِيَّاهُ جَلَّ وَعَلَا (95)، إذ قال عليه الصلاة والسلام كما حكاه الله تعالى: (يُدَىٰ يَ يَ يَبْج) [الزخرف: 88].

وآخر ما نزل فرضُ الجهاد ابتداءً ولو لم يبدأ الكفار بالقتال، كما في قوله تعالى: (أَبْجَبْجَبْجَبْ) [البقرة: 191].

ثم نزل الحَضُّ على الجهاد حَضًّا شديداً في سورة براءة، وهي من آخر ما نزل من القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: (وَوُوْ) [التوبة: 36 – 41].

أما أول ما نزل وآخره ضَمِنَ سُورَ الْقُرْآنِ، فمن أمثلته، ما يلي:

□ في سورة آل عمران:

⁹⁵() المصدر نفسه (25/125 – 126).



أول ما نزل منها قوله تعالى: (هُدَاهُمْ) [آل عمران: 138]، ثم أنزلت

بقيتها يوم أُحُد.

□ وفي سورة التوبة:

أول ما نزل منها قوله تعالى: (أَبْ) [التوبة: 41] في غزوة تبوك،

ثم نزل أولها بعدئذ⁽⁹⁶⁾، وآخر ما نزل منها الآيتان في آخرها – كما

تقدم-.

□ خامساً: فوائد معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل من

القرآن⁽⁹⁷⁾:

لمعرفة أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن الكريم فوائد

أهمها:

1- تمييز الناسخ والمنسوخ، وذلك إذا وردت الآيتان – أو

⁹⁶ (المصدر نفسه (10/72، 160).

⁹⁷ (المناهل (1/76)، مباحث في علوم القرآن، ص(73).



الآيات - في موضوع واحد، ويختلف الحكم في إحداها عن الأخرى
- كآيات الخمر والربا - كانت الآخرة ناسخة لحكم ما نزل أولاً، وكان
العمل عليها حينئذٍ.

2- معرفة تاريخ التشريع وأسراره وحكمه في التدرج
بالمسلمين رويداً رويداً ليعتادوا على حمل تكاليف الوحي شيئاً فشيئاً.
قالت عائشة رضي الله عنها: «إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل،
فيها ذكر الجنة والنار⁽⁹⁸⁾، حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل
الحلال والحرام. ولو نزل أول شيء: لا تشربوا الخمر، لقالوا: لا ندعُ
الخمر أبداً، ولو نزل: لا تزنوا، لقالوا: لا ندعُ الزنا أبداً...»⁽⁹⁹⁾.

3- تيسير تفسير القرآن الكريم، وذلك بحمل آيات الأحكام

⁹⁸ () تقصد عائشة رضي الله عنها سورة المدثر، فهي من أول ما نزل، وفي آخرها ذكر الجنة والنار، الإتيان (1/110).

⁹⁹ () رواه البخاري في صحيحه، ص(896)، ح(4993)، كتاب فضائل القرآن، باب تأليف القرآن.



وتقريراتها على ترتيبها في النزول، والاستنباط منها المعاني المناسبة لكل مرحلة، ثم بيان أحكام الآيات ومعانيها التي استقر عليها التنزيل.

4- معرفة أحوال النبي ﷺ في الدعوة، وأحوال الصحابة، وسؤالاتهم، والمواقف الأخرى من الرسالة، والأساليب المناسبة في التبليغ والصالحة لكل مرحلة من مراحلها، حتى لا تختلط المقدمات بالنتائج.

□ سادساً: أسباب نزول القرآن (100):

نزل القرآن الكريم من الله تعالى ابتداءً، ودون أن يكون جواباً لطلب، أو وفق حوادث ووقائع، فأوحى جل وعلا إلى رسوله ﷺ ما أوحى رحمةً منه وفضلاً، ومِنَّةً وتكرُّماً.

وبفضله سبحانه - أيضاً - تعلّق نزول قسم من القرآن الكريم بأسباب خاصة زائدة عن ذلك السبب العام، وهي أسباب احتاج

¹⁰⁰() البرهان (1/22)، الإتيان (1/120)، المناهل (1/89).

وأسباب النزول تلك متعددة:

[illegible]

بنت ثعلبة ﴿١﴾ لَمَّا اشْتُكِيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ظَهَارِ زَوْجِهَا

¹⁰¹ () جامع البيان (30/64).

[المجادلة: 1 - 4].

عمران: 118].

تعالی: (دُڈڑزُرُ) [المسد: 1] (104).

¹⁰⁴ () الحديث رواه البخاري في صحيحه، ص(845)، ح(4801)، كتاب التفسير، باب



وكسؤال النّفر من يهود النّبيّ ﷺ عن الروح، حيث قام رجلٌ منهم، فقال: يا أبا القاسم، ما الروح؟ فأنزل الله تعالى: (تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ) [الإسراء: 85] (105).

□ سابعًا: فوائد معرفة أسباب النزول:

لمعرفة أسباب نزول آيات القرآن الكريم فوائد، أبرزها:

1- تيسير فهم معاني القرآن الكريم، حيث إنّ العلم بالسبب يُورث العلم بالمسبّب، كما في خبر علقمة بن وقّاص أن مروان قال لبوّابه: «اذهب يا رافع إلى ابن عباس، فقل: لئن كان كلّ امرئٍ فرح بما أُوتِيَ وأحبّ أن يُحمدَ بما لم يفعل مُعَذِّبًا، لَنُعَذِّبَنَّ أَجْمَعُونَ.

فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه؟ إنما دعا النبي ﷺ يهودًا، أو يسأل عنه فسألهم عن شيءٍ فكتموه إيّاه وأخبروه بغيره، فأروه أن قد

(تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ) الآية.

¹⁰⁵() الحديث رواه البخاري في صحيحه، ص(27)، ح(125)، كتاب العلم، باب قول الله تعالى: (تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ تَوْنُوْنِيْ).

3- تخصيص الحكم عند من يرى أن العبرة بخصوص

4- إذا كان اللفظ عامًّا، وقام الدليل على تخصيصه، فإذا عُرف السب قصر التخصيص على ما عدا صورته، كتخصيص التوبة من القذف بمن قَذَف امرأةً من المؤمنات، وعدم تخصيصه بمن قذف عائشة رضي الله عنها، فيبقى على عمومه بعدم قبول توبة مَنْ قذفها.

5- بيان الحكمة التي دعت إلى تشريع حكم من الأحكام،



المبحث الرابع جَمْعُ الْقُرْآنِ

□ أولاً: المُراد بجمع القرآن (109):

يُطلق جمع القرآن على عدة معانٍ، هي:

1- جَمْعُهُ فِي قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ، بمعنى حفظه، كما قال تعالى: (يـ)

نُجِّحْهُمْ) [القيامة: 17].

قال ابن عباس ؓ : أي: «جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ» (110).

2- جَمْعُ الصَّحَابَةِ لَهُ فِي عَهْدِهِ ﷺ، بمعنى حفظهم له في

صدورهم، كما قال أنس بن مالك ؓ: «مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَجْمَعْ

¹⁰⁹ () البرهان (1/233)، الإتيان (1/207)، المناهل (1/197).

¹¹⁰ () رواه البخاري في صحيحه، ص(2)، ح(5)، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي.



القرآن غيرُ أربعةٍ أبو الدرداء ومعاذُ بن جبلٍ وزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبُو زَيْدٍ»⁽¹¹¹⁾.

وقوله: «أربعة» ليس للحصر الحقيقي، وإنما بحسب علمه أنَّ هؤلاء حفظوه، أو لضرب المثل، أو لتعلّقه بهم، أو لأنَّهم جَمَعُوا وُجُوه قراءته كلها، أو لأن هؤلاء عَرَضُوهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مشافهة، أو لغير ذلك، حيث في صحيح البخاري⁽¹¹²⁾ – وغيره من كُتُب السُّنَّة بأسانيد صحيحة وحسنة – أسماء صحابة آخرين حفظوا القرآن الكريم كاملاً في صدورهم على عهد النبي ﷺ، منهم: عثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وابن مسعود، وابن عمر، وأبو موسى الأشعري، وعُبادَةُ بن الصامت، وأبو أيوب الأنصاري ، بل تُفيد الروايات أن الجَمَّ الغفير من الصحابة حفظوه، وإن كان لا يلزم من شرط التواتر

¹¹¹() رواه البخاري في صحيحه، ص(897)، ح(5004)، كتاب فضائل القرآن، باب

الْقُرَّاء من أصحاب رسول الله ﷺ.

¹¹²() ص(97)، ح(5003)، كتاب فضائل القرآن، باب الْقُرَّاء.

[illegible]

وكان غير كُتَّاب الوحي - ممَّن يرغب من الصحابة - يكتب القرآن كذلك، وكان عند الواحد من هؤلاء وأولئك ما ليس عند الآخر من القرآن المكتوب، ويشهد لذلك قول زيد بن ثابت رضي الله عنه لَمَّا شرع في جمع القرآن بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم: «تَبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُ مِنْ

¹¹³ () رواه البخاري في صحيحه، ص(895)، ح(4990)، كتاب فضائل القرآن، باب
كاتب النبي ﷺ.



العُسْبِ (114)، وَاللَّخَافِ (115)، وصدور الرِّجَالِ، حتى وَجَدْتُ آخر سُورَةِ

التَّوْبَةِ مع أَبِي خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمْ أَجِدْهَا مع أَحَدٍ غَيْرِهِ...» (116).

4- جَمَعُهُ بِمَعْنَى ضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ، وَجَعَلَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ،

بَعْدَمَا كَانَ مُتَفَرِّقًا فِي عَهْدِهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ الْجَمْعُ الْحَقِيقِيُّ، وَيُسَمَّى

بِالْجَمْعِ الْأَوَّلِ، وَيَأْتِي بَحْثُهُ.

5- جَمَعُهُ بِمَعْنَى كِتَابَتِهِ فِي الْمَصَاحِفِ، أَيْ نَسْخُهَا مِنَ الْجَمْعِ

الْأَوَّلِ، وَإِطْلَاقِ اسْمِ الْجَمْعِ عَلَى هَذَا النُّوعِ تَجَوُّزًا، لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ

نَسْخٌ وَنَقْلٌ، وَيَأْتِي بَحْثُهُ كَذَلِكَ.

□ ثَانِيًا: جَمْعُ الْقُرْآنِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه (117):

¹¹⁴ () جمع عَسِيب، أي: الجريدة من النخل، النهاية (3/234).

¹¹⁵ () جمع لَخْفَةٍ، أي: الحجارة الرقيقة، النهاية (4/244).

¹¹⁶ () رواه البخاري في صحيحه، ص(894)، ح(4986)، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن.

¹¹⁷ () جامع البيان (1/31)، البرهان (1/235)، الإِتْقَانُ (1/207)، المناهل (1/235).



كان القرآن الكريم مكتوبًا في عهد النبي ﷺ، مفرقًا في

العُسْب والِّلْخاف، وغيرها، لدى الكُتَّاب، ومحفوظًا في الصدور منهم

ومن غيرهم؛ ولكن لم يكن مجموعًا في موضع واحدٍ، ولا مُرتَّب

السور⁽¹¹⁸⁾، كما قال زيد بن ثابت ؓ عن القرآن الكريم: «قُبِضَ النبي

ﷺ ولم يكن القرآن جُمع»⁽¹¹⁹⁾، وذلك لما كان رسول الله ﷺ

يترقَّبُه من نزول الوحي، فقد يأمره بنسخ تلاوة بعضه، أو يوقفه إلى

أمكنة الآي من بعض السور التي نزلت، كما كان يحدث حينئذ.

قال عثمان بن عفان ؓ: «كان ﷺ ممَّا تنزلُ عليه الآيات،

فيدعو بعض من كان يَكْتُبُ له، ويقول: ضع هذه الآية في السورة التي

يُذكر فيها كذا وكذا، وتنزلُ عليه الآية والآيتان، فيقول مثل ذلك»⁽¹²⁰⁾.

¹¹⁸ () صحيح البخاري، ص(894)، ح(4986)، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن.

¹¹⁹ () جامع البيان (1/33).

¹²⁰ () رواه أبو داود في سننه، ص(123)، ح(786)، كتاب الصلاة، باب من جهر بها،



فَلَمَّا تُوْفِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْهَمَ اللهُ تَعَالَى الصَّحَابَةَ ﷺ جَمْعَهُ فِي الصَّحَفِ،

آيَةً آيَةً، وَسُورَةً سُورَةً، عَلَى مَا وَقَفَهُمْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى لَا

يُضِيعُ مِنْهُ شَيْءٌ، فَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ جَمْعٍ لِلْقُرْآنِ بِهَذَا الْمَعْنَى، كَمَا رَوَى

الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ، قَالَ: «أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ،

مَقْتَلٌ أَهْلَ الْيَمَامَةِ⁽¹²¹⁾، فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عِنْدَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ:

إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي، فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ⁽¹²²⁾ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقُرَّاءِ

الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَّاءِ بِالمَوْطِنِ، فَيَذْهَبُ كَثِيرٌ

مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتَ لِعَمْرٍ: كَيْفَ تَفْعَلُ

شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ عَمْرٌ: هَذَا وَاللهُ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ

عُمَرُ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِذَلِكَ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي جَامِعِهِ بِلَفْظٍ مُقَارِبٍ، ص(695)، ح(3086)، كِتَابُ تَفْسِيرِ

الْقُرْآنِ، بَابُ وَمِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ...».

¹²¹ () أَي: عَقِبَ اسْتِشْهَادِ الْكَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي وَقْعَةِ الْيَمَامَةِ فِي حُرُوبِ الرِّدَّةِ فِي سَنَةِ (12هـ).

¹²² () أَي: اشْتَدَّ وَكَثُرَ، النِّهَايَةُ (1/364).



عُمر.

قال زيد: قال أبوبكر: إِنَّكَ رَجُلٌ شَابٍ عَاقِلٌ لَا نَنْتَهَمُكَ، وَقَدْ كُنْتَ
تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَتَّبَعُ الْقُرْآنَ فَاجْمَعُهُ... فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ
أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ وَاللَّخَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ... فَكَانَتْ الصُّحُفُ عِنْدَ
أَبِي بَكْرٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ عُمرَ حَيَاتِهِ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمرَ
ﷺ» (123).

ويختص هذا الجمع بالميزات الآتية:

- 1- كان بإشارةٍ من عُمرَ ﷺ، وبأمرِ أبي بكرٍ ﷺ - وهو
الخليفة حينئذٍ - في السنة الثانية عشرة من الهجرة.
- 2- سببه الخوف من ذهاب القرآن بذهاب حَمَلَتِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ
ﷺ، وبخاصة ما حدث لهم من قتل شديد في معركة اليمامة، فأراد أبو

¹²³() رواه البخاري في صحيحه، ص(894)، ح(4986)، كتاب فضائل القرآن، باب
جمع القرآن.



بكر أن يتم جمعه بمحضر من بقي منهم.

3- قام بالجمع زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، لما اجتمع فيه من

خصال ذات أثر في جمع القرآن، لم تجتمع في غيره، هيئاته لهذا الأمر، وهي:

- الشباب بما فيه من نشاط مطلوب.
- العقل بما فيه من فهم لما سيقوم به.
- البُعد عن التهمة حيث يوثق به وبأمانته في عمله.
- كتابة الوحي حيث سبقت له تجربة في ذلك.
- حفظ القرآن الكريم كاملاً في صدره.
- شهوده العرضة الأخيرة للقرآن الكريم، فقد قرأه عن رسول الله صلّى الله عليه وسلم في العام الذي توفاه الله تعالى فيه مرتين.



4- رُوعي فيه أعلى درجات التثبّت والاحتياط، فلم يكتف زيد

بكتابة ما يحفظه في صدره، ولا بجمع ما كتبه بخطه، بل أخذ

بالأحوط، وبالغ في التتبع والتوثيق، حيث اشترط:

أ- أن تكون الآية أو الآيات محفوظة في فم رسول الله ﷺ

مباشرة.

ب- أن تكون مكتوبة، وليست محفوظة في الصدر فحسب.

ج- أن يشهد شاهداً عدلٍ أنّ كتابتها كانت بين يدي رسول الله

ﷺ وعلى مرأى منه.

5- كان الجَمْعُ في قراطيس، وهي الصحف والأوراق.

6- لم يُضم فيه ما نُسخَت تلاوته من الآيات كآية الرجم.

7- كان ملحوظاً فيه أن يشمل الأحرف السبعة التي أنزل بها

القرآن الكريم.

8- كان نسخة واحدة لا غيرها.



9- كان في مكان واحد بعدما كان على العُصب واللَّخاف

والأكتاف ونحوها، وفي أمكنة مُتعدّدة.

10- تمّ كاملاً في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، فيكون قد استغرق حوالي

سنة كاملة.

11- أجمع الصحابة رضي الله عنهم على قبوله.

12- سلّم إلى أبي بكر رضي الله عنه - وهو الخليفة - فحفظه عنده، ثم

عهد به في آخر حياته إلى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، لأنه الخليفة من

بعده، ثم عهد به عُمر آخر عُمره إلى ابنته حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها؛

لأنها الخليفة من بعده لم يكن قد بُيع حينئذ.

□ ثالثاً: نسخ القرآن في المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه (124):

بقيت الصُّحف التي جمع فيها أبو بكر رضي الله عنه القرآن محفوظة سنين

¹²⁴() جامع البيان (1/32)، المحرر الوجيز (1/49، 50)، الإتيان (1/212)، المناهل (1/210، 327).



عند أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها، حتى طلبها عثمان رضي الله عنه لينسخ منها مصاحف ويرسلها إلى الآفاق، كما جاء في صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ قَدِمَ عَلَى عَثْمَانَ وَكَانَ يُغَازِي أَهْلَ الشَّامِ فِي فَتْحِ إِرْمِينِيَّةَ وَأَدْرَبِيحَانَ مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَفْزَعَ حُذَيْفَةَ اخْتِلَافُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعَثْمَانَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ، اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. فَأَرْسَلَ عَثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ.

فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف.

وقال عثمان للرهط القُرَشِيِّينَ الثلاثة: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْتَدُّوا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ



فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عَثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَفْقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مَصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ» (125).

إنَّ صنيعَ عثمان رضي الله عنه هذا بالقرآن الكريم ليس جمعًا، بمعنى الضمِّ، كما كان الشأن من فعل أبي بكر رضي الله عنه؛ وإنما هو نسخ، بمعنى النقل والكتابة، حرفًا بحرف، وهو يختص بميزات هي:

1- كان بإشارة من حُذيفة بن اليمان رضي الله عنه، وبأمر عثمان رضي الله عنه، الذي نما إلى علمه شيءٌ من الأسباب الداعية إلى نسخ القرآن قَبْلًا، وذلك في حدود سنة خمسٍ وعشرين للهجرة.

2- قام به زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه وهو نفسه الذي أمره أبوبكر رضي الله عنه بجمع القرآن أوَّل مرّة كما تقدم – واختار عثمان مع زيد ثلاثة من فُرَيْش، منهم سعيد بن العاص أفصح الناس يومئذٍ، وذلك

¹²⁵() رواه البخاري في صحيحه، ص(894)، ح(4987)، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن.



بإشارة من الصحابة رضي الله عنهم، حيث قال لهم عثمان رضي الله عنه بعد أن جمعهم: «إني رأيتُ أن أكتب مصاحف على حرف زيد بن ثابت، ثم أبعث بها إلى الأمصار، قالوا: نعم ما رأيت. قال: فأَيُّ الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص. قال: فأَيُّ الناس أكتب؟ قالوا: زيد بن ثابت كاتب الوحي. قال: فليُمل سعيد وليكتب زيد بن ثابت»⁽¹²⁶⁾.

3- إن سببه هو الاختلاف في وجوه القراءة، حيث قرأ الصحابة بلغاتهم على اتساعها، وعَلِّموها الصبيان، مما أدى ببعضهم إلى تخطئة بعض – بالغرم من كون تلك القراءات جميعًا مُسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽¹²⁷⁾ – فخشي عثمان رضي الله عنه من تفاقم الأمر في ذلك، فیدبّ النزاع الشديد، ويتسرّب الشك لمن لم يُدرك النبي صلى الله عليه وسلم، ويحدث التحريف والتبديل في القرآن الكريم، فأمر بما يُصلح هذا

¹²⁶() شرح السنة (4/524)، فضائل القرآن، ص(21).

¹²⁷() صحيح البخاري، ص(895)، ح(4992)، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.



الشان ويُعالجه، ويُحصّن القرآن على مرّ العصور.

قال ﷺ للصحابه لما بلغه اختلافهم الذي بالمدينة: «أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون، فمن نأى عني من أهل الأمصار أشدّ فيه اختلافاً وأشدّ لحناً، اجتمعوا يا أصحاب محمد فاكتبوا للناس إماماً» (128).

4- كان مُرتَّب الآيات والصور، على الوجه المعروف الآن في المصاحف.

5- كان على لغة قريش دون غيرها من اللغات، فقد احتجّ عثمان ﷺ لذلك بأنّ القرآن إنما نزل بلغة قريش، وإن كانت قد وسّعت قراءته بلغة غيرهم، رفعاً للحرص والمشقة.

لقد رأى عثمان أن ذلك لم يكن إيجاباً ولا فرَضاً، وإنما رخصة، وأن الحاجة إليها قد انتهت، فأمر بالاختصار على لغة واحدة، وعن

¹²⁸() جامع البيان (1/33).



ذلك قال ابن القيم: «وهذا كما لو كان للناس عدّة طُرُق إلى البيت، وكان سلوكهم في تلك الطرق يوقعهم في التفرّق والتشتيت، ويطمع فيهم العدو، فرأى الإمام جَمَعَهُم على طريق واحدة فَتَرَكَ بقية الطرق: جاز ذلك، ولم يكن فيه إبطال، لكون تلك الطرق موصلة إلى المقصود، وإن كان فيه نهي عن سلوكها لمصلحة الأمة»⁽¹²⁹⁾.

أمّا الأحرف الستة الباقية فقد تُرِكَت - على ما رجّحه الطبري⁽¹³⁰⁾ - ثم دُرِست من الأمة معرفتها، وتَعَفّت آثارها، فلا سبيل لأحدٍ اليوم إلى القراءة بها.

6- كان خاليًا من النقط والشكل والزخرفة، ثم نُقِطت حروفه وشكلت في القرون التالية، صيانةً له من اللحن والتحريف، ووُضِعَتْ فيه علامات الفواصل والسجّادات والأجزاء والأحزاب وأقسامها..

¹²⁹ () الطرق الحكمية، ص(19).

¹³⁰ () جامع البيان (1/31).



ونحوها، كما هو موجود الآن.

7- تمّ نسخ عدد خمس نُسخ - على المشهور - أو سبع نُسخ

من المصاحف، وقيل غير ذلك، على خلاف في العدد.

والمهم أنّ عثمان رضي الله عنه نسخ العدد الذي رآه يفي بحاجة الأمة،

ويجمع كلمتها على كتاب ربّها تعالى بلا خلاف.

8- كان بإجماع الصحابة رضي الله عنهم واستحسانهم، بما فيهم عبد الله

بن مسعود رضي الله عنه الذي غضب أول الأمر لعدم اختياره فيمن ينسخ

المصاحف، ولكنه ما لبث أن «رضي وتابع عثمان»⁽¹³¹⁾.

9- تمّ إتلاف كلّ مُصحف وصحيفة، غير تلك المصاحف

التي نُسخت بأمر عثمان، وكَتَبَ رضي الله عنه إلى أهل الأمصار يقول: «إنّي

¹³¹() سير أعلام النبلاء (1/488).



صَنَعْتُ كَذَا وَكَذَا، وَمَحَوْتُ مَا عِنْدِي، فامحوا ما عندكم»⁽¹³²⁾، ورُوي

أنها أحرقت أو أُخرقت، بمعنى شُقَّت ومُزَّقت.

أَمَّا الصُّحُفُ الَّتِي رَدَّهَا عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ، فَقَدْ ظَلَّتْ عِنْدَهَا حَتَّى

مَاتَتْ ﷺ، ثُمَّ غُسِلَتْ غَسْلًا، وَقِيلَ أُحْرِقَتْ، وَذَلِكَ حَتَّى لَا يَرْتَابَ فِي

شَأْنِهَا مُرْتَابًا، حَيْثُ كُتِبَ مَا فِيهَا قَبْلًا، وَحُفِظَ بِالمَصَاحِفِ.

10- أَرْسَلَ عُثْمَانُ ﷺ بِالمَصَاحِفِ المَنْسُوخَةِ إِلَى عَوَاصِمِ

الْأَقْطَارِ الْإِسْلَامِيَّةِ: مَكَّةَ، وَالمَدِينَةَ، وَالبَصْرَةَ، وَالشَّامَ، وَاليَمَنَ،

وَالْبَحْرَيْنِ - عَلَى اخْتِلَافٍ فِي عِدْدِهَا وَأَبْقَى مُصْحَفًا بِالمَدِينَةِ، وَهُوَ

الَّذِي سُمِّيَ بِالمَصْحَفِ الْإِمَامِ.

11- أَرْسَلَ عُثْمَانُ ﷺ مَعَ كُلِّ مُصْحَفٍ مُقَرَّنًا مُتَقَنًّا، لِيَقْرَأَ عَلَى

النَّاسِ وَيُعَلِّمَهُمْ وَيَجْمَعَهُمْ عَلَى المَصْحَفِ الَّذِي أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ، مَبَالِغَةً مِنْ

عُثْمَانَ ﷺ فِي الْأَمْرِ وَحِرْصًا مِنْهُ فِيهِ.

¹³²() جامع البيان (1/33).



12- قام المسلمون في أغلب الأمصار بنسخ مصاحف أخرى

على تلك المصاحف العثمانية في السنين التالية، ونسخ من جاء بعدهم عن منسوخهم، وهكذا حتى وصل إلينا النص القرآني كما كان في زمن عثمان رضي الله عنه في غاية الضبط والتدقيق والمراقبة، وبلا تغيير ولا تبديل (133).

13- المصاحف العثمانية استمرت محفوظة في أماكنها في

خزائن مساجد الأمصار التي أرسلت إليها قرونًا طويلة؛ إلا أنه لا يُعرف لها مكان حاليًا على وجه اليقين، بسبب احتراق بعض تلك المساجد وتهديمها، وبسبب نقل تلك المصاحف من مكان إلى آخر، من جرّاء الأحداث التي جرت في بلاد المسلمين.

وهذا الوضع لا يضرّ المصحف؛ لأن النص القرآني قد تواتر

نقله، وانتشرت نسخة الموثوقة بلا عدّ ولا حصر، وجميعه واحد

¹³³ () البديع في رسم مصاحف عثمان، ص(166).



لجميع المسلمين، كما كان في زمن عثمان، وقبله زمن أبي بكر،
وقبلهما عهد النبي ﷺ، وشهد لذلك قوله تعالى: (بِكَيْفٍ كُنَّا كُنَّا)
[الحجر: 9].

□ رابعاً: الشُّبُهَاتُ الْمُثَارَةُ حَوْلَ جَمْعِ الْقُرْآنِ وَالْجَوَابُ
عنها (134):

آثار أهل الأهواء وأعداء الإسلام قديماً وحديثاً، عِدَّةٌ شَبَّهَ حَوْلَ
جَمْعِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَنَسَخَهُ، بِقَصْدِ تَوْهِينِ الثَّقَةِ بِهِ، وَالتَّشْكِيكِ فِيهِ، وَمِنْ
ذَلِكَ:

الشبهة الأولى: قالوا إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُجْمَعْ كَامِلاً، فَقَدْ سَقَطَ مِنْهُ
شيءٌ، وليس هو اليوم الذي أُنْزِلَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ
بِأَدْلَةٍ مِنْهَا:

أ - قوله تعالى: (كُتُبُكُمْ كُتُبُكُمْ) [الأعلى: 6 - 7]، قالوا: الاستثناء يُفِيدُ

¹³⁴() المناهل (1/216)، مباحث في علوم القرآن، ص(135).



بأنه صلى الله عليه وسلم أنسي آيات لم يتفق له من يذكره إياها.

قوله صلى الله عليه وسلم لَمَّا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ: «يرحمه الله، لقد

أذكرني كذا وكذا آية، من سورة كذا»، أو قال صلى الله عليه وسلم: «أَسْقَطْتُهُنَّ مِنْ

سُورَةِ كَذَا»، أو «كنت أنسيتها من سورة كَذَا وَكَذَا»⁽¹³⁵⁾، قالوا: هذا

اعتراف منه عليه الصلاة والسلام بأنه أسقط آيات عمداً أو أنسيها.

والجواب عن ذلك أن الدليلين المذكورين لا يقدحان في جمع

القرآن الكريم كاملاً بلا نقص:

فالآية تُفيد نفي النسيان عنه صلى الله عليه وسلم مُطْلَقاً (كَوُ)، وهو النسيان

المُخِلّ بالتبليغ، قال ابن كثير: «هذا إخبار من الله تعالى ووعد منه له،

بأنه سيقرئه قراءة لا ينساها»⁽¹³⁶⁾.

¹³⁵ () صحيح البخاري، ص(902)، ح(5037، 5038)، كتاب فضائل القرآن، باب نسيان القرآن.

¹³⁶ () تفسير القرآن العظيم (4/645).



وَأَنَّ نَفِي النسيان ذاك، إنما هو بكرم الله تعالى، لا بتحتيم عليه وإيجاب، فلو شاء سبحانه أن يُنسيه لأنساه، وقد أنساه ما نَسَخه ورَفَعه جَلَّ وعلا، فهذا لا على النبي ﷺ أن ينساه ويتركه⁽¹³⁷⁾، إذ الله تعالى يفعل ما يشاء، فلا يُعجزه شيء.

وفي ذلك دلالة على عَبْدِيَّة محمد ﷺ لربِّه تعالى، فلا يُفْتَنُ فيه المسلمون، كما فُتِنَ النصارى في المسيح ابن مريم .

والحديث يُفيد بأن معنى «أَسْقَطْتُهُنَّ» هو «كُنْتُ أُنْسِيْتُهَا» - كما في الرواية الأخرى - ونسيانه ﷺ هذا إنما كان بَعْدَ التبليغ، فتلك الآيات قد كَتَبَهَا كُتَّابُ الوحي بأمره ﷺ، وَعَلَّمَهَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الصحابة، وحفظها من حفظها منهم، فنسيانه ﷺ لها بعدد،

¹³⁷() جامع البيان (30/188).



لا يُؤثّر في جَمع القرآن، قال النووي بأنّ هذا الحديث: «دليل على جواز النسيان عليه صلّى الله عليه وسلّم، فيما قد بلّغه إلى الأمّة» (138).

فالحديث لا يدل على أن تلك الآيات لم تكن من المكتوبات، أو أنّ الصحابة كانوا قد نسوها جميعهم، بل الرواية تُثبتُ صراحةً أن في الصحابة من كان يقرؤها، ومنهم الذي سمعها صلّى الله عليه وسلّم منه في المسجد.

والرسول عليه الصلاة والسلام لا ينبغي له ولا يُعقل منه، أن يُبدّل شيئاً في القرآن بزيادة أو نقص من تلقاء نفسه، وإلا لكان خائناً أعظم خيانة، والخائن لا يمكن أن يكون رسولاً، فهو صلّى الله عليه وسلّم رسولٌ مُبلّغٌ، ومأمورٌ مُتَّبِعٌ، وأمينٌ على الوحي، فكل ما يأمرُ به وينهى عنه، إنما ينزل إليه من ربّه، ويأمرُ به (139)، قال تعالى: (تَتَنَتَّطَفَفُ

فَقْفَقًا مَّزْجًا) [يونس: 15].

¹³⁸ () المنهاج (6/317).

¹³⁹ () جامع البيان (11/111).



الشبهة الثانية: قالوا إن القرآن قد جُمع فيه ما ليس منه،

واستدلوا على ذلك بما رُوي من أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكر أن المعوذتين

من القرآن، وأنكر قرآنية فاتحة الكتاب⁽¹⁴⁰⁾.

والجواب عن ذلك، بأنه قول مكذوب على ابن مسعود رضي الله عنه،

وباطل لا يصح نقله عنه، فلا حجة فيه⁽¹⁴¹⁾.

فالمعوذتان من القرآن الكريم قطعاً: قال صلى الله عليه وسلم: «أُنْزِلَ أَوْ أُنْزِلَتْ

عَلَيَّ آيَاتٌ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ قَطُّ الْمَعُودَتَيْنِ»⁽¹⁴²⁾، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقرأهما كُلَّ ليلة، فعن عائشة رضي الله عنها: «كَانَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ

جَمَعَ كَفَّيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهِمَا فَقَرَأَ فِيهِمَا: (أَبْ بَبْ)، و(تُتْ تُتْ)، و(چِ چِ

¹⁴⁰ () فتح الباري (8/743).

¹⁴¹ () المصدر نفسه.

¹⁴² () رواه البخاري في صحيحه، ص(899)، ح(5017)، كتاب فضائل القرآن، باب فضل المعوذات.



(د) «(143)، وأقرأهما صلى الله عليه وسلم صحابته، ونُقلت بالتواتر، بل ثَبَّتَ في

قراءة عاصم، عن زرعة، عن ابن مسعود — نفسه - ﷺ وجود
المعوذتين، وهي قراءة صحيحة.

أما دعوى إسقاطه الفاتحة، فأدخل في البُطلان وأغرق في
الضلالة، فحاشى لابن مسعود ﷺ أن يكون قد خفي عليه قُرْآنِيَّتُها،
فضلاً عن إنكاره لها، وهي التي تُقرأ في كل ركعة من ركعات
الصلاة، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول فيها: «لا صلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بفاتحة
الكتاب» (144).

وعلى افتراض صحة صنيع ابن مسعود ﷺ، فيحتمل أن يكون
ذلك قَبْلَ عِلْمِهِ، أو قَبْلَ يَقِينِهِ من تواترها، فلمَّا عِلِمَهُ، آمَنَ وَصَدَّقَ

¹⁴³ () رواه مسلم في صحيحه، ص(328)، ح(1892)، كتاب صلاة المسافرين، باب
فضل قراءة المعوذتين.

¹⁴⁴ () رواه البخاري في صحيحه، ص(123)، ح(756)، كتاب الأذان، باب وجوب
القراءة للإمام والمأموم.



وأثبتها في قراءته المروية عنه.

وفي كل الأحوال، فإن إنكار ابن مسعود رضي الله عنه لا ينقص شيئاً من توتر القرآن، وجمعه كاملاً بلا نقص، كما مرّ في بحث جمع القرآن ونسخه.

الشبهة الثالثة: قال غلاة الشيعة بأن جمع القرآن داخله التحريف والتلاعب، بقصد تأخير حظّ أهل البيت، فالصحابية – أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم :-

جاؤوا بلفظ: (لَئِكَ كُذِّبُوا) [النحل: 92]، مكان لفظ «أئمة هي أركى من أئمتكم».

حذفوا لفظ «عن ولاية عليّ» في آخر قوله تعالى: (بح بخم بي) [الصافات: 24].

حذفوا لفظ «بعلي بن أبي طالب» في ختام قوله تعالى: (چديدت) [الأحزاب: 25].



حذفوا من سورة الأحزاب آيات فضائل أهل البيت، وقد كانت في

طولها مثل سورة الأنعام.

وحذفوا سورة كاملة هي سورة الولاية.

والجواب عن ذلك: بأن تلك الأقوال باطلة لا سَنَد لها، سوى

الهوى والحُـمق والسفاهة؛ فأبوبكر وعمر وعثمان  هُم مَن هُم في

الورع والتقوى والأمانة بمكان عظيم يجزهم عن الإفساد في القرآن

بالحذف والزيادة، ثم كيف يصنعون ذلك بلا نكير عليهم، والصحابة

الذين شهدوا الوحي متوافرون؟ ولماذا لم يُنقل إلينا ذلك الصنيع بأسانيد

متصلة، والمسلمون أهل الإسناد؟

إنَّ كل ذلك لم يقع، وتلك الأقوال سخيصة مختلقة جُملة وتفصيلاً،

والعدد من علماء الشيعة أنفسهم — كالطبرسي والمرتضى — تبرأوا

منها، ولم يطبقوا أن تكون منسوبة إلى طائفتهم، وصححوا نقل القرآن

بالتواتر، والإجماع على جمعه كاملاً، واستحالة أن يكون قد نقص منه



شيء.

وعلي عليه السلام - الذي يزعمون باطلاً التشيع له - كان يقول: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منّا»⁽¹⁴⁵⁾، ويقول: «لو وُلِّيت مثلاً وُلِّيَ لَفَعَلْتُ مثلاً الذي فَعَلَ»⁽¹⁴⁶⁾.

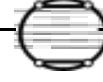
ثم لما وَلِيَ الخلافة عليه السلام، استمرَّ على ما عمله الخُلفاء قبله في المصاحف، وإلا فما مَنَعَهُ حينئذ أن يُظهر حقيقة القرآن للأمة، ولو كان يرى أنهم أسقطوا منه شيئاً.

تلك والتي قبلها جميعها مزاعم باطلة، ودعاوى فاسدة، وحُجج منقوضة، لا تنهض للقدح في جمع القرآن مطلقاً، وحسبنا ما تولاه الله تعالى، كما في قوله جلّ وعلا: (كِبْكِبْكِبْ كَكْكَكْ) [الحجر: 9].

¹⁴⁵ () فتح الباري (9/18).

¹⁴⁶ () البداية والنهاية (7/218).

— مناهج دورات العلوم الشرعية | علوم القرآن والسنة —



المبحث الخامس تفسير القرآن

□ أولاً: تعريف التفسير والتأويل⁽¹⁴⁷⁾:

التفسير في اللغة: من فسرَ فسراً، ومعناه: الإنابة وكشف
المغطى، أو: الإيضاح والتبيين، أو: الإظهار والكشف، كما في قوله
تعالى: (أَبْ بَ بَ بَ بَ) [الفرقان: 33]، قال الطبري وابن عطية: «أي:
بياناً وتفصيلاً»⁽¹⁴⁸⁾.

والتأويل بمعناه، كما في قوله صلى الله عليه وسلم لابن عباس ؓ: «اللهم فقهه
في الدين وعلمه التأويل»⁽¹⁴⁹⁾، وكما يقول الطبري في تفسيره:

«القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا»، و«اختلف أهل التأويل في

¹⁴⁷ () معالم التنزيل (1/46)، المحرر الوجيز (1/3)، البرهان (1/2، 13/146)،
القاموس المحيط، ص(456)، الإتيان (2/426).

¹⁴⁸ () جامع البيان (19/17)، المحرر الوجيز (4/210).

¹⁴⁹ () رواه أحمد في مسنده (1/391)، ح(2879).

أو التأويل هو: مآل الأمر وعاقبته ومصيره⁽¹⁵⁰⁾، كما في قوله

تعالى: (نُتِّتْ) [الأعراف: 53]، و(ئِمْ يَدِي يَدِي) [الكهف: 82].

أو التفسير هو: كشف المُراد عن المُشكل، والتأويل: ردّ أحدِ المحتمَلين إلى ما يُطابق الظاهر.

أما في الاصطلاح، فالعلماء في بيان معنى التفسير عدّة تعريفات متقاربة، منها:

1- قول الأصبهاني: التفسير في عُرف العلماء: كشف معاني القرآن وبيان المُراد.

2- قول البغوي: التفسير: الكشف عن شأن الآية وقصتها.

3- قول الزركشي: التفسير: علم يُعَرَفُ به فهم كتاب الله

المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج تعريفات

¹⁵⁰ () جامع البيان (8/240، 16/12).



أحكامه وحكمه.

ولهم في بيان معنى التأويل كذلك تعريفات عدّة، منها:

- 1- تفسير الكلام وبيان معناه.
- 2- صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني.
- 3- قول البغوي: «التأويل: صرف الآية إلى معنى محتمل موافق لما قبلها وما بعدها، غير مخالف للكتاب والسنة، من طريق الاستنباط»⁽¹⁵¹⁾.

وبهذا فالتفسير والتأويل إمّا أن يكونا مُتقاربين أو مُترادفين، وإمّا أن يكونا مُتباعدين؛ فيكون التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجُمْل، ونحو ذلك ممّا يُمكن أن يُقال في الفروق بينهما.

¹⁵¹() معالم التنزيل (1/46).



ثانيًا: أقسام التفسير (152).



جرى العلماء في تفاسيرهم للقرآن الكريم على عدّة اعتبارات، قصدوها، أو غلبت على عملهم، واشتهروا بها، وأبرزها ما كان بحسب مصادرهم واتجاههم العلمي، حيث هي تنقسم قسمين:

القسم الأول: التفسير بالمأثور:

المأثور هو: المنقول من النصوص في الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، والتفسير به يعني: الوقوف عند تلك النصوص، وعدم الخوض في تفسير القرآن بغيرها.

وهذا أقدم مسالك التفسير، وأجدرها بالعناية، والأخذُ به هو السبيل الآمن من الزلل، والأقرب إلى المعرفة الصحيحة، بسبب اعتماده على القرآن الكريم، وعلى الأقوال الصحيحة المُسنّدة من

¹⁵² () جامع البيان (1/38)، تفسير القرآن العظيم (1/19)، البرهان (2/161، 164)، الإِتقان (2/434)، المناهل (2/11).



أحاديث النبي ﷺ، وأقوال صحابته رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان.

وبذلك يكون التفسير بالمأثور ثلاثة أنواع، هي على التدرج:

أ – تفسير القرآن بالقرآن، وهو أشرف الأنواع بإطلاق وأحسنها؛

لأنه من الله تعالى أصدق القائلين.

وأمثلته كثيرة، ومنها:

تفسير كلمة (الَّذِينَ) في سورة الفاتحة في قوله تعالى: (ث ث ذ)

[الفاتحة: 4]، بما جاء في سورة الانفطار، وهو قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ

الَّذِينَ) [الانفطار: 17 – 19].

تفسير كلمة (ظُلْم) بكلمة (شرك)، كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه،

قال: «لَمَّا نَزَلَتْ (أَبْطِغْ بَطِغْ) [الأنعام: 82]، قلنا: يا رسول الله، أَيْنَا لَا

يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قال: لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ: بِشَرِكٍ أَوْ لَمْ

تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ لُقْمَانَ لابْنِهِ: (قُفْقُفٌ قُفْجٌ) [لقمان: 13]» (153).

وهكذا، فما أَجْمَلُ في القرآن في آية فقد فَصَّلَ في آيات أُخرى،
وما اخْتَصَرَ في سورة، فَإِنَّهُ قد بَسَطَ في سُور أُخَر، وهكذا ما أُطْلِقَ
وما قُبِدَّ، وما خُصِّصَ وما عُمِّمَ، ونحوه مِنْ وجوه التفسير.

ب- تفسير القرآن بالسنة؛ فهي شارحة له وموضحة لمعانيه وأحكامه⁽¹⁵⁴⁾، كما قال تعالى: (يُجِئُكُمْ ثُمَّ يُبْخِجُ بِكُمْ بِمِثْلِ بَيْتِكُمْ) [النحل: 64].

فقد كان صلى الله عليه وسلم يذكر الآية التي يُريدها ثم يذكر تفسيرها، أو يُجيب عما يُشكل على الصحابة فهمه، أو يعمل بما في القرآن من أمرٍ يتأوله، بما يُعلم من جميع ذلك بيان المُجمل وتفصيله، وتخصيص

¹⁵³() رواه البخاري في صحيحه، ص(561)، ح(3360)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: (ن ن ن ن).

¹⁵⁴ () جامع البيان (14/155).

تفسير قوله تعالى: (ج ج ج ج ج ج ج ج ج) [البقرة: 187].

تفسیر قوله تعالى: (چچید) [الانشقاق: 8].

¹⁵⁵() رواه البخاري في صحيحه، ص(308)، ح(1916)، كتاب الصوم، باب قول الله جلّ ذكره (أَبْ بَبْ) الآية.



تفسير قوله تعالى: (وَوَوُّ) [الانشقاق: 19].

عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (وَوَوُّ): حَالًا بَعْدَ حَالٍ قَالَ هَذَا

نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (157).

ج- تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين: إذا لم نجد التفسير

في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة: كعليّ،

وابن عباس وعبد الله بن عمرو، وكل ما وَرَدَ عن غيرهم فحسنٌ مُقَدَّمٌ،

حيث «إنهم أدري الناس بذلك، لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي

اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل

¹⁵⁶ () رواه البخاري في صحيحه، ص(881)، ح(4939)، كتاب التفسير، سورة (يٰٓس) (ث).

¹⁵⁷ () رواه البخاري في صحيحه، ص(882)، ح(4940)، كتاب التفسير، باب (وَوَوُّ) (و).



الصالح» (158).

ورجعنا إلى أقوال التابعين، كالحسن، ومُجاهد، وسعيد بن جُبَيْر،
وعكرمة، والضحاك، لأنَّهم تلقَّوا التفسير عن الصحابة.
وكلُّ تلك الأقوال فيما ليس من باب الاجتهاد بالرأي، وإما
بالاعتماد على السماع من النبي ﷺ، مع صحة الإسناد.
وأمثلته كثيرة من كُتُب السنَّة، وفي الكُتُب المشتهرة بالتفسير
بالمأثور، ومن ذلك:

— تفسير ابن عباس ؓ لقوله تعالى: (بِذِ ذُرِّيَّتِهِ) [المائدة: 90]،
قال: «(بِذِ): القِداح يقتسمون بها في الأمور، والنُّصْب: أنصابٌ يذبحون
عليها» (159).

¹⁵⁸() تفسير القرآن العظيم (1/19 – 20).

¹⁵⁹() رواه البخاري في صحيحه، ص(789)، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: (بِذِ ذُرِّيَّتِهِ) (بِذِ ذُرِّيَّتِهِ).



— تفسير كلمات من سورة طه: «قال عكرمة والضحاك:
(طه): يا رُجُل، وقال مجاهد: (أَلْقَى): صَنَعَ...، وقال ابن عباس:
(يَقْبَسُ): ظلُّوا الطريق وكانُوا شاتين، فقال: إن لم أجد عليها مَنْ يَهْدِي
الطريق آتكم بنارٍ توقِدُون، وقال ابن عيينة: (أَمَثْلُهُمْ طَرِيقَةً):
أعدلهم» (160).

— تفسير كلمات من سورة الطور (161):

«قال قتادة: (مسطور): مكتوب.

وقال مجاهد: (الطور): الجبل...

وقال الحسن: (المسحور): تُسَجَرُ حتى يذهب ماؤها، فلا يبقى

فيها قطرة...

وقال ابن عباس: (البرُّ) اللطيف...».

¹⁶⁰ () صحيح البخاري، ص (824)، كتاب التفسير (20) سورة طه.

¹⁶¹ () صحيح البخاري، ص (859)، كتاب التفسير (52) سورة (والطور).



أَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ التَّفْسِيرِ الْمَنْقُولِ بِأَسَانِيدٍ غَيْرِ صَحِيحَةٍ وَغَيْرِ
مَوْثُوقَةٍ، كَالرَّوَايَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ مِنَ الْقُصَّاصِ وَالْإِخْبَارِيِّينَ، وَكَالتَأْوِيلَاتِ
الَّتِي دَسَّهَا الزَّانَادِقَةُ وَأَصْحَابُ الْمَذَاهِبِ الْفَاسِدَةِ، وَنَسَبُوهَا زُورًا إِلَى
الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَلَا اعْتِبَارَ لَهُ، وَيَجِبُ الْحَذَرُ مِنْهُ، وَالتَّنْبِيهُ
إِلَى فِسَادِهِ، وَتَطْهِيرُ كُتُبِ التَّفْسِيرِ مِنْهُ، حَتَّى لَا يَغْتَرَّ بِهِ أَحَدٌ، لِأَنَّهُ بَاطِلٌ
مُنْكَرٌ (162).

أَمَّا مَا يُعْرَفُ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ – وَهِيَ الْأَخْبَارُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْ أَهْلِ
الْكِتَابِ، مِنْ كُتُبِهِمُ الْمَحْرَفَةِ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا هَذَا الْأِسْمُ، مِنْ بَابِ تَغْلِيْبِ
الْجَانِبِ الْيَهُودِيِّ، لِأَنَّهُ الْأَقْدَمُ، وَالنَّصْرَانِي تَبَعَ لَهُ، وَلَكثْرَةُ اخْتِلَاطِ يَهُودِ
بِالْمُسْلِمِينَ – فَلَيْسَتْ مِنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَلَا تَصْلُحُ لَهُ، وَيَجِبُ عَدَمُ
إِبْرَادِهَا وَالتَّعَرُّضُ لَهَا عِنْدَ التَّفْسِيرِ، لِشَرَفِ مَوْضُوعِهِ وَهُوَ الْكِتَابُ
الْعَزِيزُ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَيْثُ حَقِيقَتِهَا عَلَى ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ، هِيَ:

¹⁶²() الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن، ص(25).



- 1- ما عارض منها الكتاب والسنة، فيجب ردّه مُطلقاً.
 - 2- ما وافق القرآن والسنة، فهو صحيح، ولكن يجب تركه والاستغناء عنه بما في ذينك المصدّرين الكريمين.
 - 3- ما لم يُعارض القرآن ولا السنة ولم يوافقهما، فهذا يجب الحذر منه، فلا يتم تصديقه خشية أن يكون كذباً، ولا يتم تكذيبه خشية أن يكون صحيحاً.
- قال ابن كثير: «وغالِب ذلك ممّا لا فائدة فيه تعود إلى أمرٍ ديني، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في هذا كثيراً، ويأتي على المفسّرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا: أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعددهم، وعصا موسى من أيّ الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم.. إلى غير ذلك ممّا أبهمه الله تعالى في القرآن، ممّا لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دينهم



وَدُنْيَاهُمْ»(163).

وقال أبو هريرة رضي الله عنه (164): «كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة

بالعبرانية، ويُفسّرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله: لا

تُصدّقوا أهل الكتاب ولا تُكذّبوهم (تثتثْطْ) [البقرة: 136].

القسم الثاني: التفسير بالرأي (165):

يُقصد بالرأي: الاجتهاد في الفهم والاستنباط، بالاعتماد على

العقل.

والتفسير به، على نوعين، هما:

الأول: التفسير بالرأي المجرد؛ وهو مذموم مُحَرَّم لا يجوز

¹⁶³() تفسير القرآن العظيم (1/ 20 - 21).

¹⁶⁴() رواه البخاري في صحيحه، ص(762)، ح(4485)، كتاب التفسير، باب (تثتثْطْ) ¹⁶⁵() جامع البيان (1/40)، إعلام الموقعين (1/56)، تفسير القرآن العظيم (1/24)، البرهان (2/164).

تُعاطِيهِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (يُؤْتِيهِم مَّا يُرِيدُونَ) [الإسراء: 36]، وَالْمَعْنَى – كَمَا قَالَ قَتَادَةُ -: «لَا تَقُلْ رَأَيْتُ وَلَمْ تَرَ، وَسَمِعْتُ وَلَمْ تَسْمَعْ، وَعِلِمْتُ وَلَمْ تَعْلَمْ»⁽¹⁶⁶⁾، وَذَلِكَ بِسَبَبِ اعْتِمَادِهِ عَلَى مَا يُوَافِقُ آرَاءَ أَصْحَابِهِ الَّتِي لَا مُسْتَنَدَ لَهَا غَيْرَ الْهَوَى وَالْجَهْلِ، وَالْمَجْرَدَةِ عَنِ الْأَسَانِيدِ الْمُوثِقَةِ، وَالْأَقْوَالِ الصَّحِيحَةِ؛ فَهُوَ مِنْ بَابِ الزُّورِ وَالْبُهْتَانِ، وَمِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ – لَعْنَهُ اللَّهُ – الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: (يَأْتِيهِمْ مِنْ دُونِهِ بِالْحَقِّ يُصِيبُ الَّذِينَ يُنَادُونَ بِالْهَيْبَةِ وَلَا هَيْبَةَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِشَتَّىٰ بَلَاءٍ لَّهُمْ) [البقرة: 169].

ومثاله تفسير ابن عربي الإلحادي الصوفي الباطني، الذي جاء فيه بالطامات الكبرى المنكرة والمخالفة حتى للمعلوم من الدين بالضرورة، ممَّا يَنْتَزَهُ المرء عن قراءته وسماعه ونقله، وأمثاله من تفاسير أهل البدع الذين اعتقدوا مذاهب باطلة، وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على رأيهم السقيم، وعلى أصول مذاهبهم المارقة، كتفسير عبد



الرحمن بن كيسان الأصم، والجبائي، وعبد الجبار.. وأمثالهم.

الثاني: التفسير بالرأي المحمود، وهو الْمُعْتَمَدُ على النظر في القرآن الكريم، والراجع إلى قواعد اللغة الغربية وأساليبها، وإلى أصول العلوم الشرعية وفروعها التي يحتاجها المفسر.

وهذا النوع من التفسير يدخل في معنى تدبر القرآن الذي حضَّ عليه الله تعالى بقوله: (ج ج ج ج ج ج) [ص: 29]، قال الطبري: «أي ليتدبروا حُجج الله فيه، وما شرع فيه من شرائعه، فيتَّعظوا ويعملوا به» (167).

وذلك التدبر هو الذي عناه عليّ عليه السلام بقوله لما سألَهُ أبو جُحَيْفَةَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ قَالَ لَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ أَوْ فَهَمْ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ» (168)، وفي رواية، قال: «إِلَّا فَهَمَّا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي

¹⁶⁷ () جامع البيان (23/179).

¹⁶⁸ () رواه البخاري في صحيحه، ص(24)، ح(111)، كتاب العلم، باب كتابة العلم.



وقد أجاز الصحابة ومن تبعهم بإحسانٍ من العلماء أن «من تكلم بما يَعلم من ذلك لُغة وشرعًا، فلا حرج عليه» (170)، قال ابن عباس رضي الله عنه: «التفسير على أربعة أوجه: وَجْهٌ تعرفه العربُ من كلامها، وتفسيرٌ لا يُعذرُ أحدٌ بجهالته، وتفسيرٌ يعلمه العلماء، وتفسيرٌ لا يعلمه أحدٌ إلا الله» (171)، فرويت عنهم أقوال كثيرة في تفسير القرآن بالرأي المحمود، ولا مُنافاة للنكير على القول بالرأي، لأنهم تكلموا فيما عَلموه، وسكتوا عمَّا جهلوه، وهذا هو الواجب على كُلِّ أحد.

□ ثالثًا: التعريف ببعض كُتب التفسير:

¹⁶⁹ () رواه البخاري في صحيحه، ص(504)، ح(3047)، كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير.

¹⁷⁰ () تفسير القرآن العظيم (1/23).

¹⁷¹ () جامع البيان (1/40)، تفسير القرآن العظيم (1/24)، البرهان (2/164).



أ - الجامع لأحكام القرآن (172):

مؤلفه هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري
القرطبي الأندلسي المالكي، إمام مُتَفَنّ متبحّر في العلم، ومن
الصالحين الورعين الزاهدين في الدنيا.

ترك تصانيف مفيدة، منها: تفسيره هذا، والأسنى في شرح أسماء
الله الحُسنى، والتذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، والتذكار في
أفضل الأذكار، وقمع الحرص بالزهد والقناعة. توفي رحمه الله تعالى
سنة 671هـ.

أما كتابه الجامع فهو من أجَلّ التفاسير الفقهية لأحكام القرآن
الكريم، بالإضافة إلى خصائصه التالية:

1- التزام التفسير بالنصوص من الأحاديث النبوية وأقوال

¹⁷² () الجامع لأحكام القرآن، المقدمة، الإتيان (2/475)، مباحث في علوم القرآن،
ص(380)، اختلاف المفسرين، ص(265).



السلف ومَن تبعهم من الخَلَف ما أمكنه؛ غير أن هذا لم يمنعه من التفسير بالرأي المحمود أحيانًا.

2- النقل عن العلماء قبله من المؤلفين الموثوقين، كالطبري، وابن عطية، وابن العربي والجصاص.

3- إسقاط قصص المفسرين وأخبار المؤرخين والإسرائيليات.

4- ذكر أسباب النزول، والقراءات، والإعراب، والناسخ والمنسوخ، وشرح الغريب من الألفاظ، مع الاستشهاد بأشعار العرب.

5- الاستقاضة في إيراد أحكام القرآن، واستخراج فروعها من الأدلة، مع ذكر الخلاف فيها، فقد يذكر في الآية الواحدة ثلاثين مسألة أو أكثر، ويستطرد حتى يشمل بالبيان ما لا يتعلّق بالآية التي يُفسّرُها.

6- التمسك بأصول المذهب المالكي، والالتزام بأقوال إمامه



مالك بن أنس في الترجيح، من غير تعصُّب في ذلك، كلما بان له الصواب مع غيره لقوّة دليله.

7- إيراد أقوال المخالفين لمذهبه من الحنفية والشافعية

وأدلّتهم، ثم مناقشتها، جميعها، والجواب عنها من النقل والعقل.

8- الردّ على أهل الزيغ والضلالات، كالفدرية والفلاسفة

وغلاة التصوّف.

9- الأدب والعفة في نقد أقوال العلماء وآراء الأئمة، وانتهاج

الأسلوب المهدّب المُنصّف.

وكل ذلك بمُجمله يجعل هذا الكتاب جليل القدر غزير الفوائد،

وإن غلب عليه صنيع الفقهاء في سرد أبواب الفقه، لا صنيع المفسّرين

في الاختصار على التفسير المتعلّق بالآيات.



ب - تفسير القرآن العظيم⁽¹⁷³⁾:

مؤلفه هو: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، وُلد ببصرى جنوبى دمشق سنة 701هـ، ونشأ يتيمًا، وتعلّم صغيرًا الحديث والفقه، ولازم الحافظ المزي، وأخذ عن ابن تيمية، وبرع في التفسير والحديث والفقه هو العربية والتاريخ، وترك عدة كتب، أشهرها: تفسيره هذا، والبداية والنهاية، وجامع المسانيد، ومختصر علوم الحديث، وتوفي رحمه الله تعالى بدمشق سنة 774هـ.

وتفسير هذا من أحسن التفاسير بالمأثور، ويأتي في المرتبة الثانية بعد تفسير الطبري، ولكنه أكثر منه شهرة وتداولًا.

وطريقته فيه أنه:

¹⁷³ () تفسير القرآن العظيم (1/18)، التفسير والمفسرون (1/242)، مباحث في علوم القرآن، ص(365)، لمحات في علوم القرآن، ص(277).



1- يُفسّر الآية – أو الآيات – بِجُمْلٍ قصيرةٍ مُوجزةٍ وعِبارَةٍ

سهلة.

2- يعتمد في تفسير الآية على الآيات الأخرى المناسبة لها –

إن وُجِدَتْ، ثم يورد الأحاديث المرفوعة التي تتعلق بها – وإن كثرت،

ثم يأتي بأقوال الصحابة والتابعين، وكل ذلك بأسانيده إلى أصحابها.

3- يذكر أسباب النزول.

4- يعتمد كثيرًا على تفسير ابن جرير الطبري، سواء في نقله

الآثار المروية فيه، أو كلام الطبري بنصّه.

5- يذكر – أحيانًا – أقوال العلماء في الأحكام الفقهية،

ويناقش مذاهبهم وأدلّتهم.

6- يناقش بعض الأقوال – أحيانًا – ويُرجّح بينها، وقد يردّ

بعضها، ويصحّح بعض الروايات، ويُضعّف بعضها الآخر، ويكشف

أحوال الرواة، مستشهدًا بما قاله أئمة الجرح والتعديل.



7- يورد بعض الإسرائيليات، ويُنبّه في كثير من الأحيان إلى

منكراتها إجمالاً أو بالتفصيل.

8- فاته بعض الأحاديث الضعيفة، ويسكت عنها إن كان

ضعفها غير شديد؛ ولكنه يسوق أسانيداً لمن أراد دراستها والحكم عليها بنفسه.

9- يورد قصصاً مطوّلة، وأخباراً تاريخية – أحياناً –

ويعزوها إلى مصادرها.

وتلك الهنات لا تكاد تُؤثر في هذا التفسير الجليل، وبخاصة نهجه

السليم في العقيدة والإيمان بالله تعالى، وعدم تأويل آيات الصفات، بل هو يمرها كما جاءت.

ج- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان:

مؤلفه هو: عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن سعيد، وُلِدَ

بمدينة عنيزة في القصيم سنة 1307هـ، ونشأ يتيماً، وحفظ القرآن



الكريم، وتفرّغ لطلب العلم، ثم تصدّى للتعليم والتدريس حتى ذاع صيته، وعكف على التأليف حتى أنهى تفسيره هذا سنة 1344هـ، ترك معه عدة كتب أخرى، أبرزها: القواعد الحسان لتفسير القرآن، والتنبيهات على الواسطية، توفي رحمه الله تعالى سنة 1376هـ.

أمّا تفسيره فهو من أحسن التفاسير توضيحاً لمعنى الآيات، وذكرًا لفوائدها الإيمانية والسلوكية.

وطريقته أنه يورد مجموعة من الآيات من السورة، ثم يُفسرها آية آية، يذكر معانيها وحكمها وفوائدها في هداية الخلق واستقامتهم، وأحياناً يبدأ بتفسيرها إجمالاً ثم تفصيلاً موجزاً.

قال عنه ابن عثيمين: «له ميزات كثيرة، منها:

- سهولة العبارة ووضوحها، حيث يفهمها الراسخ في العلم ومن دونه.

- تجنّب الحشو والتطويل الذي لا فائدة منه إلا إضاعة وقت



القارئ وتبليغ فكره.

- تجنب ذكر الخلاف إلا أن يكون الخلاف قويًا تدعو الحاجة إلى ذكره، وهذه ميزة مهمة بالنسبة للقارئ حتى يثبت فهمه على شيء واحد.
- السَّير على منهج السلف في آيات الصفات، فلا تحريف ولا تأويل يخالف مراد الله تعالى بكلامه، فهو عمدة في تقرير العقيدة.
- دقة الاستنباط فيما تدل عليه الآيات من الفوائد والأحكام والحكم، وهذا يظهر جليًا في بعض الآيات، كآية الوضوء في سورة المائدة، حيث استنبط منها خمسين حكمًا، وكما في قصة داود وسليمان في سورة ص.
- أنه كتاب تفسير وتربية على الأخلاق الفاضلة، كما يتبين في تفسير قوله تعالى في سورة الأعراف: (ج ج ج ج ج ج ج) [الأعراف:



ويُضاف إلى ذلك من الميزات:

- الإعراض عن ذكر القصص والأخبار والإسرائيليات.
- عدم إبراد أنواع الإعراب، إلا في النادر الذي يتوقف عليه المعنى.

وكلّ ذلك يجعله تفسيرًا قيّمًا بالرأي المحمود المعتمد على تدبّر كتاب الله تعالى وعلى علوم الشريعة، يستفيد منه العالم والجاهل، والحضري والبدوي، كما ذكر مؤلفه رحمه الله تعالى.

¹⁷⁴() تيسير الكريم الرحمن، المقدمة، ص(11).

المبحث السادس
مباحث أخرى في علوم القرآن

□ أولاً: الأحرفُ السبعة (175):

وَرَدَ ذِكْرُ الْأَحْرِفِ السَّبْعَةِ فِي أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْهَا حَدِيثُهُ
مَعَ جَبْرِيلَ، وَفِيهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَتَاهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ فَقَالَ أَسْأَلُ اللَّهَ
مَعَافَاتِهِ وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنْ أُمْتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ
يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَالَ أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَافَاتِهِ
وَمَغْفِرَتَهُ وَإِنْ أُمْتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ
تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرِفٍ فَقَالَ أَسْأَلُ اللَّهَ مَعَافَاتِهِ وَمَغْفِرَتَهُ
وَإِنْ أُمْتِي لَا تَطِيقُ ذَلِكَ ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ

¹⁷⁵ () جامع البيان (1/16)، معالم التنزيل (1/46)، المحرر الوجيز (1/43)، البرهان
(1/211)، الإتيان (1/172).



أَمَّا الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَأُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا» (176).

لقد أشفق النبي ﷺ على المسلمين لما يعلمه من كثرة لهجاتهم النابعة من حياتهم، واختلافهم في التعبير عن المعنى الواحد بعدة وجوه، فأجابه الله تعالى برحمته، ورخص للمسلمين قراءة التنزيل بأي ألفاظ العرب اختاروا للمعنى الواحد، كما قال ﷺ: «إن القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ فاقروا منه ما تيسر» (177)، قال ابن شهاب: «بلغني أن تلك السبعة الأحرف إنما هي في الأمر الذي يكون واحدًا لا يختلف في حلالٍ ولا حرامٍ» (178).

¹⁷⁶ () رواه مسلم في صحيحه، ص(330)، ح(196)، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

¹⁷⁷ () رواه البخاري في صحيحه، ص(389)، ح(2419)، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم.

¹⁷⁸ () رواه مسلم في صحيحه، ص(329)، ح(1902)، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.



وقد اتفق أهل العلم أن المراد بالأحرف السبعة ليس القراءات السبع، فهذه هي التي جمعها ابن مجاهد (ت324هـ)، وقال عنها بأنها المشهورة، وإنما توجد قراءات أخرى غيرها — كما سيأتي — أما الأحرف السبعة فغير ذلك.

وأقرب الأقوال فيها: إنها سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالفاظٍ مختلفة، وهذا ما أخذ به الجمهور من أهل التفسير والحديث والفقه، كابن عُيينة، وابن وهيب، والطبري، والطحاوي، ونسبه ابن عبد البر لأكثر أهل العلم، وقاله القرطبي⁽¹⁷⁹⁾.

ودليلهم ما جاء عن أبي بكرة رضي الله عنه أن جبريل عليه السلام قال: «أن جبريل عليه السلام قال يا محمد اقرأ القرآن على حرفٍ قال ميكائيل عليه السلام استزده فاستزاده قال اقرأه على حرفين قال ميكائيل استزده فاستزاده حتى بلغ سبعة أحرفٍ قال كلُّ شافٍ كافٍ ما لم تَخْتِمْ آيةَ عذابٍ برحمةٍ أو آيةٍ

¹⁷⁹() الجامع لأحكام القرآن (1/32).



رَحْمَةً نَحْوَ قَوْلِكَ تَعَالَى وَأَقْبَلَ وَهَلُمَّ وَأَذْهَبَ وَأَسْرِعَ وَاعْجَلْ» (180).

قال الطبري: «الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن هن لغات سبع، في حرفٍ واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفق المعاني، كقول القائل: هلمّ، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقُرْبِي، ونحو ذلك، ممّا تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق، وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان بالألسن» (181).

فالأحرف السبعة – الراجح فيها- أنها معانٍ مُتفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجهٌ يخالف معنى وجهٍ خلافاً ينفيه ويضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده.

وليس المقصود أن كل كلمة من القرآن تُقرأ على سبعة أوجه،

¹⁸⁰() رواه أحمد في مسنده (5/68)، ح(20463)، وقال السيوطي في الإتقان (1/176): «إسناده جيّد».

¹⁸¹() جامع البيان (1/30).



وإنما وجوه التنوّع في الكلمات المتفرقة في القرآن لا تتجاوز تلك السبعة.

وقد رخص الله تعالى للمسلمين – في بداية عهدهم – القراءة بأي حرفٍ اختاروه لما كان في الالتزام بحرف واحد من المشقة عليهم، فلمّا تذللّت ألسنتهم بالقراءة، وصار الاتفاق على حرفٍ واحد يسيرًا عليهم، وخافوا فتنة الاختلاف والتنازع في القرآن، أجمعوا على القراءة بحرفٍ واحدٍ – هو حرف قريش – وترك ما سواه، كما تقدّم بيانه في بحث نسخ القرآن زمن عثمان رضي الله عنه.

وهكذا اندثرت الحروف الستة الأخرى، ولم يبق إلا حرفٌ واحد هو حرف زيد بن ثابت الذي جمع عثمان عليه المصاحف، وهو الذي في المصحف اليوم.

□ ثانيًا: القراءات السبع⁽¹⁸²⁾:

¹⁸²() الغاية في القراءات العشر، ص(33)، المحرر الوجيز (1/48)، البرهان (1/213، 318)، الإتيان (1/270)، المناهل (1/336).



القراءات في اللغة: جَمْع قراءة، وهي مصدر قَرَأَ.

وفي الاصطلاح: عِلْمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن وحُرُوفه، من

حيث التخفيف والتشديد، وغيرهما.

والقراءات وحي تلقاه الرسول ﷺ من جبريل، وأقرأها صلى الله

الصحابة، ونُقلت عنه بالتواتر، واستمر المسلمون يتلقونها بالسماع

والمشافهة من قُرّاء الصحابة ومن بعدهم - خلفاً عن سلف - حتى كثر

هؤلاء جداً وانتشروا في الأمصار وصار لهم أتباع وطلاب كثيرون.

ولمّا تقاصرت الهمم عن الأخذ والطلب لجميع وجوه القراءات،

رأى أبوبكر بن مجاهد (ت324هـ) الاقتصار على مَنْ اشتهر من

القُرّاء أكثر من غيره بالثقة والأمانة والإقراء مدّة أطول، فوجدهم

سبعة قُرّاء، هم: نافع (ت169هـ)، وابن كثير (ت120)، وأبو عمرو

(ت154هـ)، وابن عساكر (ت118هـ)، وعاصم (ت127هـ)، وحمزة

(ت156هـ)، والكِسائي (ت189هـ)، وقام بجمع قراءاتهم في كتابه في



قراءات القرآن، ثم أضاف إليها ابن الجزري (ت833هـ)، ثلاث قراءات أخرى، لكلٍّ من: أبي جعفر (ت132هـ)، ويعقوب (ت205هـ)، وخلف (ت229هـ)، فصارت القراءات عشرة، جميعها صحيحة متواترة، والخلاف فيها:

إما أن يعود إلى اللفظ، والمعنى واحدٌ، مثل: الإمالة وعدمها، والإدغام وعدمه، وترقيق اللامات وتغليظها.

وإما أن يعود إلى المعنى، ولكن بشكل لا تناقض فيه مُطلقاً، مثل

(باعد) و(بعّد) في قوله تعالى: (بِكَيْكُوكٍ) [سبأ: 19].

فقد قرأ عامة قُرّاء المدينة والكوفة: نافع، وعاصم، وحمزة،

والكسائي: (باعد) بالألف وكسّر العين.

وقرأ بعض أهل مكة والبصرة: ابن كثير، وأبو عمرو، والحسن،

ومجاهد: (بعّد) بشدّ العين وكسرها؛ والقراءتان مشهورتان، والمعنى



فيهما واحد، وهو: الدعاء والمسألة⁽¹⁸³⁾.

والقراءات ما زالت موجودة إلى اليوم — كما هو معلوم — يتعلمها الطلاب في المدارس القرآنية وفي أقسام القرآن بالجامعات، ويقرأ بها أهل الأمصار، بدون نكير من بعضهم على بعض.

□ ثالثاً: المكي والمدني⁽¹⁸⁴⁾:

لم يرد عن النبي ﷺ في تحديد المكي والمدني من القرآن الكريم قول؛ لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله تعالى ذلك من فرائض الأمة، وإما يرجع في معرفته إلى الصحابة رضوان الله عليهم، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت...»⁽¹⁸⁵⁾.

¹⁸³() جامع البيان (22/102)، الغاية في القراءات العشر، ص(368)، المحرر الوجيز (4/416).

¹⁸⁴() البرهان (1/187)، الإتيان (1/54)، المناهل (1/159).

¹⁸⁵() رواه البخاري في صحيحه، ص(897)، ح(5002)، كتاب فضائل القرآن، باب

والذي عليه جمهور أهل العلم من الأقوال، هو أن المكي: هو القرآن الذين نزل قبل الهجرة، سواء بمكة أو ضواحيها، كمنى وعرفات، أو في طريق المدينة، قبل أن يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم المدينة.

ولا يُقصد بصوف السورة بأنها مكية أو مدنية، أنها بأجمعها كذلك، فقد يكون في السورة المكيّة آيات مدنية، وفي السورة المدنية آيات مكيّة، ولكنه وصفٌ بحسب أغلب آياتها، ولذلك يُقال – مثلاً :-

ثلاث آیات منها⁽¹⁸⁶⁾، نزلت بالمدينة، وهن (۱) لَكَ الْكَوْوَ وَوَوُو وَوَوُو وَوَوُو

¹⁸⁶() وقيل: ستّ، على رواية.



و... (الآيات [الأنعام: 151 – 153].

2- الأنفال مدنيّة.

قال مقاتل وعكرمة ومجاهد: إلا آية (كك ك ك) [الأنفال: 30]

(187)، وأضاف ابن عُمر، وأنس، وسعيد بن جبير، وابن المسيّب، آية

(جج جج) [الأنفال: 64] (188).

وباستقراء التنزيل الحكيم، رأى أهل العلم أن المكي يتناول –

غالبًا – حقائق الألوهية والعبودية وتقرير التوحيد، وإثبات الرسالة

والبعث والجزاء، وذكر القيامة، وتشريع أصول العبادات والمعاملات

والفضائل وکلياتها، وجدال المشركين، وإنكار ما هم فيه من فساد

الاعتقاد وسوء العادات، وعرض قصص المكذّبين للاعتبار

بمصيرهم، وكلّ ذلك بفواصل قصيرة، وألفاظ قويّة زاجرة، مع كثرة

¹⁸⁷() جامع البيان (9/271)، أسباب النزول، ص(227).

¹⁸⁸() المحرر الوجيز (2/549)، أسباب النزول، ص(240).



القَسَم لتأكيد المعنى.

بينما يغلب في المدني طول المقاطع والآيات في بيان العبادات والحدود والمعاملات، كالزواج والطلاق والميراث والجهاد والحرب والسّلم، وفي مجادلة أهل الكتاب وإنكار تحريفهم لِكُتُبهم، وفضح المنافقين، وتفصيل الأحكام في نواحي الحياة.

أما الفوائد الحاصلة من معرفة المكي والمدني من القرآن الكريم،

فهي:

- 1- تميز الناسخ والمنسوخ.
- 2- تيسير تفسير القرآن.
- 3- استخراج سيرة النبي ﷺ.
- 4- معرفة تاريخ التشريع وتدرّجه.
- 5- الاستفادة من هديه وأساليبه في الدعوة إلى الله تعالى

والتربية.



- 6- الوقوف على عناية الصحابة ﷺ بالقرآن الكريم.
- 7- اليقين بوصوله إلينا سالمًا من التغيير والتحريف.
- 8- والحمد لله رب العالمين.

كشاف المراجع والمصادر (189)

الاتجاهات في تفسير القرآن: د. حسين الذهبي.

الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي.

أحكام القرآن: أبوبكر ابن العربي.

اختلاف المفسرين: د. سعود النفيسان.

أسباب النزول: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي.

الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي ابن حجر.

إعلام الموقعين: محمد بن أبي بكر ابن القيم.

البداية والنهاية: إسماعيل بن عمر ابن كثير.

¹⁸⁹() مرتبة على حروف المعجم.



البديع في رسم مصحف عثمان: محمد بن يوسف الجهني.

البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي.

الترغيب والترهيب: أبوبكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر.

تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر ابن كثير.

التفسير والمفسرون: د. حسين الذهبي.

تيسير الكريم الرحمن: عبد الرحمن بن ناصر السعدي.

جامع البيان: محمد بن جرير الطبري.

جامع الترمذي.

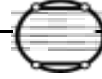
الجامع لأحكام القرآن: القرطبي.

دراسات في علوم القرآن: د. فهد الرومي.

دلائل النبوة: أحمد بن الحسين البيهقي.

الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي.

سنن أبي داود.



سنن ابن ماجه.

سير أعلام النبلاء: الحافظ شمس الدين الذهبي.

السيرة النبوية: ابن هشام.

شرح السنة: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي.

صحيح البخاري.

صحيح الجامع الصغير: محمد ناصر الألباني.

صحيح مسلم.

الطرق الحكمية: محمد بن أي بكر ابن القيم.

الغاية في القراءات العشر: أبو بكر بن مهران الأصبهاني.

فتح الباري: أحمد بن علي ابن حجر.

فقه السيرة: محمد الغزالي.

القاموس المحيط: الفيروز آبادي.

لمحات في علوم القرآن: د. محمد لطفي الصباغ.



مباحث في علوم القرآن: د. مناع خلیل القطان.

المحرّر الوجیز: ابن عطیة.

المسند: أحمد بن حنبل.

معالم التنزیل: البغوي.

المعجم الفلسفي: مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

معجم مقاییس اللغة: أحمد بن زکریا ابن فارس.

المعجم الوسیط: مجمع اللغة العربية.

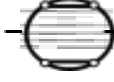
مناهل العرفان: عبد العظیم الزرقانی.

المنهاج: مسلم بن الحجاج.

النهاية في غریب الحديث: مجد الدین أبو السعادات ابن الأثیر.

القسم الثاني

علوم السُّنَّة



— مناهج دورات العلوم الشرعية | علوم القرآن والسنة —



أولاً: التعريف بعلوم السنة

أ – تعريف علوم السنة وبيان موضوع هذا العلم.

□ تعريف السنة:

السنة لغة: الطريقة والسيرة.

اصطلاحاً: تعرف بعدة تعريفات متباينة، وسبب ذلك أنها لفظ

مشارك من الناحية العلمية «اصطلاحاً» أو من الناحية العملية فيما
يعمله المسلمون.

فالسنة عند المحدثين ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل

أو تقرير أو صفة خُلِقِيَّة أو خُلُقِيَّة: وبهذا التعريف تكون مرادفة للفظ:
الحديث.

والسنة عند علماء أصول الفقه: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من



قول أو فعل أو تقرير. ويضيف بعض علماء الأصول: «مما صلح أن يكون دليلاً شرعياً».

وتفيدنا هذه الجملة – أن علماء الأصول – نظروا إلى السنة على أنها دليل شرعي، فاقترضوا على ما يصلح أن يكون دليلاً شرعياً، فحذفوا قيد الصفة الخلقية أو الخُلقية.

والسنة عند الفقهاء: ترادف المستحب، وهو ما يُثاب فاعله ولا يعاقب تاركه.

ومن عرفها بهذا التعريف نظر إلى تعريف السنة باعتبار الثمرة.

وبعض الفقهاء عرف السنة بأنها: كل ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم

ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب. وهؤلاء نظروا إليها باعتبار مكانتها بين الأحكام التكليفية الخمسة.

والسنة عند علماء العقيدة: هي كل ما ثبت بالدليل الشرعي أو ما



دل عليه الدليل الشرعي، سواء كان قرآنًا أو حديثًا أو من القواعد الشرعية العامة.

فهم نظروا إلى السنة من حث مقابلتها للبدعة.

وعلماء العقيدة يستعملونها كثيرًا في مثل قولهم: «هذا من

السنة»، أي مقابل للبدعة.

أما علوم السنة أو علوم الحديث أو مصطلح الحديث فقد عرّفه

علمائهم بقولهم: علم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث

القبول والرد.

والسند أو الإسناد هو سلسلة الرواة الموصلة للمتن، والمتن هو:

ما انتهى إليه السند من الكلام.

ومن خلال هذا التعريف يتبين أن موضوع مصطلح الحديث أو

موضوع علوم الحديث هو: السند والمتن من حيث القبول والرد.



وغايته: حفظ الحديث النبوي من الخلط فيه أو الدس عليه مما

ليس منه، أو الافتراء عليه.

وينبثق من هذه الغاية فوائد عديدة لدراسة علم الحديث منها:

1- أنه عامل مهم في حفظ دين الله ﷺ من التحريف والتدويل

والزيادة والنقص، ولولا أن الله سبحانه سخر هؤلاء العلماء لحمل هذا العلم ودراسته لاختلط الصحيح بالضعيف وال سليم بالسقيم.

2- وبواسطته يتم التوصل إلى استنباط الأحكام من الأحاديث

الصحيحة.

3- وعن طريقه يتم معرفة أحوال رسول الله ﷺ ليتوصل

به إلى الاقتداء والتأسي.

4- وبمعرفته يسلم المتعلم من الوقوع في الوعيد الشديد الذي

صح عن رسول الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنْ



النَّارِ»⁽¹⁹⁰⁾. وفي رواية: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ
النَّارِ».

5- وتعلمه يثمر السلامة وتنظيف الأفكار والأذهان مما
يشوبها من الخرافات والخزعبلات والأساطير.

¹⁹⁰() أخرجه البخاري في العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (107)، ومسلم
(4).



نشأة علوم السنة وأبرز ما ألف فيها

من المعلوم أن الحديث النبوي كان يتلقاه الصحابة رضي الله عنهم من النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يكونوا بحاجة إلى كتابته أو تدوينه، فكانوا يهتمون بكتابة القرآن الكريم، ولم يخلطوا معه شيئاً من كلام البشر.

لكن بعض الصحابة رضي الله عنهم اهتموا بأمر هذه الكتابة واستأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم بكتابة ما يسمعون منه فأذن لهم، ومن هؤلاء عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو شاه رضي الله عنه.

وبعد أن انتقل النبي صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى واتسعت الفتوحات الإسلامية، واختلط المسلمون بغيرهم، احتاجوا إلى تدوين الحديث النبوي وكتابته، فبدءوا بكتابته، وكان أول من أمر بتدوين الحديث من الخلفاء هو الخليفة عمر بن العزيز رضي الله عنه، حيث كتب إلى عماله في الأمصار لينتقوا بعض العلماء؛ ليكتبوا ما لديهم من الحديث، وكان من



أول المستجيبين لهذا النداء الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري

٤١.

ثم تطورت كتابة الحديث النبوي حتى دونت فيه المؤلفات الكبرى وتشعبت.

وفي وسط هذه المراحل اتبع العلماء قواعد ليضبطوا بها رواية الحديث سندًا ومتنًا، فروي عنهم كلمات تنبئ عن أهمية هذه القواعد، فروي عن ابن عباس رضي الله عنه قوله: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»، وروي عن سفيان الثوري أنه قال: «الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل»، وروي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: «الذي يطلب أمر دينه بلا سند كمن يرتقي السطح بغير سلم».

ومن هنا اهتم السلف بعلوم الحديث بأنواعها، ابتداء بمصطلحاته الأساسية، ثم في العلوم المتفرعة عنه.



فمن أول من صنف في ذلك العلامة القاضي أبو محمد الرّامهرْمُزِي في كتابه: «المُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي». ويشتمل على بعض المصطلحات الحديثية، ثم صنف الإمام محمد بن عب الله الحاكم المتوفى سنة 405هـ كتابه: «علوم الحديث»، ثم الخطيب أبوبكر البغدادي المتوفى 463هـ صنف كتابه: «الكفاية في علم الرواية»، وهكذا تتابع الأئمة على التصنيف حتى جاء الإمام أبو عمرو عثمان ابن الصلاح المتوفى 463هـ فألف كتابه: «علوم الحديث»، الذي اشتهر باسم: «مقدمته ابن الصلاح»، وبعده استمر التأليف زيادة على هذا الكتاب وتهذيباً وشرحاً، ونظماً واختصاراً، حتى جاء الحافظ ابن حجر المتوفى 852هـ رحمه الله وكتب كتابه: «نخبة الفكر»، فاعتنى الناس بها، وهي من أشهر المتون في علوم الحديث عند المتأخرين.

وفي الوقت الحاضر نشطت الدراسات في الحديث النبوي ومصطلحه، حتى أصبح في كل جامعة من الجامعات قسمٌ خاصٌ للسنة



النبوية سواء على مستوى الدراسات الجامعية أو الدراسات العليا، وتنافست هذه الجامعات في خدمة السنة النبوية، حتى تشعبت علومها تشعباً أكثر دقة من ذي قبل، فأصبح هناك تاريخ السنة، ومصطلح الحديث، وعلوم الجرح والتعديل، وتخريج الأحاديث، ودراسات الأسانيد وغيرها.

ثانياً: تاريخ تدوين السنة

□ تدوين السنة النبوية:

أ – السنة في العهد النبوي:

كان الوحي ينزل على النبي ﷺ فيبلغ الناس ما نزل عليه من ربهم وقد أخبر النبي ﷺ أنه أوتي القرآن ومثله معه وهي السنة المطهرة فعلم الصحابة لها مكانها من الدين وحرصوا عليها كما حرصوا على القرآن الكريم والسنة على مكانتهم في الحفظ وقوة شأنهم



فيه فكانوا يأخذون عن النبي ﷺ ويحفظون في صدورهم وقليل منهم من كان يعرف الكتابة كما وقع من عبد الله بن عمرو بن العاص. حيث قال أبو هريرة رضي الله عنه «ما من أصحاب النبي ﷺ، أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب» (191).

□ كتابة الحديث في هذا العصر:

هناك ثلاثة من الصحابة اشتهرت عنهم أحاديث عن النبي ﷺ

فيها كراهة كتابة الحديث، وهم:

1- أبو سعيد الخدري: وحديث «لا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ

عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ» (192).

2- أبو هريرة: وحديث «أن النبي ﷺ بلغه أن أناساً قد

كتبوا حديثه فجمعه وحرقه».

¹⁹¹ () رواه البخاري في العلم، باب كتابة العلم (113).

¹⁹² () رواه مسلم في العلم، باب في كتبة القرآن والتحذير.. (3004).



3- زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ، أمر أن لا

يُكْتَبَ شيءٌ من حديثه».

أما رواية أبي هريرة رضي الله عنه فضعيفة، وقد قال عنها الذهبي: منكورة.

وأما حديث زيد فضعيف أيضاً للانقطاع، ويبقى حديث أبي سعيد

فهو صحيح. لكن قال ابن حجر: «ومنها من أعل حديث أبي سعيد

وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره».

وعلى فرض صحة الرواية فلجمع بينها وبين ما ورد عن بعض

الصحابة من كتابتهم للحديث، وكذلك إذن النبي ﷺ لعبد الله بن

عمر بالكتابة. ومكاتبته للملوك والحكام، وقوله في حجة الوداع:

اكتبوا لأبي شاه. فللجمع مذاهب، أهمها:

1- أن أحاديث النهي منسوخة بأحاديث إباحة الكتابة.

2- أن النهي كان عاماً والإذن خاص بمن طلب ذلك.

3- أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن خشية



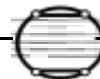
الالتباس بينهما.

ب-السنة في عهد الخلفاء الراشدين:

رغم كثرة الفتوحات واختلاط المسلمين بغيرهم، وبداية ظهور الخلاف والفرق الإسلامية، إلا أن الحديث النبوي ظل سالمًا من التحريف والتغيير ودخول الوضع فيه؛ لما تميز هذا العهد من ميزات أهمها:

1- جمع القرآن الكريم، بداية في عهد أبي بكر رضي الله عنه وانتهاء بعهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، حيث جمع الناس على مصحف واحد فتميز القرآن بذلك.

2- تَنَبَّهتُ الصحابة في رواية الحديث، وحرصهم على التقليل من روايته، ومنعهم الرواة من التحديث بما يعلو على فهم العامة، حتى لا يَنْقَوَلَ الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يدخل في السُّنَّةِ ما ليس منها.



ج-السُّنَّة بعد زمن الخلافة حتى عصر التدوين:

في هذا العصر بدأ الخلاف يدب أطرافه على العالم الإسلامي، وبدأت الفرقة بالظهور، وبدأت تَسْتَثْري وتقوى، وكان من سمات بعض تلك المذاهب والفرق وضع الحديث بما يُؤَيِّد مذهبها...

لكن كان في مقابل هؤلاء جهابذة العلماء الذين تصدوا لمحاولة الوضع والدس في الحديث النبوي الشريف، فلم يكن يقبل من طريق أرباب هذه النحل وبدأ التثبت في الحديث وطلب الإسناد.

وأيضًا فإن الصحابة قد تفرقوا في الأمصار وبدأ عدَّهم ينقص بوفاتهم أو استشهادهم في المعارك، وكان من نتيجة ذلك بداية الرحلة في طلب العلم، وبداية تدوين الحديث. وكان أول من أمر بتدوين الحديث من الخلفاء عمر بن عبد العزيز، حيث كتب إلى أبي بكر ابن حزم أن «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء».



وكان من أول المستجيبين لهذه الدعوة، الحافظ الإمام ابن شهاب

الزهري ٤٠.

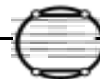
د-السنة في عصر التدوين:

في هذا الوقت أقبل العلماء على كتابة السنن وتدوينها، وشاع ذلك في الطبقة التي تلي طبقة الزهري، فكتب ابن جريج بمكة (150هـ)، وابن إسحاق (151هـ) ومالك (179هـ) بالمدينة، والربيع بن صبيح (160هـ) وابن أبي عروبة (156هـ) بالبصرة، والثوري (161هـ) بالكوفة، والأوزاعي (156هـ) بالشام، ومعر (153هـ) باليمن وغيرهم.

وقد كان هؤلاء جميعًا في عصر واحد، ولا يُدْرَى أيهم أسبق إلى

جمع الحديث.

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم على النهج على منوالهم.



وقد أخذ التصنيف في هذا العصر عدة طرق:

التصنيف على المسانيد، مثل: مسند أحمد ومسند الحميدي.

التصنيف على الأبواب، مثل: الصحاح، السنن، المصنّفات،

والجوامع، والموطّآت.

ومنهج هذا العصر:

أ- أجمع الأحاديث النبوية المسندة إلى النبي ﷺ.

ب- ذكر بعض أقوال الصحابة والتابعين، ويظهر هذا في

المصنّفات والمسانيد بكثرة، بينما تقل في الصحاح.

ج- الاعتناء بذكر الإسناد من المصنف إلى النبي ﷺ.

د- الاعتناء بالصحيح أو المقبول (صحيح – حسن) وذكر شيء

من الضعيف، إلا من اشترط الصحة كالصحيحين، وكصحيح ابن

خزيمة، وإن لم يسلم له كل ما فيه.



هـ - عدم النص على الحكم على الحديث في الغالب. وإن كان بعضهم نصَّ كالترمذي، أو يسُّ منهجًا عامًّا كأبي داود. وكانوا يذكرون الإسناد ويكتفون بذلك.

و- عدم الاعتناء بالتعليق على هذه الأحاديث، فهم يكتفون بذكر العنوان كأحمد في مسنده فلم يضمه أي تعليق، وإنما أورد أحاديث مسنده، وكذا البخاري الذي جعل عناوين التراجم فقه الحديث.

ز- عدم اختلاط الحديث بغيره من كلام الناس حتى لو كان إمامًا في الحديث.

ح- التدوين بعد المائة الثالثة: توسع الناس في التفریع على هاتين الطريقتين: (المسانيد – الأبواب).

ويعد القرن الثالث الانطلاقة الكبرى لجميع العلوم الشرعية.

وفي هذا القرن تنوعت الكتابة في السنة النبوية، ومن ذلك:



1- التصنيف على المسانيد: «وهي الكتب الحديثية التي

صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة»، وتنوعت المسانيد،

ومن أشهرها مسند الإمام أحمد بن حنبل هـ.

2- التصنيف على الأبواب: وهذه أكثر تشقيقاً، وهي تعنى

بجميع أبواب الدين، ومنها:

أ - «الجوامع»: وهي كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث

جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق، وآداب الأكل

والشرب والسفر والمقام، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن

والمناقب والمثالث وغير ذلك.

والجوامع: غالباً ما تعتني بأبواب الدين كلها مثل: جامع الثوري

(61هـ)، وجامع ابن عيينة (198هـ)، وجامع معمر بن راشد

(154هـ)، وجامع أبي بكر الخلال الحنبلي.

ب - «المُسْتَدْرَكَات»: والمستدرک: كل كتاب جمع فيه مؤلفه



الأحاديث التي استدرکها على کتاب آخر مما فاتته على شرطه، مثل:
المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاکم (405هـ)، والمستدرک
على الصحيحين لأبي ذر الهَرَوِيِّ (434هـ)، والمستدرک على
الصحيحين للدارقطني (385هـ) واسمه «الإلزامات».

ج- المُسْتَخْرَجَات: جمع مستخرج، والمستخرج عند المحدثين
أن يأتي المصنف المستخرج إلى کتاب من کتب الحديث فَيُخْرِجُ
أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الکتاب، فيجتمع معه في
شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي، وشرطه أن لا يصل إلى شيخ
أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علوِّ سندٍ، أو زيادةٍ
مهمة، مثل:

مستخرجات الصحيحين أو أحدهما:

1- مستخرج الحافظ ابن أبي بکر أحمد بن إبراهيم

الإسماعيلي.



2- مستخرج الحافظ أبي عَوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم

الإسفرائيني (316هـ).

3- مستخرج أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (430هـ).

وهناك مستخرجات على غير الصحاح مثل:

1- مستخرج ابن أصبغ، وأبي بكر بن مَنجُويَه، وابن فَرَج

القرطبي، ثلاثتهم على سنن أبي داود.

2- مستخرج أبي نعيم الأصفهاني على التوحيد لابن خزيمة.

3- مستخرج أبي بكر بن مَنجُويَه، والطُّوسي، كلاهما على

سنن الترمذي.

د- «المَجَاميع»: جمع: مجمع، وهو كل كتاب جمع فيه مؤلفه

أحاديث عدة مصنّفات ورتبه على ترتيب تلك المصنّفات التي جمعها

فيه.

مثل: الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحُمَيْدي (448هـ)،



وأيضًا الجمع بين الأصول الستة لأبي الحسن الأندلسي المسمى
(التجريد للصالح والسنن).

هـ «الزوائد»: والمقصود بها المصنفات التي يجمع فيها مؤلفات
الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب
أخرى، ومن أشهرها كتاب: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» - للهيتمي
(807هـ) وكتاب: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» لابن
حجر (852هـ).

3- كتب تهتم بجمع أكثر أبواب الدين، لاسيما الموضوعات

الفقهية:

وأشهر أسماء هذا القسم: [السنن - المصنفات - الموطآت].

أ - «السنن»: هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشتمل

على الأحاديث المرفوعة فقط، وليس فيها شيء من الموقوف أو

المقطوع.



ومن أمثلتها: سنن أبي داود السجستاني (275هـ)، وسنن

الدارمي (255هـ).

ب - «المصنفات»: المصنف في اصطلاح المحدثين هو: الكتاب

المرتب على الأبواب الفقهية، والمشمول على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة.

ومن أمثلتها: المصنف لابن أبي شيبة (235هـ)، المصنف لعبد

الرزاق الصنعاني (211هـ).

ج- الموطّات: هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، وتشتمل

على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهو كالمصنف

تماماً، ومن أمثلته: موطأ مالك (179هـ)، الموطأ لابن أبي ذئب

(185هـ).

4- المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من

جوانب الدين أو باب من أبوابه. ومن أشهرها:



أ - «الأجزاء»: والأجزاء جمع «جزء»، والجزء الحديثي يعني

كتابًا صغيرًا يشتمل على أحد أمرين:

1- إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو من

بعدهم، مثل: «جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة» لأبي معشر

الطبراني (178هـ).

2- وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل

البسط والاستقصاء، مثل: «جزء رفع اليدين في الصلاة» للبخاري.

ب- «الترغيب والترهيب»: وهي الكتب الحديثية المرتبة على

أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور أو

الترهيب من أمر من الأمور المنهي عنها.

ومن أمثلة هذا النوع:

الترغيب والترهيب للمُنذِرِي (656هـ).



ج- الزهد والفضائل والآداب والأخلاق: «وهي كتب في موضوعات خاصة يُفَرِّدُها أصحابُها في مؤلَّف خاص، وهذا القسم أخصُّ من القسم السابق، ومن أمثلته:

- 1- كتاب ذم الغيبة لابن أبي الدنيا (281هـ).
- 2- كتاب ذم الدنيا له أيضًا.
- 3- كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (241هـ).
- 4- كتاب الذكر والدعاء لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة (182هـ).
- 5- كتاب رياض الصالحين للنووي (676هـ).

هناك عدة سمات للكتابة في غالب ما سبق:

- 1- أن الكتابة في الحديث النبوي تنسم بجمع الأحاديث.
- 2- خلوها من الشرح في الغالب.



3- ذكر الحكم أو ما يدل عليه غالبًا.

شبه المستشرقين في تدوين الحديث والرد عليها:

من المعلوم أنه من ضمن ما حظي بالدراسات المتعاقبة تاريخ السنة النبوية، والمستشرقون في العصر الحديث من أولئك الذين أسهموا في هذه الدراسات وبالذات ما يتعلق بتدوين الحديث، ليصلوا إلى غاياتهم التي ينشدونها، وهي اطراح أغلب السنة النبوية والتشكيك في صحتها، وجولد زيهر – أحد أولئك المستشرقين – ذكر طائفة من الأخبار تشير إلى بعض الصحف التي دُوِّنت في عهد الرسول ﷺ، ولكن أحاطها بكثير من التشكيك في أمرها، والريبة في صحتها، وقد رمى بهذا إلى غرضين:

أحدهما: إضعاف الثقة باستظهار السنة وحفظها في الصدور، لتعويل الناس في القرن الهجري الثاني على الكتابة، والآخر: رمي السنة كلها بالاختلاق والوضع على السنة المدونين لها الذين لم يجمعوا



منها إلا ما يوافق أهواءهم ويعبر عن آرائهم ووجهات نظرهم في الحيا(193).

هذه أهداف المستشرقين من خوضهم غمار هذه المباحث. ولا غرابة فجولد زيهر يهودي الأصل. ويمكن لنا تلخيص أهم الشبه التي ذكروها تصريحًا وتلميحًا حول تدوين السنة النبوية بما يلي:

1- عدم تدوين السنة النبوية في عهد النبي ﷺ مطلقًا، وأنها لم تُدَوَّن إلا بعد فترة طويلة من عصر النبوة، وهذا يبعث على الشك فيما دُوِّن منها؛ لأنه لم يكتب في عصر الرسول ﷺ ولا عصر صحابته الكرام، ومن هنا ينطلقون – ومن تأثر بهم – بعيدًا إلى القول بالاكْتفاء بالقرآن الكريم.

2- والشبهة الأخرى أن الأحاديث الواردة والمدونة مما

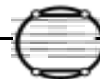
¹⁹³() نقلًا عن كتاب علوم الحديث لصبحي الصالح، ص(36).



وصلنا جاءت نتيجة للصراع الذي حدث بين مدرسة أهل الرأي، الذين يستعملون الاستنباط أكثر من الاعتماد على الأثر، وبين مدرسة أهل الأثر، الذين يقدمون الدليل على الرأي، فكلُّ نَزَعٍ إلى وضع الأقوال المؤيِّدة لآرائهم، وهي آراء متباينة.

فأهل الحديث ينزعون إلى جواز تقييد وكتابة السنة ليكون مستندًا بين أيديهم لصحتها والاحتجاج بها، وأهل الرأي على العكس من ذلك ينزعون إلى النهي عن الكتابة، وإثبات عدم تقييد العلم تمهيدًا لإنكار صحته وإنكار الاحتجاج به. وبهذا يصلون إلى إسقاط هذا الكم من الأحاديث نتيجة لهذا التسابق.

وقد ناقش بعض العلماء والمفكرين المعاصرين هذه الشبهة التي إذا عُرِضَتْ على البحث العلمي الواقعي الدقيق تهاوت، وعُرفَ أنها مجرد شبهة يتخطى بها أصحابها إلى إنكار السنة النبوية كليًا أو جزئيًا على اختلاف مشاربهم في ذلك.



ويمكن تلخيص الإجابات المباشرة عن هذه الشبهة بما يلي:

3- أنه سبق معنا البحث أن السنة النبوية لم تدون التدوين الكامل

في عهد النبي ﷺ؛ ولكن يلح إلى أن وضوع الحديث النبوي في

عهده عليه الصلاة والسلام أخذ الملامح الآتية:

أ - الأصل عدم كتابة السنة؛ لئلا يختلط بالقرآن الكريم.

ب - الاعتماد في السنة على الحفظ في الصدور، وحيث كان

النبي ﷺ موجودًا، فلا إشكال يَرِدُ إلا وَيَرِدُ جوابه مباشرة.

ج- لم يكن هناك حاجة لتدوين السنة كلها؛ لوجوده عليه الصلاة

والسلام.

د- أنه أذِنَ عليه الصلاة والسلام لبعض الصحابة أن يكتبوا،

وَوُجِدَتْ صحائفُ مُدَوَّنَةٌ كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص

وغيرها كما سبق بيانه في موضعه.



هـ - اشتهر عدد من الصحابة بكتابة الحديث في عهده عليه

الصلاة والسلام، وكذا في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، كما قال

أبو هريرة رضي الله عنه: «مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي

إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ» (194).

4- في عهد الصحابة وُجِدَ نفر ليس بالقليل اهتم بكتابة الحديث

النبي، وقد ساق الدكتور مصطفى الأعظمي في كتابه: «دراسات في

الحديث النبوي» عددًا كبيرًا أوصلهم إلى اثنين وخمسين صاحبًا كلهم

ما بين كاتب للحديث وبين من عنده أحاديث مكتوبة، ومنهم أبو أمامة

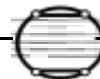
الباهلي ت(81هـ)، وأبو أيوب الأنصاري ت(52هـ)، وأبو بكر

الصدّيق، وأبو سعيد الخُدري ت(74هـ)، وأبو شاه رجل من اليمن،

وأبو موسى الأشعري ت(42هـ)، وأبو هريرة ت(57هـ)، وأبي بن

كعب ت(22هـ)، وأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ ت(20هـ)، وأنس بن مالك

¹⁹⁴() رواه البخاري في العلم، باب كتابة العلم (113).



ت(93هـ).. رضي الله عنهم أجمعين، وغيرهم كثير⁽¹⁹⁵⁾.

5- جاء التدوين الرسمي الذي تبنته الدولة الإسلامية – كما سبق بيانه في مبحث تاريخ تدوين السنة – في عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وهذا يُقرُّ به المستشرقون.

6- أما أن الكتابة كانت نتيجة صراع بين مدرستي الأثر والرأي فهذه فِرْيَةٌ أيما فرية، يدرك زيفها أيُّ قارئ لتاريخ تدوين السنة النبوية ومعرفة أنها جاءت بالحفظ والتناقل الدقيقين اللذين لم يعرف تاريخ البشرية دقة أكثر منه، ويدل على هذه الفِرْيَةِ من أنه يوجد في كلا المدرستين من أيَّد الكتابة وراها، ومن كره الكتابة، فممن أيَّدتها من مدرسة الرأي: حماد بن سَلَمَةَ (167هـ)، واللَّيْثُ بن سعد (175هـ)، ويحيى بن اليمَّان (189هـ)، وسفيان الثوري (161هـ) وغيرهم.

أما من المحدثين من مدرسة أهل الأثر فقد كره الكتابة: هَيْثَمُ بنُ

¹⁹⁵() ينظر: الفصل الأول، ص(92 – 142) من كتاب دراسات في الحديث النبوي.



بشير (183هـ)، وعاصم بن ضمرة (174هـ) وممن أجازها: عكرمة

بن عمار (159هـ)، ومالك بن أنس (179هـ) وغيرهم.

وهؤلاء كلهم في عصر واحد.

7 - من المعلوم أنه وُضِعَتْ ضوابطٌ دقيقة لحفظ السنة النبوية،

وعملت جهود جبارة بالإضافة إلى الكتابة تبين الصحيح من السقيم،

والسليم من العليل، ومنها:

أ - التثبُّتُ في رواية السنة.

ب- تَمْحِصُ الأسانيد وتدقيقُها.

ج- عرضُ الحديث على القرآن وما صح من السنة.

د- فَضْحُ الوضَّاعين والكذَّابين.

هـ - وضعُ قواعدٍ للتصحيح والتضعيف.

و- دراسة الرواة جرحًا وتعديلًا.



ز- بالإضافة إلى التدوين.

وبهذا يتبيّن أن السنة لم تكن كما رأى المستشرقون ومن تبعهم

من أبناء المسلمين أن السنة لم تدون في عصر النبي ﷺ وصحابته

الكرام أو أن الذي دُوّن كان نتيجة لصراع بين مدرستين⁽¹⁹⁶⁾.

¹⁹⁶() لمزيد البحث ينظر: كتاب دراسات في الحديث النبوي، وتاريخ تدوين السنة للدكتور/ مصطفى الأعظمي، وكتاب تقييد العلم للخطيب البغدادي، تحقيق: العش، وكتاب علوم الحديث ومصطلحه للدكتور/صباحي الصالح.



ثالثاً: التعريف بكُتُب السنة النبوية التسعة

□ مدخل:

قد مرَّ معنا أن كتابة السنة النبوية لم تكن ظاهرة موجودة في حياة النبي ﷺ بل وردت نصوص تمنع من كتابتها مثل قوله ﷺ: «مَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ»⁽¹⁹⁷⁾، وذلك خشية التباس السنة واختلاطها بالقرآن الكريم.

فلما تعلم الصحابة القرآن الكريم وكتبوه، أذن النبي ﷺ لبعض الصحابة بأن يكتبوا مثل إذنه لعبد الله بن عمرو بن العاص ٩ وغيره. فلما جاء عهد التابعين كتبوا شيئاً من السنة لتذاكرها ومراجعتها وليس لقصد التصنيف.

فلما تقادم العهد وتكاثر دخول الناس في الدين، وانتشر الصحابة في الأقطار، ومات أكثرهم اجتهد الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز

¹⁹⁷() رواه مسلم في العلم، باب في كتبة القرآن.. (3004).



هـ فأمر بعض العلماء بأن يكتبوا ما لديهم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكتب عدد منهم، منهم الإمام محمد بن مسلم بن عبيد الله المشهور بالزهري المتوفى سنة 124هـ فهو أول من دون السنن وجمعها جمعاً رسمياً.

وبعد ذلك استمرت الكتابة شيئاً فشيئاً حتى جاء القرن الثالث للهجرة، القرن الذهبي لتدوين السنة حيث جمعت الأحاديث وصارت في كتب مدونة، ومتداولة إلى يومنا هذا والحمد لله على فضله ومنته. ومن أبرز هذه الكتب:

1- كتاب الموطأ:

تأليف الإمام مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة المتوفى سنة (179هـ). ألّف كتابه الموطأ بطلب من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، حيث طلب منه أن يجمع ما ثبت لديه من سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ويُدَوِّنَه في كتاب، ويوَظِّئَه للناس.



- فاجتهد الإمام مالك رحمته الله في جمع ما لديه من الحديث حتى قال: «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأنني عليه فسمّيته الموطأ».
- ومن اجتهاده رحمته الله وحرصه أنه مكث أكثر من أربعين سنة في تأليفه وجمعه، فقد انتقى الأحاديث، وهذبها ونقّحها.
- ومن منهجه فيه أن يذكر المرفوع من حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ثم ما ورد من آثار الصحابة والتابعين في كل باب، وأحياناً يذكر ما عليه العمل أو ما عليه الإجماع، ونحو ذلك.
- ومن اجتهاده كان أغلب ما في الموطأ من الحديث صحيحاً، أما عدد أحاديثه فقد اختلف فيها أهل العلم، وهذا راجع إلى أن الموطأ روي بروايات متعددة؛ ولكن كلها متقاربة، يقول ابن حزم رحمته الله: «أحصيت ما في الموطأ لمالك، وما في حديث سفيان بن عيينة، فوجدت في كل منهما من المسند خمسمائة حديث ونيفاً، وثلاثمائة



مرسلاً ونيفاً، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها،
وفيها أحاديث ضعيفة». اهـ.

وقد طبع الكتاب عدة طبعات، وهو متداول بين أهل العلم
وطالبته، وقد شُرح عدة شروحات من أبرزها شرح الإمام أبي عمر
يوسف بن عبد البر الأندلسي هـ في كتابه العظيم الذي سمّاه: «التمهيد
لما في الموطأ من المعاني والأسانيد».

أما الإمام مالك فهو: إمام دار الهجرة، العالم الرباني، أبو عبد الله
مالك بن أنس الأصبحي، سيد فقهاء الحجاز، وُلِدَ سنة 95هـ بالمدينة
النبوية، ونشأ بها، وأدرك أفاضل التابعين، وأخذ عنهم العلم والحديث،
وهو من أول من جمع السنة النبوية، واشتهر أمره وصار يُرْحَلُ إليه،
وضُربَ به المثل حتى قيل: «لا يُفْتَى ومالك في المدينة».

وابْتُلِيَ في زمانه من قِبَل بعض الوُشاة الذين سَعَوْا في أمره لدى
الخليفة المنصور، ثم لما عرفه استسمحه لما قابله في الحج، ويتمتع



الإمام مالك بِخُلُقٍ رفيع وتواضعٍ جَمٍّ، وبذلٍ وَقْتَهُ للعلم والتعليم، والإفتاء والرواية، حتى توفاه الله تعالى بالمدينة النبوية سنة 179هـ، فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

2- مُسْنَدُ الإمام أحمد:

فهو كتاب عظيم جليل، جمع فيه الإمام أحمد بن حنبل ٤٠٠ ألف حديث. ألف حديث.

وغالب هذه الأحاديث صحيحة، وفيه كثير من الحسن، وفيه بعض الأحاديث الضعيفة.

رتَّبه الإمام أحمد على طريقة المسانيد، وهي أنه يجمع أحاديث كل صحابي على حِدَّة، فيجمع مثلاً أحاديث عبد الله بن عمر ٩ بغض النظر عن موضوع الأحاديث، مُبْتَدِئًا بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وهكذا مُخْتَتِمًا بأحاديث النساء.



أما الإمام أحمد: فهو إمام أهل السنة في زمانه، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وُلِدَ ببغداد سنة 164 هـ، نشأ بها نشأة أهل العلم، فظهرت عليه علامات النبوغ والنجابة، فحفظ القرآن صغيراً، وطلب العلم، واهتم بالسنة وجمّعها، فتلقى العلم عن الأكابر حتى كان شيخه الإمام الشافعي يُبجّله ويقول: «خرجت من بغداد، وما خلّفتُ بها ألقى ولا أنقى من ابن حنبل»، وامْتَحِنَ في عقيدته وبخاصة في مسألة خَلَقِ الْقُرْآنِ فَحُبْسِ وَأُوذِيَ وَضُرِبَ، وتتلّمذ على يديه عدد من أكابر المُحدِّثين كالإمام البخاري، ومسلم، وأبي داود، وغيرهم، وما زال يُحدِّث ويُعلِّم حتى توفاه الله في ربيع الأول سنة 241 هـ، ومشى في جنازته من لا يُحصَوْنَ عدداً، فرحمه الله - رحمة واسعة - وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

3- الجامع الصحيح للبخاري:

هو من أعظم كتب المسلمين، ألفه الإمام البخاري هـ قاصداً جمع



ما صح من الحديث دون استيعاب للجميع، جمعه خلال ست عشر سنة، وبلغ ما فيه بالمكرر (7397) حديثاً، وبدون المكرر (2761) حديثاً، ورتبه على الكتب وهي على الأبواب، وبدأ فيه بحديث النية المشهور، وجعل في التراجم أحاديث مُعَلَّقة. وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب شرحاً وتعليقاً واختصاراً ونقداً. ومن أفضل من قام بذلك الحافظ ابن حجر في كتابه: «فتح الباري».

أما الإمام البخاري فهو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، الجُعْفِيُّ مولاهم، ولد في 13 شوال عام 194هـ، وتوفي ليلة عيد الفطر عام 256هـ عن 62 سنة.

بدأ بحفظ الحديث وعمره ثلاث عشرة سنة، وبدأ يلقي العلم وعمره ثمان عشرة سنة. وامتاز بقوة الحفظ والهيبة والفقه، وبرع في العلل والرجال ومعرفة الصحيح من السقيم، وألف عدداً من الكتب منها:



الجامع الصحيح، التاريخ الكبير والأوسط والصغير، الأدب

المفرد، العلل، المبسوط، الكنى، وغيرها.

4- الجامع الصحيح لمسلم:

هو ثاني كتاب في الصحة بعد جامع البخاري، وقد قدمه بعضهم عليه لحسن ترتيبه، حيث رتبته على الكتب والأبواب بدون تسمية لها؛ بل سرّدًا، واجتهد العلماء بعده على وضع العناوين فيه، وجمع مسلم في صحيحه هذا طرق الحديث في موضع واحد غالبًا، وربما كرره في موضع آخر، ومن أشهر شروحه: شرح النووي عليه، واختصره جماعة، منهم: المنذري.

أما الإمام مسلم: فهو الإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ولد سنة 204هـ وتوفي سنة 261هـ تتلمذ على البخاري وأحمد وغيرهما، وألف المسند الصحيح، والتمييز في علل الحديث، والوحدان، وطبقات التابعين والمُخَضَّرَمِينَ، والمسند الكبير على



أسماء الرجال.

5- الْمُجْتَبَى «السنن الصغرى» للنسائي:

هذا الكتاب اختصره مؤلفه من سننه الكبرى، وذكر فيه الصحيح وبعض الضعيف؛ لذا سماه بعض العلماء: بصحيح النسائي، وقد رتبه على الكتب والأبواب، وذكر فيه أكثر من (5700) حديث بالمكرر، اهتم فيه بأدلة الفقهاء وعلل الأحاديث وأخبار الناقلين للخبر في سنده ومنتنه. وللسيوطي والسُّنْدِي تعليقات يسيرة نافعة عليه، والكتاب مرتَّب على الكتب والأبواب.

أما مؤلفه فهو أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ولد سنة 215هـ وتوفي سنة 303هـ، أخذ العلم عن الحفاظ الكبار، كابن رَاهَوَيْه، ورحل إلى أمصار الدنيا لطلب الحديث، وبرع في الحديث والرجال والعلل، وألف: السنن الكبرى، والصغرى، والضعفاء والمتروكين، ومسند علي، ومسند حديث مالك، وغرائب الزهري،



وغيرها.

6- السنن لأبي داود:

هذا الكتاب ألفه أبوداود قاصداً فيه الجمع بين الحديث والفقه والعلل والزيادات، انتخبه مؤلفه من بين 500 ألف حديث، فجاء أكثر من 5200 حديث بالمكرر، وجعل مؤلفه له رسالة لأهل مكة ذكر فيها شرطه وطريقته. وقد امتاز الكتاب بجمعه لأحاديث الأحكام.

وقام جماعة من العلماء بخدمة هذا الكتاب، فشرحه الخطابي، والسَّهَارنُفُورِي، واختصره المنذري، وعَلَّقَ على هذا المختصر ابن قَيِّم الجوزية تعليقاً عظيماً نفيساً، ولهذا الكتاب روايات كثيرة، يوجد في بعضها ما لا يوجد في الآخر، وقد رتبته على الكتب والأبواب.

أما مؤلفه فهو سليمان بن الأشعث السَّجِسْتَانِي، ولد سنة 202هـ وتوفي بالبصرة سنة 275هـ. وسمع من أحمد بن حنبل وغيره، وكان



من حُفَاط الحديث والعلل من النُّسك والعفاف والصلاح والورع. قال
الحربي: أُلَيْنَ لأبي داود الحديث كما أُلَيْنَ لداود ﷺ الحديد. وقد ألف
٤٠ - غير السنن- كتاب المراسيل.

7- الجامع للترمذي:

هذا من أسهل كتب السنن وأقربها تناوُلًا للعالم وعموم الناس،
حيث رتبه مؤلفه على الكتب والأبواب، ويُتبع كل حديث - غالبًا -
الحكم عليه بالصحة أو الضعف، وما فيه من فقه وعمل باختصار،
وذكر فيه الصحيح والحسن وما دونه، وبَيَّن - غالبًا - الضعيف
والواهي بعبارة مختصرة مفيدة، ولم يُكثِر من أهل العلم في زمنه
فاستحسنوه منه. وللكتاب عدة شروح منها: شرح لابن رجب، ولابن
العربي، والعراقي، والمُبَارَكْفُورِي وغيرهم.

ومؤلفه هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي، ولد



سنة 200 هـ وتوفي سنة 279 هـ. وصحب البخاري ولزمه واستفاد

منه، وألف: الجامع، والشمائل، والعلل الكبير، والصغير وغيرها.

قال البخاري له: ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي.

8- السنن لابن ماجه:

كتاب السنن هذا مكمل لبقية الستة، وجعل بعض العلماء كتاب

الموطأ بدلاً منه.

ذكر ابن ماجه في كتابه هذا أكثر من 4300 حديثٍ مرتبة على

الكتب والأبواب، فيها الصحيح والضعيف والواهي، وغالب زوائده

على الكتب السابقة فيها ضعف وفيها الصحيح. وللْبُوصِيرِي كتاب

جمع فيه هذه الزوائد ودرسها وحكم عليها، وبلغ عدُّها 1339 حديثًا؛

نصفها صحيح والباقي ضعيف.

أما المؤلف فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد القَزْوِينِي الرَّبْعِي، وُلِدَ



سنة 209هـ، وتوفي سنة 273هـ، ألف السنن، والتاريخ، والتفسير،

وكان ثقة له معرفة وحفظ ورحلة إلى العلم. رحمه الله.



رابعاً: الجهود الحديثة لخدمة السنة بالحاسب الآلي

دخل الحاسب الآلي - مشاركاً - في خدمة السنة النبوية هذا الزمن، دخولاً قوياً، من خلال العديد من البرامج والإصدارات المتتالية للشركات والمؤسسات العاملة في هذا المجال. ومن خلال ضرب مثال يتبين ذلك بشكل واضح لا ليس فيه.

المثال الأول: برنامج صخر للكتب التسعة:

هذا البرنامج له إصداران، نذكر منهما الثاني. حيث جمعوا فيه الكتب التسعة، وهي: الصحيحان، والسنن الأربعة، والموطأ، ومسند أحمد، والدارمي. وكان العمل فيها من خلال الخدمة التالية:

إدخال كامل لهذه الكتب كما وردت عن أصحابها، مع ترقيمها بعدة أرقام - حسب الطبعة - وضبطها بالشكل.

أ - قائمة (عرض)، وفيها عرض النصوص بدلالاتها وأرقامها، وأبواب هذه الكتب الفقهية عدا المسند، وأطراف الأحاديث فيها،



وفهرس للآيات والأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، والمتواترة، والقُدسيّة، والأعلام، والرواة، والأشعار، وأقوال المؤلفين مع تخصيص الترمذي بذلك.

ب- قائمة (بحث)، وتشمل: البحث بالرواة، والكلمة بتصريفها، والتخريج، والموضوع الفقهي، والمتنوع.

ج- قائمة (معاجم)، وتشمل معجمًا لألفاظ كل الأحاديث، ومعجمًا للغريب والرواة المُبهمين.

د- قوائم أخرى تشمل التعريف بهذه الكتب وأصحابها، ومراجع البرامج من الكتب المطبوعة، وتدريبات في المصطلح والفقه وغيره، وخيارات الترقيم والطباعة، واختيارَ كتاب معين، وتعريفًا بالبرنامج وطريقة العمل فيه.

1- في شاشة عرض الحديث نجد الخدمات التالية: نص

الحديث مشكلاً – مدخل لقراءة الآية المذكورة بصوت الحُصيري ١٠



مدخل للمعاني الغريبة في الحديث – مدخل للرواة بتراجم وأسماء
الشيوخ والتلاميذ والرتبة والجرح والتعديل، مدخل للموضوعات التي
يدخل فيه الحديث، مدخل لأطراف الحديث في الكتب المعروضة،
مدخل لتخريج الحديث من بقية الكتب، مدخل لرسم شجري لأطراف
الأحاديث في الكتاب الواحد وكل الكتب، مدخل لشرح الحديث من
شروح هذه الكتب المشهورة كفتح الباري وغيره، مدخل لنقل النص
وطباعته.

خدم هذا البرنامج علم الحديث من خلال ما يلي:

جمعه في قرص واحد يسهل حمله في الحضر والسفر بدون

مشقة.

▪ إخراج الحديث منه بالبحث خلال ثوانٍ معدودة.

▪ تخريج ذاك الحديث من بقية الكتب التسعة.

▪ جمع طرقه في موضع واحد بالرسم الشجري.



■ الحكم على السند خصوصًا بالرواة، وعلى الحديث عمومًا

بالطرق الأخرى.

■ إمكانية جمع حديث راوٍ معين من خلال كتاب معين أو كل هذه

الكتب.

■ إمكانية جمع مرويات راوٍ عن آخر من خلال كتاب معين أو

كل هذه الكتب.

وتكمن أهمية ذلك في علل العلل، حال ذلك الراوي في شيخه،

وهل له رواية عنه، وما عدد هذه المرويات ومن صححها وقرائن

ذلك.

استخرج عدد مرويات كل راوٍ في كل كتاب وبيانها بطرق

الإحصاء المعاصرة.

■ من الأمثلة أيضًا: برنامج الموسوعة الذهبية، وبرنامج الألفية

– بإصدارية، لمركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي بالأردن. فهذان



البرنامج من أوسع البرامج كمّا لكتب الحديث، ففي الثاني منهما
1300 مجلد. وخدمتهما للسنة النبوية مشابهة لما قبلها، ونحن نستبشر
بخدمة الحاسب الآلي للسنة النبوية إلا أنها لا زالت الجهود المذكورة
في بدايتها وتحتاج إلى توثيق علمي من جهات علمية معتبرة.
وهذا لا يلغي ما سبق ذكره من الفوائد، إلا أنه لا يعتمد عليها
اعتمادًا كليًا. والله أعلم.



خامساً: التعريف ببعض المصطلحات الحديثية

□ للحديث عدة تقسيمات بعدة اعتبارات:

□ التقسيم الأول: باعتبار وصوله إلينا.

ينقسم الحديث باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين:

1- المتواتر:

تعريفه لغة: التتابع.

اصطلاحاً: ما رواه جماعة عن جماعة يستحيل في العادة

تواطؤهم على الكذب، وأسندوه إلى شيء محسوس.

وينقسم إلى قسمين:

أ – متواتر لفظاً: وهو ما رواه جماعة واتفقوا على لفظه.

مثاله: قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنْ



النار» فقد رواه أكثر من سبعين صاحبياً» (198).

ب- متواتر معنى: ما اتفق فيه الرواة على معنى كلي، وانفرد كل

حديث بمعناه الخاص.

مثاله: أحاديث الشفاعة، والمسح على الخفين.

2- الأحاد:

تعريفه لغة: جمع أحد بمعنى الواحد.

اصطلاحاً: الخبر الذي لم يجمع شروط المتواتر.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ – المشهور: وهو لغة: المُسْتَفِيض المُتَنَشِّر.

اصطلاحاً: ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يصلوا إلى حد التواتر.

¹⁹⁸() أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم، برقم (110)، ومسلم، برقم (2، 3، 4).



وقد تُطْلَق الشهرةُ على غير المشهور الاصطلاحي: مثل ما يشتهر على ألسنة الناس، أو يشتهر عند فئة منهم، كأن يشتهر عند المحدثين أو الفقهاء أو عامة الناس أو غيرهم. ولا يلزم أن يكون صحيحًا أو ضعيفًا.

مثال المشهور اصطلاحًا: قوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالَمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا فَسَلُّوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» (199).

مثال المشهور على الألسنة: وهو صحيح، قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» (200).

مثال المشهور على الألسنة: وهو ضعيف حديث: «اختلاف أمتي

¹⁹⁹ () رواه البخاري في العلم، باب كيف يقبض العلم (100)، ومسلم (2673).

²⁰⁰ () رواه البخاري في الإيمان، باب أي الإسلام أفضل (11)، ومسلم (42).



رحمة»(201).

ب- العزيز:

تعريفه لغة: من عَزَّ عَزَّ بَعَزَّ – بالكسر – إذا قَلَّ بحيث لا يكاد يوجد،

وإما من عَزَّ يَعُزُّ – بالفتح – إذا اشْتَدَّ وَقْوِيَّ.

اصطلاحاً: ما رواه اثنان ولو في طبقة واحدة، ولم يَقِلَّ الرواة في

جميع الطبقات عن اثنين، مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس،

ورواه البخاري من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا

يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ

أجمعين»(202).

والعزيز: منه الصحيح، والحسن، والضعيف.

²⁰¹() حكم عليه بالوضع الشيخ الألباني راجع ضعيف الجامع، ص(34)، (230).

²⁰²() رواهما البخاري في الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، برقم(14)،
و(15)، ومسلم(44).



ج- الغريب:

تعريفه لغة: المُنْفَرِد عن إخوانه.

اصطلاحًا: ما رواه شخص واحد ولو في طبقة من طبقات

الإسناد.

والغريب منه الصحيح، ومنه ما ليس بصحيح، وذلك هو الغالب

على الغرائب؛ قال الإمام أحمد رحمته الله: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب،

فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء.

وقد يقول بعض العلماء في حديث: إنه غريب، وهو يعني أنه

ضعيف.

أمثله:

1- مثال الغريب الصحيح: قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال



بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»⁽²⁰³⁾.

2- مثال الغريب الضعيف: ما رواه الترمذي عن أبي هريرة

قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى بعد المغرب سِتَّ ركعاتٍ

لم يتكلَّم فيما بينهن بسوءٍ عُدِلْنَ له بعبادةٍ تَنْتِي عشرة سَنَةٍ» قال

الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحُبَاب، عن

عمر بن أبي خَنَعَم، وقال البخاري في عمر هذا: مُنْكَر الحديث،

وضَعَفَه جدًّا⁽²⁰⁴⁾.

□ التقسيم الثاني: تقسيم الحديث من جهة المُسْنَد إليه

(المنقول عنه):

ينقسم الحديث من هذه الجهة إلى أربعة أقسام، هي: الحديث

القدسي، والحديث المرفوع، والحديث الموقوف، والحديث المقطوع.

²⁰³() رواه البخاري في أول صحيحه، باب كيف بدء الوحي، ومسلم في الإمارة (1907).

²⁰⁴() راجع ضعيف الجامع، ص(816) (5661).



1- الحديث القدسي:

ويسمى: (الحديث الرباني)، و(الحديث الإلهي).

تعريفه لغة: من القداسة، وهي الطهارة والنزاهة.

اصطلاحاً: ما رواه النبي ﷺ عن ربه تبارك وتعالى.

مثاله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله

تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك

فيه غيري تركته وشركه» (205).

الفرق بين القرآن، والحديث القدسي، والحديث النبوي:

1- القرآن لفظه ومعناه من الله، ومُنْعَبَدٌ بتلاوته، ومعجزٌ

بأقصر سورة منه، قد ثبت بالتواتر، فكلُّه مقطوعٌ بصحته، ويحرم على

الجنب قراءته، ويحرم مسُّه على المحدث، ولا تجوز روايته بالمعنى.

²⁰⁵() رواه مسلم في الزهد، باب من أشرك في عمله غير الله (2985).



2- أما الحديث القدسي، فلفظه ومعناه من الله؛ لكنه ليس متعبداً بتلاوته، وليس معجزاً، ومنه الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع، ولا يحرم على المُحدث – حدثاً أصغر أو أكبر – قراءته ولا مسه، وتجاوز روايته بالمعنى.

3- أما الحديث النبوي، فلفظه من عند الرسول ﷺ، وليس متعبداً بتلاوته، وليس مُعْجِزاً، ومنه الصحيح والضعيف والموضوع، ولا يحرم على المحدث – حدثاً أصغر أو أكبر – قراءته، ولا مسه، وتجاوز روايته بالمعنى.

المؤلفات فيه كثيرة، منها:

— الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية، للمناوي، جمع فيه 272 حديثاً قدسياً.

— الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية، لمحمد المديني، جمع فيه 863 حديثاً.



2- الحديث المرفوع:

وينقسم إلى قسمين: مرفوع صريح، ومرفوع حكماً:

أ – المرفوع الصريح: هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو إقرار، أو وصف في خُلقه صلى الله عليه وسلم أو خُلُقته. فمثال المرفوع من القول: حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تَسُبُّوا الأمواتَ فإنَّهم قدَّ أفضوا إلى ما قدَّمُوا» (206).

ومثال المرفوع من الفعل: ما رواه البراء رضي الله عنه قال: «كان ركوعُ النبي صلى الله عليه وسلم وسجودُهُ وإذا رفع رأسَهُ من الركوع وبينَ السَّجْدَتَيْنِ قريباً من السَّوَاءِ» (207).

ومثاله من الإقرار: «إقراره الجارية حين سألها: أين الله؟ قالت:

²⁰⁶() رواه البخاري في الجنائز، باب ما ينهى عن سب الأموات (1393).

²⁰⁷() رواه البخاري في الأذان، باب حد إتمام الركوع (792)، ومسلم (471).



في السماء، فأقرها على ذلك صلى الله عليه وسلم» (208).

ومثاله في الوصف في خلقه: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أجود

الناس وكان أشجع الناس» (209) الحديث.

ومثاله من الوصف في خلقته: قول البراء رضي الله عنه: «كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجهًا وأحسنه خلقًا ليس بالطويل البائن ولا

بالقصير» (210).

ب – المرفوع حكمًا:

وهو ما كان له حكم المضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أنواع،

منها:

1- أن يضيف الصحابي شيئًا إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ولم

²⁰⁸() رواه مسلم في المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة (537).

²⁰⁹() رواه البخاري في الأدب، باب حسن الخلق (6033)، ومسلم (2307).

²¹⁰() رواه البخاري في المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم (3549)، ومسلم (2337).



يذكر أنه علم به، كقول أسماء بنت أبي بكر ٩: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ

النبي ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ» (211).

2- أن يقول الصحابي عن شيء بأنه من السنة، كقول ابن

مسعود ١٢: «من السنة أن يخفي التشهد»، يعني في الصلاة (212).

3- أن يقول الصحابي: أَمَرْنَا، أو نَهَيْنَا، أو أَمَرَ النَّاسَ، ونحو

ذلك، كقول ابن عباس ٩: «قال أمر الناس أن يكون آخر عهدهم

بالبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ خُفِّفَ عَنِ الْحَائِضِ» (213).

وقول أنس بن مالك ١٢: «وَقَّتْ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ

الْأَظْفَارِ وَنَتْفِ الْإِبْطِ وَحَلْقِ الْعَانَةِ أَنْ لَا تَتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ

لَيْلَةً» (214).

²¹¹() رواه البخاري في الذبائح، باب لحوم الخيل (5519)، ومسلم (1942).

²¹²() رواه أبوداود في الصلاة (986)، والترمذي في الصلاة (291).

²¹³() رواه البخاري في الحج، باب طواف الوداع (1755)، ومسلم (1328).

²¹⁴() رواه مسلم في الحيض، باب أحفوا الشوارب (258).



3- الحديث الموقوف:

تعريفه: ما أُضيف إلى الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم

وتقريراتهم موقوفاً عليهم، لا يُتجاوزُ به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والموقوف: منه الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع.

أمثلة الموقوف:

أ - من القول: قول ابن عمر رضي الله عنهما : «إذا أمسيت فلا تنتظر

الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك،

ومن حياتك لموتك»⁽²¹⁵⁾.

ب- من الفعل: كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا قام له رجل عن مجلسه، لم

يجلس فيه.

4- الحديث المقطوع:

وجمعه: المقاطع والمقاطع، وهو: ما جاء عن التابعين موقوفاً

²¹⁵() رواه البخاري في الرقاق، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «كن في الدنيا..» (6416).



عليهم من أقوالهم وأفعالهم، وأدخل بعض أهل العلم في المقطوع ما روي عن دون التابعين أيضاً.

والمقطوع: منه الصحيح، والحسن، والضعيف، والموضوع.

مثال الحديث المقطوع: عن ابن سيرين، قال: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم».

الفرق بين المُنْقَطِع والمَقْطُوع:

المنقطع غير المقطوع: فالمقطوع من أقسام الحديث، باعتبار ما ينتهي إليه السند. والمنقطع من أقسام الحديث الضعيف، بسبب سَقْطِ في الإسناد.

مضان وجود الموقوف والمقطوع: كتب المصنفات، كمصنف عبدالرزاق ومصنف ابن أبي شيبة.

□ التقسيم الثالث: تقسيم الحديث من حديث القَبُول والرَدِّ:



ينقسم الحديث من حيث القبول والرد إلى قسمين:

الأول: حديث مقبول: وهو إما صحيح أو حسن، وكل منهما

ينقسم إلى قسمين: صحيح لذاته ولغيره، وحسن لذاته ولغيره.

الثاني: حديث مردود: وهو إما ضعيف أو موضوع. والضعيف

في الجملة ينقسم إلى ضَعْفٍ يسير يمكن انجباره وزَوَالُهُ، وضَعْفٍ شديد لا يمكن انجباره.

وإليك تفصيل هذه الأقسام:

أولاً: الحديث المقبول: وهو أربعة أقسام:

1- الصحيح لذاته:

الصحيح لغة: ضد السقيم.

اصطلاحاً: ما رواه عدل، تَأَمَّ الضَّبْطُ، بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ، غير مُعَلٍّ،

ولا شاذ.



شرح التعريف:

اشتمل هذا التعريف على خمسة شروط، إليك بيانها:

أ - أن يرويه عدل، والعدل من الرواة من ثبتت عدالته، وهو:

المسلم، البالغ، العاقل، السالم من أسباب الفسق وما يُخلُّ بالمروءة.

ب- أن يتصف راويه بتمام الضبط، والضبط: الحفظ، ويكون في

الصدر باستحضاره متى شاءه، وفي الكتاب بصيانتة منذ سماعه إلى

حين أدائه منه.

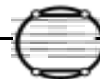
ج- اتصال السند: وذلك بأن يكون كل راوٍ قد أخذ عن قبله

بإحدى طرق التحمل الصحيحة.

د- ألا يكون معللاً، والمعل: ما فيه علة، والعلة: سبب غامض

خفيٌّ قادحٌ في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

هـ - ألا يكون شاذاً، والشاذ: ما رواه المقبول مخالفاً من هو



أرجح منه في الإتقان أو زيادة العدد. وقولنا: ما رواه المقبول، شامل للراوي الثقة «وهو العدل الذي تم ضبطه»، كما يشمل الراوي الصدوق «وهو العدل الذي خف ضبطه قليلاً».

مثال الصحيح لذاته:

ما أخرجه البخاري في صحيحه: حدثنا سليمان بن حرب، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ثَلَاثٌ مِنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَدَّفَ فِي النَّارِ» (216).

فهذا الحديث صحيح لتوفر شروط الصحة فيه، فالإسناد متصل، والرواة كلهم عدول، تأموا الضبط، وسليم من الشذوذ والعلة.

2- الحسن لذاته:

²¹⁶() رواه البخاري في الإيمان، باب حلاوة الإيمان (16)، ومسلم (43).



الحسن لغة: ضد القبيح.

اصطلاحاً: ما رواه عَدْلٌ خَفَّ ضَبْطُهُ بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ، غير مُعَلٍّ ولا

شاذٍّ.

الفرق بينه وبين الصحيح:

لو نظرنا إلى تعريف كل منهما لم نجد هناك فرقاً كبيراً، بل نجد

بينهما اتفاقاً في أربعة شروط، هي:

- 1- اتصال السند.
- 2- عدالة الراوي.
- 3- السلامة من الشذوذ.
- 4- السلامة من العلة.

ويختلفان في أمر واحد، وهو الضبط، ففي الحديث الصحيح لا بد

أن يكون كل راوٍ من رواه متصفاً بالضبط التام، أما في الحسن فلا



يشترط تمام الضبط.

مثال الحديث الحسن:

ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده، قال: حدثنا يحيى بن سعيد،

عن بهز بن حكيم، قال: حدثني أبي، عن جدي، قال: سمعت رسول الله

ﷺ يقول: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ فَيَكْذِبُ وَيَلُ

لَهُ».

فهذا الحديث سنده متصل، وقد سلم من الشُّذُوزِ وَالْعِلَّةِ، وكل

رُواته ثقات — أي: عدول تَأْمُ الضبط — ما عدا بهز بن حكيم، فإنه قد

خَفَّ ضبطه؛ ولذا فإن الحديث من قِسْمِ الحسن لذاته.

3- الصحيح لغيره:

تعريفه: هو الحديث الحسن لذاته إذا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ.

شرح التعريف:



مرّ بك تعريف الحديث الصحيح، وأنه يحكم عليه بالصحة إذا توفرت الشروط المذكورة، أما الصحيح لغيره. فهو الحديث الحسن لذاته إذا روي من وجه آخر مثله، أو أقوى منه بلفظه، أو بمعناه، فإنه بذلك يقوى ويرتقي من درجة الحسن لذاته ليكون صحيحاً لغيره.

مثاله: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ٩ أن النبي ﷺ

أمره أن يُجَهَّز جيشاً، فنَفَدَتِ الإبل، فقال النبي ﷺ: «ابْتَغُ عَلَيْنَا إِبِلًا بِقِلَاصٍ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ إِلَى مَحِلِّهَا حَتَّى نُنْفِذَ هَذَا الْبُعْثَ قَالَ فَكُنْتُ أَبْتَاعُ الْبَعِيرَ بِالْقُلُوصَيْنِ وَالثَّلَاثِ».

فقد رواه أبوداود، وأحمد، والبيهقي، من طريق محمد بن إسحاق

– وقد صرح بالتحديث في بعض طرقه- ورواه البيهقي من طريق عمرو بن شعيب.

وكل واحد من الطريقتين بانفراده حسن، فبمجموعهما يصير

الحديث صحيحاً لغيره.



4- الحسن لغيره:

تعريفه: هو الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضاً.

مثاله: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» فهذا الحديث روي عن طرق كثيرة، وفي كل منها ضعف، لكنها عند بعض العلماء يمكن أن تتجبر ويكون الحديث حسناً لغيره (217).

بم تُعرف صحة الحديث أو حسنه؟

تُعرف صحة الحديث بواحد من ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون في مُصَنَّفٍ التزم فيه الصحة، إذا كان مُصَنِّفُهُ

ممن يُعْتَمَدُ قوله في التصحيح، كصحيح البخاري ومسلم.

²¹⁷() راجع صحيح الجامع (2/727) (3913).



الثاني: أن ينص على صحته إمام يُعْتَمَدُ قوله في التصحيح والتضعيف، ولم يكن معروفاً بالتساهل فيه، كالإمام أحمد بن حنبل هـ .

الثالث: أن يجمع طرق الحديث، وينظر اختلافها، ودرجات رواته – إذا كان من المختصين بهذا العلم – فإذا تمت فيه شروط الصحة الخمسة حُكِمَ بصحته.

ثانياً: الحديث المردود:

وهو قسمان: الضعيف والموضوع:

1 – الضعيف:

الضعيف لغة: من الضعيف، ضد القوة.

اصطلاحاً: ما فقد شرطاً فأكثر من شروط الحديث الحسن.

حكمه: الضعيف مردود، لا يعمل به.

أقسامه:

تتفاوت مراتب الضعيف، وذلك حسب الضعف الحاصل في



الحديث، وهو في الجملة يقسم باعتبارين:

الأول: بالنظر لأسباب الضعف المتنوعة.

الثاني: بالنظر لقوة الضعف من عدمه.

أ – من أنواع الضعيف:

1- المرسل:

تعريفه لغة: المَطْلَق، وهو ضد المُقَيَّد، فكأن المرسل أطلق

الإِسْنَادَ ولم يُقَيِّدْهُ براوٍ معروف. اصطلاحاً: ما أضافه التابعي إلى

النبي ﷺ بدون واسطة.

صورته: أن يقول التابعي: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل

كذا، ونحو ذلك.

مثاله: ما رواه أبوداود في المراسيل، من طريق هشام بن عروة،

عن أبي حازم، عن سعيد بن المسيب، قال: قال رسول الله ﷺ:

«من ضرب أباه فاقتلوه».



فهذا الحديث ضعيف؛ لأنه مرسل، ولذلك لا يعمل به.

وسبب كون المرسل ضعيفاً: أننا لا ندري عن روى التابعي هذا

الحديث، وهل هو عن ثقة أو غير ثقة.

فإن قيل: إن التابعي لابد أنه رواه عن صحابي، والصحابة كلهم

عدول، ولا يضر الجهل بالصحابي. فالجواب عن ذلك أن نقول: ليس

شرطاً أن يكون التابعي رواه عن صحابي؛ لأنه قد يرويه عن تابعي

آخر، وهذا التابعي الآخر لا تعرف حاله، ثم إن التابعي الآخر قد

يرويه عن تابعي، وهكذا، حتى إنه قد وجد في حديث واحد ستة رجال

من التابعين، يروي بعضهم عن بعض.

المؤلفات في الحديث المرسل:

1- المراسيل، لأبي داود.

2- المراسيل: لابن أبي حاتم.

ويدخل في هذين الكتابين الحديث المنقطع؛ لأنهم قد يطلقون



المرسل على كل ما فيه انقطاع.

3- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي.

2- المعلق:

تعريفه لغة: اسم مفعول، من علق الشيء بالشيء إذا ناطه وربطه به وجعله معلقًا.

اصطلاحًا: ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر.

ومبدأ الإسناد هو: جهة المصنف، فأول السند شيخه، وآخره

الصحابي.

ومن صورته: أن يحذف المصنف شيخه فقط، أو يحذف جميع

السند إلا الصحابي، أو يحذف جميع السند، ويقول: قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم .

وسبب إدخال المعلق في الضعيف: الجهالة بحال الواسطة، وهو



الراوي المحذوف.

حكم المعلقات في الصحيحين:

الحديث المعلق مردود؛ لأنه غير متصل الإسناد، لكن إن وجد المعلق في كتاب التزم مصنفه الصحة فيما يورده، كالصحيحين، فهذا ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المعلق بصيغة الجزم، مثل: قال، وذكر، وحكى، وهذه الصيغة تعتبر حكمًا بصحة الحديث إلى من عُلّق عنه.

مثاله: قول البخاري: وقال صلة، عن عمار: «من صام يوم

الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم» (218).

القسم الثاني: المعلق بصيغة التمرّض، مثل: قيل، وذكر، وحكي، فهذا ليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح

²¹⁸() رواه في الصوم، باب (11)، قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا رأيتم الهلال...».



والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث وإِ، وذلك لوجوده في كتاب
التزم صاحبه الصحة.

ومثال ما ذكر بصيغة التمريض - وهو صحيح - قول البخاري

هـ تعالى: ويذكر عن عبد الله بن السائب قال: «قرأ النبي صلى الله عليه وسلم

(المؤمنون) في الصبح، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر

عيسى أخذته سلعه فركع» (219).

وقد عني الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - بوصل مُعلقات

البخاري في مقدمة شرحه عليه، المسماة: «هَدْي السَّارِي» مقدمة فتح

الباري بشرح صحيح البخاري، ثم خَصَّص لها كتابًا سماه: «تَغْلِيْق

التَّغْلِيْق».

3- المَعْضَل:

تعريفه لغة: اسم مفعول، من عضل: إذا ضاق واشتد، ومنه داء

²¹⁹() رواه في الأذنان، باب (106) الجمع بين السورتين...



عضال، ومنه: المعضلات، وهي الشدائد.

اصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر، على التوالي.

وصورته: أن روي تابع التابعي عن النبي ﷺ حديثًا، أو

يروى الراوي عن شخص لم يلقه حديثًا، ويُعلم بسند آخر أن بينهما

راويين فأكثر، أو أن يقول أحد المصنفين: قال رسول الله ﷺ، أو

بلغني عن النبي ﷺ كذا وكذا.

وسبب إدخاله في الضعيف: الجهالة بحالة الوسطة، وهم الرواة

الساقطون من الإسناد.

4- المُنْقَطِع:

تعريفه لغة: اسم فاعل، من القطع، ضد الوصل، وهو الفصل،

وإبانة شيء عن شيء. وأما اصطلاحًا، فله إطلاقان: عام، وخاص.

أما العام: فكل خبر لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه.



فعلى هذا يدخل فيه المرسل، والمعلق، والمعضل.

وأما الخاص: فكل خبر سقط من إسناده راو واحد، في موضع

واحد، أو أكثر، غير الصحابي وشيخ المصنف.

وسبب ضعفه: الجهالة بالواسطة، وهو الراوي الساقط من

الإسناد.

وهناك أنواع أخرى كثيرة لا مجال لسردها هنا.



سادسًا: نُبَذَ عن الجَرَحِ والتَّعْدِيلِ

□ تعريف كل منهما:

التعديل لغة: تفعيل من العدل، وهو ضد الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم، قال ابن الأثير: هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم.

اصطلاحًا: الحكم على الراوي بأنه عدل ضابط.

والعدل والعدالة في حده كلام طويل عند علماء الأصول والمصطلح، ومن أحسن ما قيل في العدل ما قاله ابن الصلاح: أن يكون مسلمًا، بالغًا، عاقلًا، سالمًا من أسباب الفسق وخوارم المروءة. **والضبط لغة:** قال في القاموس: ضبطه ضبطًا: حفظه بالحزم، ورجل وجمل ضابط: قويٌّ شديد.

اصطلاحًا: أن يكون الراوي مُتَّقِظًا غير مُعَقَّل، حافظًا إن حَدَّثَ



من حفظه، ضابطاً لكتابه من التبديل والتغيير إن حَدَّثَ منه، عالمًا بما يُميلُ المعنى إن روى به.

تعريف الجرح: لغة: مصدر من جَرَحَ يَجْرَحُه إذا أحدث في بدنه جرحًا.

اصطلاحًا: الطعن في الرواة بما يَسْلُبُ عدالتهم أو ضبطهم.

بم يحصل الجرح؟ قال ابن حجر: الطعن يكون بعشرة أشياء، بعضها أشدّ في الجرح من بعض.

خمسة منها تتعلق بالعدالة.

وخمسة منها تتعلق بالضبط.

ما يتعلق بالعدالة:

1- الكذب على رسول الله ﷺ.

2- التهمة بذلك الكذب.



3- الفسق بالفعل أو بالقول الذي لا يبلغ حد الكفر.

4- الجهالة.

5- البدعة.

6- عدم المروءة.

ما يتعلق بالضبط:

1- سوء الحفظ.

2- فُحْشُ الْعَلَطِ.

3- الْغَفْلَةُ.

4- الْوَهْمُ.

5- مخالفة الثقافات.

6- الاختلاط وإن كان بعضهم يعده من سوء الحفظ.

حكم الجرح والتعديل:

لا شك أن جرح الناس لا يجوز، وهذه هي الغيبة، لكن هل يدخل

جرح الرواة لمصلحة الرواية في هذا الأمر؟

يقول أهل العلم: لا. ومعنى ذلك أنه يجوز جرح الرواة لمصلحة

الرواية⁽²²⁰⁾؛ لقوله تعالى: (ثَٰنِيَ ثَنٍ مُّثْنٍ ثَلَاثٌ رَّابِعَةٌ فَخَمْسٌ سِتٌّ سَبْعٌ ثَمَانٌ تِسْعٌ عَشْرٌ مِائَتٌ أَلْفٌ ثُمَّ كُنْتُمْ تُعْرَفُونَ) [سورة الفجر: ١-٢٠]

قف ق ([الحجرات: 6].

والقياس على الشهادة، بل هي أعظم؛ لأنَّ فيها مصلحة عامة

للأمة، لذلك نرى كلمات كثيرة وردت عن السلف في الجرح والتعديل

تبيين جوازہ، بل وجوبہ أحياناً؛ من ذلك ما رواه عبد الله بن أحمد أن

رجلاً يُدعى أبا ثَرَابِ الخُسَينِي جاء إلى أبيه، فجعل الإمام أحمد يقول:

فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء،

فالتفت إليه أبي فقال له: ويحك هذه نصيحة وليست غيبة.

وقيل ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تَرَكْتَ

²²⁰() يقول الزركشي ٤١: إنما يجوز الجرح في الرجل إذا احتيج إلى الرواية عنه، وقد شغف المتأخرون بذكر معائب الشخص وإن لم يكن من أهل الرواية.



حديثهم خُصَمَاءُكَ عند الله تعالى، قال: لَأَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ خُصَمَائِي أَحَبَ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ خَصْمِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يقول: لم حَدَّثْتُ عَنِي حَدِيثًا تَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ. ويقول شعبة: تَعَالَوْا نَعْتَبْ فِي اللَّهِ سَاعَةً.

فالذي ينبغي أن يُعْلَمَ في الجرح والتعديل أنه حفظ لهذا الدين، لذلك ذكر أهل العلم أنه يجب في المتكلم في الجرح: التَّنَبُّت، يقول ابنُ دقيق العيد هـ: أعراض المسلمين حُفْرَةٌ مِنْ حُفْرِ النَّارِ وَقَعَ عَلَى شَفِيرِهَا طَائِفَتَانِ مِنَ النَّاسِ: المحدثون والحكام، ثم حذر هـ عن الوقوف في إحدى وجوه الخطأ في الجرح في الراوي فقال: والوجه التي تدخل الأمة منها خمسة، هي: الهوى والغرض، والمخالفة في العقائد، والاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر، والكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم، والأخذ بالتوهم مع عدم الورع.

نشأة علم الجرح والتعديل: ينقسم الكلام في هذا العنصر إلى ما

يلي:



- 1- بداية الكلام في جرح وتعديل الرواة مطلقاً.
- 2- بداية الاهتمام به مستقلاً علماً من العلوم.
- 3- بداية التصنيف في الرجال جرحاً وتعديلاً.
- 4- بداية ترتيب ألفاظ الجرح والتعديل وتفسيرها.

1- بداية الكلام في جرح الرواة وتعديلهم مطلقاً:

نشأ الكلام في جرح الرواة وتعديلهم منذ عهد الرسول ﷺ

حيث روي عن الرسول ﷺ أنه قال في الجرح لرجل أقبل عليه:

«يُنْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ» (221).

وقال في التعديل: نعم عبد الله خالد بن الوليد سيف من سيوف

الله.

لكن من المعلوم أن الرسول ﷺ لم يقصد هنا التثبت من

²²¹() رواه البخاري في الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً (6031) (10/452)،

قال رسول الله ﷺ: «يا عائشة متى عهدتني فحاشاً، إن شر الناس عند الله يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره».



الرواية، فالمقصود أنه تكلم في مبدأ الجرح، ولذلك اعتبر بعض أهل العلم التثبت من الرواية، فالمقصود أنه تكلم في مبدأ الجرح، ولذلك اعتبر بعض أهل العلم بداية الكلام الفعلي في جرح الرواة من بداية الفتنة، حيث وجدها المَغْرِضُونَ فرصة للدسّ على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فَأَرَّخَ بعضهم بداية الكلام من عصر صغار الصحابة كابن عباس 68 هـ، وعبادة بن الصامت 34، وأنس بن مالك 93، لذلك يقول ابن سيرين هـ: «كانوا في الزمان الأول لا يسألون عن الإسناد لكي يأخذوا حديث أهل السنة وَيَدْعُوا حديث أهل البدع».

لكن لم يكن هذا بكثرة؛ لأن الصبغة العامة للمجتمع لا زالت آثار الصحابة عليها واضحة من انتشار الصدق وهيبة كلام رسول الله

صلى الله عليه وسلم ..

ثم بعد ذلك جاء التابعون واشتهر منهم: ابن سيرين 110 هـ،



وسعيد بن المسيب 93هـ، والشعبي 104هـ، وغيرهم.

2- بداية الاهتمام به علمًا من العلوم:

جعل بعض العلماء بداية ذلك من ابن سيرين 110 هـ، بمعنى

أنه أوّل من تفرّغ وتخصّص لذلك، قال علي بن المديني هـ: «كان من

ينظر في الحديث وينشر الإسناد – لا نعلم أحدًا أول منه – محمد بن

سيرين، ثم كان أيوب، وابن عَوْن، ثم كان شُعْبَة، ثم كان يحيى بن

سعيد...» إلخ.

وقيل ليحيى بن مَعِين: تعرف أحدًا من التابعين كان ينتقي الرجال

كما كان ابن سيرين ينتقيهم فقال برأسه: أي لا.

وقال ابن رجب: وابن سيرين هـ أول من انتقد الرجال وميّز

الثقات من غيرهم، وقد رُوِيَ عنه من غير وجه أنه قال: «إن هذا العلم

دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».



وسبب ذلك أنه كثر الكذب على عليٍّ عليه السلام في تلك الأيام.

3 - بداية التصنيف في الرجال جرحًا وتعديلًا:

من أول من وصلتنا كتبهم يحيى بن معين 233هـ ، وأحمد بن

حنبل 241هـ - لو قدمناه على أحمد - ، ثم تلاهم طبقة البخاري وأبي

حاتم وأبي داود، ثم تتابع العلماء.

4 - بداية ترتيب ألفاظ الجرح والتعديل، وتفسيرها:

أول من عمل ذلك ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه: «الجرح

والتعديل».

واسمه: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس

الرازي م327هـ وسيأتي تفصيل لما ذكره ابن أبي حاتم إن شاء الله

عند بحث مراتب الجرح والتعديل.

شروط قبول الراوي:



يشترط في الراوي لقبول روايته شرطان هما: العدالة، والضبط،

وقد سبق تعريفهما، وهنا نُكْمِل ما يتعلق بهما.

- بم تثبت عدالة الراوي؟

تثبت عدالة الراوي بأحد أمرين لا خلاف فيهما. وأمر ثالث فيه

خلاف.

1- تَنْصِيصُ الْمُعَدِّلِينَ عَلَى عدالته.. بمعنى أن ينص أحد العلماء

الْمُعْتَبَرِينَ بأنه عدل أو ثقة... إلخ.

2- بالاستفاضة والشُّهرة. فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم من

أهل الحديث أو غيرهم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغنى عن

التنصيص.

قال ابن الصلاح: «وهذا هو الصحيح في مذهب الشافعي وعليه

الاعتماد في فن أصول الفقه، وممّن ذكر ذلك من أهل الحديث أبو بكر



الخطيب...».

قال السيوطي: «وسئل ابن مَعِين عن أَبِي عُبَيْدٍ فقال: مثلي يسأل

عن أَبِي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس».

3- قال ابن عبد البر: كل حامل علم، معروف العناية به، فهو

عدل محمول في أمره أبدًا على العدالة حتى يَتَبَيَّنَ جَرْحُهُ. وعليه فلا

يحتاج إلى أن يُسأل عن عدالته.

استند في ذلك إلى ما روى العَقِيلِي وابن عَدِيٍّ وغيرهما عن

إبراهيم بن عبد الرحمن العذري أن النبي ﷺ قال: «يحمل هذا العلم

من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين

وتأويل الجاهلين».

ووجه الدلالة منه أنه يبيِّن أنَّ من يحمل هذا العلم فهو عدل، لكن

نوقش هذا القول من وجهين:



1- من جهة ثبوته، ففيه كلام كثير، فبعضهم جعله ضعيفاً،

وبعضهم حسَّنه لكثرة طُرُقهِ، بل جعله بعضهم صحيحاً.

2- على فرض ثبوته، فقد قال السيوطي: «إنه إنما يصح

الاستدلال به لو كان خبراً، ولا يصح حمله على الخبر لوجود من

يَحْمِلُ العلمَ وهو غيرُ عدلٍ وغيرُ ثقةٍ، فلم يبق له مَحْمَلٌ إلا على الأمرِ.

ومعناه أنه أَمْرٌ للثقات بحمل العلم؛ لأن العلم إنما يُقْبَلُ عنهم. والدليل

على ذلك أن في بعض طرقه عند أبي حاتم: لِيَحْمِلَ هذا العلم، بلام

الأمر».

- بم يُعرَفُ ضَبْطُ الراوي؟

قال ابنُ الصلاح: يُعرف كونُ الراوي ضابطاً بأن نَعْتَبِرَ رواياته

برواياتِ الثقاتِ المعروفين بالضَّبْطِ والإِثقان، فإن وَجَدْنَا رواياته

موافقةً ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقةً لها في الأغلب



والمخالفة نادرة؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثَبَّتًا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلاف ضبطه، ولم نحتج بحديثه.

أقسام الضبط: ينقسم باعتبار الحِفْظِ إلى ضَبْطِ الصَّدْرِ، وضبط الكتاب. فأما ضبط الصدر: فقال ابن حجر: وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يَتَمَكَّن من استحضاره متى شاء؟

وأما ضبط الكتاب: فقال: صيانتَه لَدِيهِ منذُ سَمِعَ فِيهِ وَصَحَّحَهُ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْهُ.

مسائل مُتَفَرِّقة مُوجِزة في الجرح والتعديل:

- شروط الجَّارِح والمُعَدِّل:

1- العلم والتقوى والورع والصدق والعدالة، فمن لم يكن عدلاً فكيف يوثق بتعديله.

2- أن يكون عالمًا بأسباب الجرح والتعديل، يقول ابن حجر:



«وَتُقْبَلُ التَّزَكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بِأَسْبَابِهَا لَا مِنْ غَيْرِ عَارِفٍ؛ لِئَلَّا يَزَكِيَ
بِمَجْرَدِ مَا يَظْهَرُ لَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ مِمَارَسَةٍ وَاجْتِبَارٍ».

3- أن يكون عالمًا بتصاريف كلام العرب، فلا يضع اللفظ
لغير معناه، ولا يجرح بنقله لفظًا هو غير جارح.
4- أن يكون على علم بالأحكام الشرعية، فَرُبَّ جاهِلٍ ظَنَّ
الحلالَ حرامًا.

5- أن يكون أمينًا في النقل مُنْصِفًا في الجرح والتعديل.

العدد الذي يثبت به الجرح أو التعديل:

للعلماء في ذلك رأيان، الصواب منهما أن يثبت الجرح أو
التعديل بقول واحد من أهل الجرح والتعديل ولو كان عبدًا أو امرأة،
وذلك لما يلي:

1- أن العدد لا يُشْتَرَطُ في قَبُولِ الخبر فلا يشترط التعدد —

تبعًا لذلك — في جرح الراوي أو تعديله.



2- أن التزكية بمنزلة الحكم وهو لا يشترط فيه التعدد.

التفسير والإبهام في الجرح والتعديل:

1- اتفق العلماء على قبول الجرح أو التعديل المُفسَّرين؛ لأن

في كل منهما ما يساعد الناقد على تمييز ما هو جارح أو معدل.

2- التعديل والجرح من غير ذكر السبب.

أ – فأما التعديل فيقبل عند جمهور العلماء ولو كان من عدل

واحد، وذلك لأن أسباب التعديل كثيرة ويصعب تعدادها وحصرها،

فهذا يضطر الناقد إلى أن يقول: لم يفعل كذا، ولم يقترب كذا، ويذكر

كل الأمور التي يجب تركها على المسلم، ثم يذكر الأمور التي يجب

فعلها والتزم بها الراوي، وهذا مما يشق، ويعضد هذا أن الأصل في

الراوي العدالة ولا يلجأ لغيرها إلا بسبب ظاهر.



أما الجرح فلا يُقْبَلُ إِلَّا مُفَسَّرًا ، وهذا هو الصحيح عند جمهور العلماء؛ لأن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يصعب ذكره، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح، فقد يجرح أحدهم بما ليس بجرح.

ومن ذلك ما رُوِيَ ما قِيلَ لَشُعْبَةَ: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلَانٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بَرْدَوْنٍ فَتَرَكْتُهُ، والبردون: هو التركي من الخيل. ومعروف أنه ليس في أنظار هذا النوع من المخلوقات مَطْعَنٌ على الإنسان في دينه أو روايته.

وهذا هو ما عليه جمهور العلماء والنقاد كالبخاري ومسلم وأبي داود، وقد احتجوا بأحاديث جماعة جرحهم بعض العلماء وذلك لعدم ثبوت الطَّعْنِ الْمُؤَثِّرِ الْمُوجِبِ لِإِسْقَاطِ حَدِيثِهِمْ.

تعارض الجرح والتعديل:

بادئ ذي بدء لا يُصار إلى النظر في التعارض إلا إذا تبين



حقيقة التعارض، أما إذا أمكن الجمع بين القولين كأن يتبين أنه ضعيف في راي ثقة في آخر، أو ممن ضَعُفَ حاله في أول حياته ثم استقامت حياته في غير الكذب على رسول الله ﷺ. أو سوء حفظ وقع له في آخر حياته دون أولها وهكذا. فيعمل في هذه الحالات وما شابهها فيما يتبين من حاله.

أما إذا اجتمع الجرح والتعديل في راو، ولم يكن ممن سبق، فلا يخلو حينئذ إما أن يكون ذلك من إمام واحد، أو من أكثر.

فإن كان إمامًا واحدًا: كأن يَجْرَحَه مرة وَيُعَدِّلَهِ مرة أخرى، وحينئذ إما أن يُعْلَمَ المتقدم من القولين من المتأخر، فيعمل بالتأخر، سواء كان جرحًا أو تعديلًا، لأنه علم من حاله ما يسقط الحال الأولى. وإما أن لا يعلم وحينئذ يغلب جمهور العلماء التوقف، ولكن غالبًا ما تدل القرائن الأخرى على ترجيح أحد الرأيين.

وهذا الأمر - أعني اختلاف قول الراوي في الراوي - موجود



ولكن يندر أن يحصل تعارض لا مخرج له. فلا بد من التأمل والثبت في اللفظ والصيغ.

مثال: قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: وهو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف.

فهنا لم يرد ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقاً بدليل قوله: لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري.

وإما أن يقع التعارض بين شخصين، عدّل أحدهما الراوي وجرحه الآخر.

وهذه الحالة لها عدة صورة منها:

1- إذا عيّن الجارح سبباً أي مفسراً فيؤخذ قول الجارح إلا إذا

اعتبر الجرح غير جارح.



2- إذا عَيَّن الجارحُ سببًا ولكن بيَّن المعدِّلُ ما يُزيله، كمن

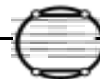
تُعَلِّمُ توبته فيقبل قولُ المعدِّلِ بالاتفاق إذا كان في غير الكذب على

رسول الله ﷺ.

3- إذا كان الجرحُ مُبْهَمًا غير مُفَسَّرٍ فيؤخذ التعديل؛ لأن

الأصل العدالة، وقيل يعمل بالمرجحات مثل: كثرة العدد، شدة الورع،

الشدة والتساهل، الأحفظ. وهكذا.



سابعًا: التكامل في منهج النقد عند المحدثين

لا شك أن السنة النبوية قد حظيت بعناية فائقة على مدار التاريخ الإسلامي منذ عصر الخلفاء الراشدين إلى يومنا هذا، فأدت هذه العناية إلى وجود منهج متكامل في النقد لدى المحدثين لا يضاهيه أي منهج، فحفظ الله تعالى به السنة النبوية من التحريف والزيادة والنقصان.

ويمكننا تلخيص هذا المنهج في المعالم الآتية:

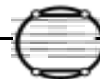
- 1- عناية المحدثين بسند الحديث: الذي هو الطريق الموصل إلى المتن، فالإسناد هو الذي يبنى علي في الغالب صحة الحديث من ضعفه، ولذلك به المحدثون غاية الاهتمام، فكان الإسناد خاصية من خصائص هذه الأمة، يقول أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة». ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «وعلم الإسناد والرواية مما خص



الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سلمًا إلى الدراية، فأهل الكتاب لا إسناد لهم يأترون به المنقولات، وهكذا المُبْتَدِعُونَ من هذه الأمة، أهل الضلالات، وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المِنَّة أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمُعَوِّجَ والقَوِيمَ، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأترونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل»⁽²²²⁾.

ومن هنا نجد اهتمام علماء السنة بالإسناد ظاهرًا، يقول عبد الله بن المبارك هـ: «الإسناد عندي من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» ويقول سفيان الثوري هـ: «الإسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح بأي شيء يقاتل». وروي عن مالك بن أنس هـ: «إن هذا العلم لحمك ودمك وعنه تسأل يوم القيامة فانظر عمن تأخذه»، ويقول

²²²() الفتاوى الكبرى (1/9).



الحاكم: «لولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرّس منارُ الإسلام، ولتمكّن أهل البدع والإلحاد فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترًا». وقال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنن فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».

ومن هنا تنوعت جهود العلماء في الاهتمام بهذا الإسناد، ومن

مظاهر ذلك:

- 1- عنايتهم بأحوال الرواة، وتصنيفهم حسب درجاتهم من القوة والضعف، بل لا يكاد يوجد راوٍ إلا والبلاغ عنه حاصل، والمصنفات في الرجال أكثر من أن تحصر، بل قد تنوعت وتعددت، ومنها مصنفات في الرجال بعامة، ومصنفات في الثقات خاصة، أو بالمجروحين خاصة، أو برجال كتب معينة، أو برجال طبقات معينة،



وهكذا.

2- عنايتهم باتصال الإسناد من انقطاعه، حتى وصل الأمر

إلى جمع طرق الحديث الواحد ليتبين ما فيه من خلل.

3- عنايتهم بأحوال الثقات خاصة، فألف في ذلك مؤلفات

خاصة.

4- عنايتهم بأحوال الضعفاء والمترولين.

5- عنايتهم بالوضّاعين وكشف زيفهم وكذبهم ووضعهم.

ودراسة ذلك كله دراسة تفصيلية كشفت عن دقة منهج المُحدّثين

في ذلك مما أبهر العقول وحير الألباب.

2- التّقييد العلمي لعلوم الإسناد والمّتن:

ومما لا يخفى أن منهج المُحدّثين اعتمد على قواعد وأصولٍ

وضوابط نشأت مع بداية العناية بالحديث والإسناد، حتى أصبحت

علوم الحديث، علمًا مستقلًا كبيرًا؛ بل قد تشعّب إلى علوم كما تدرسه



جامعات اليوم.

ويعتمد هذا التقعيد على التطبيق العملي من واقع المتن والأسانيد، وعمدة التقسيمات لهذا التقعيد على التطبيق العملي من واقع المتن والأسانيد لهذا التقعيد ما يلي:

- تقسيم الحديث من حيث وصوله إلينا.
- تقسيم الحديث من حيث قبُوله وردّه.
- تقسيم الحديث من حيث نسبته إلى قائله

العلل في الحديث:

وبلغت الدقة هنا مبلغها حيث تحدث أهل العلم عن منشأ العلل في الأحاديث. وبم يعلّل به الحديث؟ فخاضوا غمار هذا الفن الدقيق، فأصبحوا صيَّارِفَنَّهُ وَمَهْرَتَهُ، ولم يدخل فيه إلا الجهابذة الكبار الذين



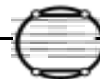
ذللوا الطرق الصعاب إلى من بعدهم.

ويبلغ تطور هذا التقعيد درجات عليا حيث درس أهل العلم نظرياً وتطبيقاً ما يتعلق بلطائف الأسانيد مما له أثر مباشر أو غير مباشر على صحة الحديث وضعفه، وذلك مثل رواية الآباء عن الأبناء والعكس، والسابق عن اللاحق، والمسلسل، وغيرها كثير.

وكتب المصطلح شاهدة على ذلك. وقد سبق معنا شيء من بيان ذلك في أول الكتاب.

3- عناية المحدثين بمتن الحديث:

متن الحديث كما عرفه السيوطي هو: ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، ومن المعلوم أن الوصول إلى صحة هذا المتن ونسبته إلى رسول الله ﷺ هو الغاية التي تصل إليها دراسة الإسناد، والحكم على الحديث يشمل الحكم على الإسناد والمتن، لذلك اهتم المحدثون بهذا المتن الذي هو الغاية المقصودة، ويمكننا أن نلخص بعض مظاهر



الاهتمام بالمتن في النقاط الآتية:

أ - التصنيف في علوم المتن المختلفة:

وعلوم المتن أخذت أشكالاً وأنماطاً متعددة، فالمتن من حيث قائله مثلاً، ومن حيث النظر فيه وبيانه وشرحه، ومن حيث جمعه مع نظيره، أو نظائره وغيرها.

ففي جانب نسبته إلى قائله نجد تقسيمهم للمتن من حيث قائله إما أن يكون حديثاً قدسياً، وهو المنسوب إلى الله تعالى وليس قرآناً.

أو حديثاً مرفوعاً وهو المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أو حديثاً موقوفاً وهو المنسوب إلى الصحابي.

أو حديثاً مقطوعاً وهو المنسوب إلى التابعي.

ومن حيث النظر في بيانه وشرحه، نجد العلوم المنبثقة من هذا

أكثر من أن تحصر، فهناك غريب الحديث، وشرح المتن، وأسباب



ورود الحديث، وناسخ الحديث ومنسوخه، ومحكم الحديث، ومختلف الحديث وغيرها.

أما من حيث جمعه مع نظيره أو نظائره ومقابلته بالمتون الأخرى، فهناك العناية بالتعارض والترجيح، والجمع بين الأحاديث المختلفة. وفيه بيان حالها من حيث الاتفاق والاختلاف، وهنا يخرج الشاذ، والمنكر والمحفوظ، والمعروف، والمضطرب، والمُعَلَّل، والمُدْرَج وغيرها.

ب- اهتمامهم بسلامة المتن من العِلَلِ الخَفِيَّةِ والظَاهِرَةِ:

العلة كما هو معلوم إما أن تكون علة ظاهرة يعرفها عامة المختصين المشتغلين بالحديث، وهذه تدرك بلا عناء شديد من خلال النظر في الإسناد والمتن.

أو علة خفية: لا تدرك إلا بالتأمل الدقيق وطول النظر وسعة العلم والإدراك والتعمق في هذا الباب.



من هنا اهتم العلماء بمعرفة هذه العلل وصنفوا مصنفات في بيانها تطبيقياً على آلاف الأحاديث، ومن خلال جمع الطرق وسَبَر الاختلافات بين الرواة، وعرض النص على غيره من النصوص النبوية أو القرآن.

وهذا الفن أعجز أولي الأبواب عن إدراكه حتى قال الحافظ ابن حجر هـ: «وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، ومَلَكة قوية بالأسانيد والمتون».

وقد قسموا العلة إلى علة في الإسناد، وعلة في المتن.

ج- اهتمامهم بالمعنى وسلامته من التغيير:

وهذا من أهم علوم المتن، إذ به تُعرف سلامة الحديث كما روي

عن النبي ﷺ، وتظهر هذه العناية فيما يلي:



— بيان التصحيح والتحريف الواقع في الحديث، وهذا فيه

مصنفات خاصة.

— بيان المُدرَج في الحديث مما ليس منه، وهذا يتضح من

شرح الحديث وجمع رواياته.

— بيان النص المقلوب وغير المقلوب بمعرفة ما أُبدل فيه

بعض الرواة.

— بيان ما وقع فيه اضطراب من خلال جمع روايات

الحديث الواحد.

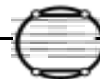
— بيان الزيادة الشاذة والصحيحة مما بُين في زيادة الثقات

وغيرها.

— بيان سلامة الحديث من الشذوذ والمخالفة والنكارة.

وفي كل هذه الفنون مؤلفات خاصة مع شروح الأحاديث

المتعددة.



د- اهتمامهم بنقد الحديث وفق قواعد وضوابط.

ومع هذا كله فقد عرضوا المتن إلى ميزان دقيق من النقد والتمحيص؛ فوضعوا قواعد خاصة تُعرف بها سلامة المتن وصحته، حتى ولو صح الإسناد؛ لأن الإسناد قد يكون ظاهره الصحة لكن يتبين الجرح من خلال هذه القواعد.

ومن ذلكم:

- مخالفته لصريح القرآن الكريم.
- مخالفته لصحيح وصريح السنة النبوية.
- مخالفته للإجماع القطعي.
- مخالفته لصريح العقل الذي لا يقبل الجدل.
- ركاكة ألفاظ الحديث وسماجتها.
- ما يقترن بالحديث من القرائن الدالة على كذبه.
- كل حديث يشتمل على فساد أو ظلم ونحو ذلك فهو دليل



على بطلانه.

وغير ذلك من القواعد التي فصلها الإمام ابن القيم هـ في كتابه:

«المنار المنيف»، وضرب أمثلة كثيرة عليها، فمن أراد التوسع

فليرجع إليه.

هذه جملة يسيرة في بيان منهج المحدثين في نقد الحديث والحمد

لله على حفظه الدين بحفظ هذه السنة.

الشبهة الواردة على منهج المحدثين في النقد.

يدور كلامهم حول شبهتين:

1- الشبهة الأولى: أن المحدثين اهتموا بالسند دون المتن،

فنفقوا السند دون المتن.

2- الشبهة الثانية: عدم منهجية المحدثين في أسباب الجرح

والتعديل.

ومعنى الشبهة الأولى: أن جهود المحدثين كانت منصبة على



السند دون المتن.

ويُجَاب عن هذه الشبهة بما ذكر في منهج المحدثين من أن عنايتهم بنقد المتن لا تقل عن عنايتهم بنقد السند، وكما قَعَدُوا القواعد للجرح والتعديل ونقد السند فقد قَعَدُوا لنقد المتن.

وإن المتأمل في منهج المحدثين لِيُذَكِّرَ هذا تمام الإدراك ويراجع ما قلنا في منهجيتهم في نقد متن الحديث ليطلع على بعض القواعد التي ذكروها.

أما الشبهة الثانية وموادها: أن الجرح والتعديل قائم على الفوضى بحسب ما تمليه الأهواء والرغبات الشخصية والحزازات النفسية ولم تكن قواعد علمية دقيقة يرجع إليها.

والجواب: أن من يردد هذه الشبهة ينبئ عن جهل عظيم في قواعد الجرح والتعديل فليرجع إلى ما كتبناه فيها.

(كُؤُوْوُؤُؤُ) [الأحزاب: 71].

ب - ومن ذلكم الأمر بتنفيذ أوامره واجتناب نواهيه، قال تعالى:

ج- التوجيه بالتأسي والافتداء به صلى الله عليه وسلم : (مَوْئِدٌ مَوْئِدٌ مَوْئِدٌ)

د - التحذیر الشدید من مخالفتہ ﷺ قال تعالیٰ: (رُکِکَکْ)

هـ - الأمر بالرجوع إليه عند التحاكم والاختلاف حال حياته

بج بخ بم بی بی تج تح تخ تم تی تی ثج ثم (النساء: 59)؛ بل يجب

نُؤو [النساء: 65].

و- الوعيد الشديد لمن لم يرض بالتحاكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

[النساء: 60 – 61].

ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «ألا إني أوتيتُ الكتاب ومثله معه ألا يُؤشكُ رجلٌ شبعان على أريكته يقولُ عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه

²²³() رواه الترمذي في العلم ح (2676) وصححه.



من حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرِّمُوهُ...» (224).

وهذا صريح في أن السنة النبوية صِنُو القرآن فهي المكملة له،
والمبينة لمجمله، والمخصصة لعمومه، فهي حجة مع القرآن الكريم.

ومن ذلكم ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ
وَمَنْ يَأْبَى قَالَ مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى» (225).

وروى البخاري أيضًا عنه رضي الله عنه قال: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ
وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ» (226).

وهذان الحديثان صيحان في أن طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم من

²²⁴() رواه أبوداود (4605)، والترمذي (2663)، والحاكم (1/108)، وصححه
وأقره الذهبي.

²²⁵() رواه البخاري في الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم (7280).

²²⁶() رواه البخاري في الجهاد، باب يقاتل من وراء الإمام (2957)، ومسلم (1835).



طاعة الله.

وفي مقابل وجوب طاعته حذر من مخالفته، روى الشيخان عن

أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» (227).

بل إن من خالفه فقد وقع في البدعة، روى البخاري ومسلم

وغيره عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ» (228).

وهكذا نجد أن الأدلة متضافرة في الدلالة على حجية السنة

النبوية وأنها المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ولا يمكن أن يفهم هذا الدين بدونها.

²²⁷() رواه البخاري في أول النكاح (5063)، ومسلم (1401).

²²⁸() رواه البخاري في الصلح، باب إذا اصطلحوا على (2697)، ومسلم في الأقضية، باب نقض الأحكام (1718).



أما أدلة الإجماع فقد حكاها غير واحد من أهل العلم، يقول الإمام الشافعي رحمته: «أجمع الناس على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس».

ويقول ابن حزم رحمته: «ومن جاءه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ أنه صحيح، وأن الحجة تقوم بمثله، أو قد صحح مثل ذلك الخبر في مكان آخر، ثم ترك مثله في هذا المكان لقياس، أو لقول فلان وفلان، فقد خالف أمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم واستحق الفتنة والعذاب الأليم».

ويقول الشوكاني: «إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورية دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام».

* * *

وبعد: فقد اتضح لنا أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بإجماع علماء الأمة سلفاً وخلفاً، وهي



المُكَمَّلَة للقرآن، والمفصَّلة لمجمله، والمقيَّدة لمطلقه، والمخصَّصة لعامه، والمفسَّرة لغامضه، والمبيَّنة لمعانيه، فهي القرآن مصدران متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يُستَغْنَى بأحدهما عن الآخر، ولا يتم كمال التشريع إلا بهما، ولكل منهما خصائصه التي ينفرد بها عن الآخر فيجتمعان فيما ذكر ويفترقان في بعض الخصائص والميزات.

والسنة النبوية هي التفسير العملي للقرآن الكريم والتطبيق الواقعي للدين، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقيم حياته على ما ينزل من عند الله تعالى من القرآن، فيراه الصحابة رضي الله عنهم فيعملون بما يعمل، وإذا ما احتاجوا إلى توضيح أمر، أو استفسار عن غامض، أو بيان لمشكل بادروا بالسؤال والمناقشة.

فالسنة هي التي يتم بها فهم القرآن الكريم، وبه يتم فهم السنة النبوية كما سبقت الإشارة إليه.



ب-شبه منكري الاحتجاج بالسنة والرد عليها:

أعداء الإسلام قديمًا وحديثًا لا يألون جهدًا، ولا يوفرون مألًا
للنيل منه، والصد عنه، وإثارة الشكوك حوله، وإبعاد أهله عنه بكل ما
يستطيعون من الحيل والجهد والمال وغيرها.

ومما كان هدفًا واضحًا لهم – وجهوا سهامهم إليه صراحة وبلا
هوادة – السنة النبوية.

تارة بإنكارها وإنكار حجيتها.

وتارة بإنكار شيء منها.

وتارة بإنكار أخبار الآحاد.

وتارة بالجرح في ناقليها من الصحابة الكرام أو من بعدهم من

السلف.

وتارة بتوجيه النقد لبعض الأحاديث.



وتارة بتأويلها وإبعادها عن مراد قائلها عليه الصلاة والسلام.

وهؤلاء من الكفار أعداء الإسلام، أو ممن تأثر بهم من أبناء المسلمين ممن وقعوا في بعض البدع، وانطلت عليهم بعض الشبه، وهنا نعرض لشبهتين من أعظم الشبه التي لا زالت تردد إلى اليوم، وتنبت بين آونة وأخرى.

الشبهة الأولى: وهي إنكار السنة جملةً وتفصيلاً:

هؤلاء يقولون إن الثابت عندنا هو القرآن الكريم، فنأخذ بما يصرح به القرآن الكريم وندع ما سواه، ونجد هؤلاء قد يحفظون القرآن أو شيئاً منه، ويحسنون الاستدلال به، ولكن الهدف من وراء ذلك كله هو إنكار السنة النبوية.

ومما يستدل به هؤلاء على شبههم ما يلي:

1- قوله تعالى: (چچیدتد) [الأنعام: 38]، وقوله سبحانه: (ققق

چچچ) [النحل: 89]، ومعنى هذا أن القرآن حوى كل شيء فلا حاجة لنا



في غيره، ولو احتجنا إلى غيره لكان الكتاب مفرداً.

2- قوله تعالى: (كَيْجُكَّ كُكَّيْ) [الحج: 9]، فالله تكفل بحفظ

الذكر الذي هو القرآن، ومعنى ذلك أن غيره لم يُحفظ، فالسنة ليست محفوظة بالقرآن فاعتراها كثير من التبديل والانحراف فلا تصلح للاحتجاج.

3- لو كانت السنة حجة لأمر النبي ﷺ بكتابتها كالقرآن

الكريم، وحيث لم يتم ذلك فيدل على عدم حجيتها.

والإجابة عن هذه الشبهة من وجوه:

1- إجابة إجمالية وهي أنه: جاءت أدلة من القرآن الكريم

تدل على حجية السنة النبوية، والتي قد عرضنا شيئاً منها في مطلع هذا المبحث، مما يدل على أن المراد بالآيات المذكورة ليس كما فهم من قبل أصحاب هذه الشبهة.

كما دلت أدلة من السنة النبوية على حجية السنة النبوية وأنها



صنو القرآن الكريم.

كما عرف العلماء والعقلاء أنه لا تتم أمور التشريع كلها إلا بتكامل هذين المصدرين فكثير من أمور الحياة ودقائقها لم ترد صراحة في القرآن الكريم، وقد وردت تفصيلاً في السنة النبوية، وأمثلة هذا لا حصر لها.

2- أما الإجابات التفصيلية عن هذه الدلة لهذه الشبهة فكما يلي:

يلي:

أ- لقد أجاب الإمام الشافعي رحمه الله إجابة تفصيلية عن هذه الشبهة، وملخصه أن الله ﷻ قد أبان للناس أحكام هذا الدين وهدايته، والبيان اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول متشعبة الفروع، فجماع ما أبان الله لخلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه منها: ما أبانه لخلقه نصاً مثل جمل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وصوماً وحجاً، ومنها ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان



نبيه ﷺ مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها، ومنها ما سنَّ رسول الله ﷺ مما ليس له فيه نص حكم، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسول الله ﷺ والانتهاى إلى حكمه فمن قبل عن رسول الله ﷺ فبغرض الله قَبْلَ.

ب- أما الإجابة عن الدليل الثاني فيقال إن الذكر الذي تكفل الله بحفظه لا يقتصر على القرآن وحده؛ بل المراد شرع الله ودينه الذي بعث به رسوله ﷺ، وهو أعم من أن يكون قرآنًا، ويدل على ذلك أنه سمي العلماء أهل ذكر فقال: (هُؤَءَ هَ هَ هَ) [الأنبياء: 7]، أي أهل العلم بدين الله وشريعته، ولا شك أن الله تعالى كما حفظ كتابه، حفظ سنة رسوله ﷺ بما هيأ لها من أهل العلم ما يتوارثونه جيلاً عن جيل مما أبهر العقول، فأصبحت بذلك سنة رسول الله ﷺ محفوظة كالقرآن الكريم، والحمد لله.

ج- أما الشبهة الثالثة: فقد أجيب عنها تفصيلاً فيما مضى من



أبحاث حول تاريخ تدوين السنة النبوية فلا حاجة لإعادته ويرجع إليه.

الشبهة الثانية: إنكار حجية خبر الآحاد:

سبق معنا أن الحديث ينقسم من حيث وُصُوله إلينا إلى قسمين:

أ – متواتر. ب – آحاد.

والمتواتر: ما رواه جَمْعٌ عن جَمْعٍ يستحيل في العادة أن

يتواطؤوا على الكذب وكان مستندُ خَبَرِهِم الحِسُّ.

والآحاد: ما يرويه الواحد أو الاثنان عن مثلهما في جميع طبقات

السند.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام اصطلاحية سبق بيانها تفصيلاً.

وأجمع أهل العلم على أن المتواتر يفيد العلم والعمل جميعاً، فهو

حجة لا نزاع فيه، ولذا لم يرد في حقه شبهة.

أما الآحاد فهل يفيد العلم والعمل جميعاً في أمور الدين بعامة



اعتقادًا أو عملًا.

هذا ما عليه أهل السنة من إفادته العلم والعمل جميعًا، وهو الذي عليه العمل من رسول الله ﷺ وصحابته الكرام، ومن ذلكم قوله عليه الصلاة والسلام: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَغَهُ كَمَا سَمِعَ فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ»، وهو حديث صحيح بل متواتر.

وهذا يدل على أن هذا الدعاء يصدق ولو كان المبلغ واحدًا. والرسول ﷺ أرسل الوفود وأغلبهم كان واحدًا أو اثنين ومع ذلك جعل خبرهم حجة على من وصلوا إليه.

والأدلة على هذا أكثر من أن تحصر، ولكن من يريد أن يتلقط على هذا الدين فيتشبت ولو ببيت العنكبوت ولو كان واهيًا: فيقول أصحاب الشبهة إننا لا نستدل بخبر الواحد في أمور الدين وبخاصة في مسائل العقيدة.



والأدلة على ذلك ما يلي:

أ - قوله تعالى: (طُطِطُفْ) [النجم: 28]، وخبر الواحد أكثر ما

يفيده الظن فهو طريق ظني.

ب- صحَّ عن النبي ﷺ أنه توقف في خبر ذي اليمين حين سلَّم

النبي ﷺ بعد ركعتين في صلاة العشاء مرة من المرات، قال ذو

اليمين: «أقصرت الصلاة أم نسيت» فلم يقبل النبي ﷺ خبره حتى

سأل أبا بكر وعمر ومن كان خلفه في الصف فأيدوا ذا اليمين، فأتى

صلاته وسجد للسهو.

قالوا: لو كان خبر الواحد حجة لأتم رسول الله ﷺ صلاته من

غير توقف ولا سؤال.

والإجابة عن هذه الأدلة بما يلي:

أ - بما سبق بيانه في مقدمة العرض من أن العمل بخبر الواحد



هو الذي دلت عليه الأدلة من القرآن والسنة النبوية وهي أكثر من أن
تُحصَر.

ب- أما الدليل الأول فليس المقصود من الظن المذكور في الآية
دلالة حديث خبر الواحد، ولكن الظن المنهي عنه هو ما يظنه الإنسان
بإنسان آخر ظن سوء.

ج- أما دليل ذي اليمين فهو صلى الله عليه وسلم إنما توقف في خبره لتوهمه
غلطه، كما أن العمل بخبر من وافقه وهم أبوبكر وعمر ٩ ومن
معهما لا يصل إلى حد التواتر فهو لا زال خبر آحاد، ومع ذلك فقد أخذ

... ما لا

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأصلي وأسلم على خير



البريات نبينا محمد وعلى آله وأصحابه وزوجاته الطاهرات، والتابعين
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فنحمد الله سبحانه وتعالى على تيسير هذه النبذة المتفرقة
في علوم السنة النبوية، الذي اشتملت على تعريفات ووقفات موجزة،
عرفنا من خلالها:

- تعريف السنة وعلومها: وموضوع علوم السنة. وتاريخ
تدوينها.
- وشبه المستشرقين حول هذا التدوين.
- كما عرفنا تعريفاً موجزاً بالكتب التسعة، أهم كتب
الحديث، وتعريفاً موجزاً بأهم المصطلحات الحديثية، ونبذة عامة عن
منهج الأئمة في الجرح والتعديل، ثم تبع ذلك لمحة عن تكامل منهج
النقد عند المحدثين، واختتم البحث ببيان حجية السنة والشبهة الواردة
عليها والإجابة عن هذه الشبهة.



نسأل الله سبحانه أن ينفع بهذه النبذة وأن يجعلها خالصة
لوجهه الكريم، وما كان فيها من صواب فيُثيب عليه، وما كان فيها
من خطأ فيعفو عنه، إنه سميع مجيب.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المراجع

o أحكام القرآن شرح عمدة الأحكام: للإمام العلامة تقي الدين ابن

دقيق العيد، الطبعة الأولى، مطبعة دار الشعب، نشر مكتبة عالم

الفكر، القاهرة.

o الإحكام في أصول الأحكام: للإمام أبي محمد علي بن حزم

الأندلسي الظاهري، مطبعة العاصمة بالقاهرة، أشرف على الطبعة

أحمد شاكر .٤١.

o اختصار علوم الحديث: للإمام أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن



كثير، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.

0 أسد الغابة في معرفة الصحابة: لعز الدين ابن الأثير، أبي الحسن

علي بن محمد الجزري، نشر المكتبة الإسلامية.

0 الإصابة في تمييز الصحابة: للحافظ أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني، طبع بمطبعة السعادة بمصر، الطبعة الأولى.

0 الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لابن كثير، للشيخ

أحمد بن محمد شاكر، طبع دار الكتب العلمية، بيروت.

0 التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للحافظ أحمد

بن علي ابن حجر العسقلاني، تعليق: عبد الله بن هاشم اليماني

المدني، المدينة المنورة، عام 1384هـ.

0 الجامع الصحيح: للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي،

بتحقيق وتعليق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ملتزم الطبع والنشر

مطبعة البابي الحلبي، الطبعة الثانية.



o الجامع لأحكام القرآن: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد

القرطبي، الطبعة الثالثة.

o الرسالة: للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر.

o السنة قبل التدوين: للدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر،

بيروت.

o السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: للدكتور مصطفى

السباعي، المكتب الإسلامي بيروت.

o السنن الكبرى: للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، نشر

دار الفكر، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية

بحيدرآباد الهند.

o القاموس المحيط: للشيخ محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، نشر

المؤسسة العلمية للطباعة والنشر.

o المبسوط: للإمام شمس الدين السرخسي، دار المعرفة للطباعة



والنشر، بيروت، لبنان.

- o المجموع شرح المذهب: للإمام محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق وتكملة: محمد نجيب المطيعي، نشر المكتبة العالمية بالفجالة.
- o المحلى: للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، المطبعة المنيرية، تحقيق وتعليق: الشيخ أحمد شاكِر.
- o المراسيل: للحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، نشر مؤسسة الرسالة.
- o المستصفى من علم الأصول: للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، دار إحياء التراث العربي.
- o المصنف: للإمام الحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المجلس العلمي.
- o المصنف: للإمام الحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي،



تحقيق: عامر العمري الأعظمي، نشر دار السلفية، بومباي،
الهند.

o المعجم الكبير: للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني،
تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الأولى،
مطبعة الدار العربية للطباعة ببغداد.

o المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: رتبته ونظمه: لفيف من
المستشرقين، نشر مكتبة بويل في مدينة لندن.

o المغني: لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي،
ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والإعلان،
القاهرة 1418هـ.

o الموطأ: للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،
نشر دار البيضاوي، شرح الشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن
الحسن الأسنوي الشافعي، نشر عالم الكتب.



- o الموطأ في أصول الفقه: تأليف الإمام جلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي، تحقيق: محمد مظهر بقاء، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- o النهاية في غريب الحديث والأثر: للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك ابن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الطبعة الثانية.
- o بحوث في السنة المطهرة: للدكتور محمد محمود فرغلي، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
- o بدائع الصنائع وترتيب الشرائع: للإمام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود الحنفي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- o تخريج الفروع على الأصول: للإمام أبي المناقب شهاب الدين محمد بن أحمد الزنجاني، تحقيق: أديب الصالح، مؤسسة



الرسالة، الطبعة الثالثة.

o تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد

الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب

الحديثة، الطبعة الثانية.

o ترتيب مسند الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ١،

تولى نشره السيد يوسف على الزواوي الحسني، والسيد عزت

القطار الحسيني. يطلب من دار الباز بمكة المكرمة.

o تنقيح الأنظار: للحافظ محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الوزير،

توزيع مكتبة الخانجي، طبع مع شرحه توضيح الأفكار، عام

1366هـ.

o توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للعلامة محمد بن إسماعيل

الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة

الأولى، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.



0 جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين أبي

سعيد خليل العلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، من

مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، نشر دار إحياء التراث

الإسلامي.

0 جامع العلوم والحكم: للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب

الحنبلي، مكتبة الرياض الحديثة.

0 دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: للدكتور محمد

مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

0 دفاع عن السنة: للدكتور محمد أبو شهبه، مكتبة السنة،

القاهرة.

0 روضة الطالبين: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي،

المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

0 سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام: للعلامة محمد بن



إسماعيل الصنعاني، من مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية، بالرياض.

0 سنن ابن ماجه: للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه
القزويني، تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء
التراث العربي، بيروت.

0 سنن أبي داود: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني،
تعليق: عزت عبيد الدعاس، الناشر: محمد بن علي السيد، الطبعة
الأولى، عام 1388هـ.

0 سنن الدارقطني: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني،
تحقيق: عبدالله بن هاشم اليماني، نشر دار المحاسن للطباعة
بالقاهرة.

0 سنن الدارمي: للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن
الدارمي، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، نشر دار إحياء السنة



النبوية.

0 سنن النسائي: للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي،

نشر المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى.

0 سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي،

أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية، طبع

مؤسسة الرسالة، بيروت.

0 شرح صحيح مسلم: للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي،

المطبعة المصرية.

0 شرح كتاب السير الكبير: لمحمد بن الحسن الشيباني، إملأ

محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد،

مطبعة شركة الإعلانات الشرقية.

0 صحيح البخاري بشرح فتح الباري: للحافظ الإمام أبي عبد الله

محمد بن إسماعيل البخاري، نشر المكتبة السلفية.



o صحيح ابن خزيمة: للحافظ أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة،

تحقيق: الدكتور/ محمد مصطفى الأعظمي، نشر المكتب

الإسلامي.

o صحيح مسلم: للحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري

النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء

الكتب العربية، الطبعة الأولى.

o طرق تخریج ودراسة الأسانيد: للدكتور عبد المهدي بن عبد

الهادي، دار الاعتصام، القاهرة.

o علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): للحافظ أبي عمرو عثمان بن

عبدالرحمن، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عنز،

نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية.

o علوم الحديث ومصطلحه: للدكتور صبحي الصالح، دار العلم

للملايين، بيروت.



o عمدة القارئ شرح صحيح البخاري: للعلامة بدر الدين أبي

محمود بن أحمد العيني، دار الفكر.

o عون المعبود شرح سنن أبي داود: للشيخ أبي الطيب محمد

شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان،

نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية.

o فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ أحمد بن علي بن

حجر العسقلاني، نشر المكتبة السلفية.

o فتح المبين لشرح الأربعين: للعلامة أحمد بن حجر الهيتمي، من

منشورات مكتبة الهلال، بيروت.

o فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للحافظ العراقي، تأليف: شمس

الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، نشر المكتبة السلفية،

الطبعة الثانية، عام 1400هـ.

o لسان العرب: للعلامة ابن منظور، إعداد وتصنيف: يوسف خياط،



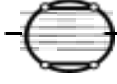
نشر دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

0 مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة.

0 مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: تأليف: الإمام المحقق محمد بن أبي بكر، المعروف بابن قيم الجوزية، من توزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

0 معالم السنن: للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (مطبوع بهامش مختصر سنن أبي داود للمنذري).

0 نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخبار: للشيخ محمد ابن علي الشوكاني، طبع بمطبعة البابي الحلبي، بمصر.



الفهرس

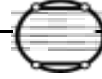
الموضوع

الصفحة

تقديم ..

القسم الأول: علوم القرآن ..

المبحث الأول: التعريف بعلوم القرآن ...



أولاً: التعريف بعلوم القرآن:

...

أ – تعريف العلوم

...

ب- تعريف القرآن

...

ج- تعريف علوم القرآن

...

ثانياً: موضوع علوم القرآن وفائدة دراستها

...

ثالثاً: تاريخ علوم القرآن وأبرز ما أُلّف فيها

...

المبحث الثاني: الوحي

...

أولاً: تعريف الوحي

...



ثانيًا: أنواع الوحي

...

ثالثًا: شبهات منكري الوحي وأدلة ثبوته:

...

أ – شبهات منكري الوحي والرد عليها

...

ب- أدلة ثبوت الوحي

...

المبحث الثالث: نزول القرآن

...

أولًا: نزول القرآن منجما

...

ثانيًا: أول ما نزل من القرآن

...

ثالثًا: آخر ما نزل من القرآن

...



... رابعًا: أوائل وأواخر مخصوصة

... خامسًا: فوائد معرفة أول ما نزل من القرآن وآخره

... سادسًا: أسباب نزول القرآن

... سابعًا: فوائد معرفة أسباب النزول

... المبحث الرابع: جمع القرآن

... أولًا: المراد بجمع القرآن

... ثانيًا: جمع القرآن في عهد أبي بكر

... ثالثًا: نسخ القرآن في المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه



... رابعًا: الشبهات المثارة حول جمع القرآن والجواب عنها:

... الشبهة الأولى: أن القرآن لم يُجمع كاملاً

... الشبهة الثانية: أن القرآن جُمع فيه ما ليس منه

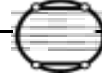
... الشبهة الثالثة: أن جمع القرآن داخله التحريف والتلاعب

... المبحث الخامس: تفسير القرآن

... أولاً: تعريف التفسير والتأويل

... ثانياً: أقسام التفسير:

... القسم الأول: التفسير بالمأثور:



... أ - تفسير القرآن بالقرآن

... ب- تفسير القرآن بالسنة

... ج- تفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين

... القسم الثاني: التفسير بالرأي:

... الأول: التفسير بالرأي المجرد

... الثاني: التفسير بالرأي المحمود

... ثالثاً: التعريف ببعض كتب التفسير:

... أ- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي



...

ب- تفسير القرآن العظيم لابن كثير

...

ج- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي

...

المبحث السادس: مباحث أخرى في علوم القرآن

...

أولاً: الأحرف السبعة

...

ثانياً: القراءات السبع

...

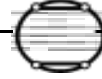
ثالثاً: المكي والمدني

...

كشف المصادر والمراجع

...

فهرس الموضوعات



القسم الثاني: علوم السنة

...

أولاً: التعريف بعلوم السنة

...

نشأة علوم السنة وأبرز ما أُلّف فيها

...

ثانياً: تاريخ تدوين السنة

...

1- تدوين السنة النبوية

...

أ- السنة في العهد النبوي

...

ب – السنة في عهد الخلفاء الراشدين

...

ج- السنة بعد زمن الخلافة وحتى عصر التدوين

...



...

د- السنة في عصر التدوين

...

شبه المستشرقين في تدوين الحديث والردّ عليها

...

ثالثاً: التعريف بكتب السنة النبوية التسعة:

...

مدخل

...

1- موطأ الإمام مالك

...

2- مسند الإمام أحمد

...

3- الجامع الصحيح للبخاري

...

4- الجامع الصحيح لمسلم



... 5- المجتبى «السنن الصغير» للنسائي

... 6- السنن لأبي داود

... 7- الجامع الصحيح للترمذي

... 8- السنن لابن ماجه

... رابعًا: الجهود الحديثية لخدمة السنة بالحاسب الآلي

... خامسًا: التعريف ببعض المصطلحات الحديثية:

... أقسام الحديث باعتبار وصوله إلينا:

... 1- الحديث المتواتر



2- الحديث الآحاد. وهو أنواع:

...

أ – المشهور

...

ب- العزيز

...

ج- الغريب

...

أقسام الحديث باعتبار المسند إليه:

...

1- الحديث القدسي

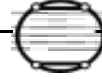
...

2- الحديث المرفوع

...

3- الحديث الموقوف

...



4- المقطوع

...

أقسام الحديث باعتبار القبول والرد:

...

أولاً: الحديث المقبول، وهو أربعة أقسام:

...

1- الصحيح لذاته

...

2- الحسن لذاته

...

3- الصحيح لغيره

...

4- الحسن لغيره

...

ثانياً: الحديث المردود، وهو قسمان:

...



1- الحديث الضعيف، ومن أنواعه:

...

— المرسل

...

— المعلق

...

— المعضل

...

— المنقطع

...

سادسًا: نبذة عن الجرح والتعديل

...

تعريف الجرح والتعديل

...

حكم الجرح والتعديل

...



نشأة علم الجرح والتعديل

...

1- بداية الكلام في جرح الرواة وتعديلهم

...

2- بداية الاهتمام به باعتباره علما من العلوم

...

3- بداية التصنيف فيه

...

4- بداية ترتيب ألفاظ الجرح والتعديل وتفسيرها

...

شروط قبول الراوي

...

بم تثبت عدالة الراوي

...

بم يعرف ضبط الراوي

...



مسائل متفرقة موجزة في الجرح والتعديل

...

- شروط الجارح والمعدل

...

- العدد الذي يثبت به الجرح أو التعديل

...

- التفسير والإبهام في الجرح والتعديل

...

- تعارض الجرح والتعديل

...

سابعاً: التكامل في منهج النقد عند المحدثين

...

1- نبذة عن منهج النقد عند المحدثين

...

2- التعقيد العلمي لعلوم الإسناد والمتمن

...



3- عناية المحدثين بمتن الحديث ...

1- التصنيف في علوم المتن المختلفة ...

2- اهتمامهم بسلامة المتن من العلل الخفية والظاهرة ...

3- اهتمامهم بالمعنى وسلامته من التغيير ...

4- اهتمامهم بنقد الحديث وفق قواعد وضوابط ...

الشبه الواردة على منهج المحدثين في النقد ...

ثامناً: الاحتجاج بالسنة ...

1- الأدلة على حجية السنة ...



... 2- شبه منكري الاحتجاج بالسنة والرد عليه

... الشبهة الأولى: إنكار السنة جملة وتفصيلاً

... الشبهة الثانية: إنكار حجية خبر الآحاد

... الخاتمة

... فهرس المصادر والمراجع

... فهرس الموضوعات